

كرد شمال سورية:

محاولة بحث عن صيغة سياسية عادلة

د. مازن موفق هاشم

حزيران/يونيو 2014

المحتويات

1	مقدمة
3	أولاً: تركيا الكماليّة وإفراز القضية الكرديّة
6	1. ضحايا النسق القومي للاجتماع
8	2. ثورات غير قومية
13	ثانياً: سياق استعماري وضع بذور الشقاق
13	1. محاولة استغلال الأقليات
15	2. إرث الانتداب
19	ثالثاً: الاستقلال الخديج والأمل القومي
19	1. الوطنية والعروبة
24	2. القومية العربية الراديكالية
29	3. الأمل الكردي العراقي يفيض في سورية
33	رابعاً: سياق حدائي أزم الهويات
35	1. عمومية الظلم وخصوصية وقعه
37	2. هشاشة الرابطة القومية القطرية
41	خامساً: الرؤية السياسية للكرّد والخيارات الإدارية
42	1. كُنفدرالية كردية؟
45	2. فدراليات؟
52	3. الأثر السياسي للتوزّع السكاني
57	4. المطلب الإثني والمصلحة العامة
62	خامساً: ملامح مقترح
65	خلاصة
69	المراجع

يعالج هذا البحث القضية الكردية في سورية، ملخّصاً أهم المنعطفات التاريخية التي مرّت بها ومحللاً سياقاتها الوطنية والإقليمية ومستصحّباً تبعات ما عاناه الكُرد، ولكنه يبتعد عن المنظور الأحادي ويعتبر أنّ إشكالية الدول القومية التي نشأت بعد الحرب العالمية وتأزّم الهويات بعد تغيّر الرابطة العامة للاجتماع هو السبب الكامن وراء أزمات المنطقة، وهذا هو الإطار الناظم الذي تبنته الدراسة. كما تناقش الدراسة فرص وعوائق تشكيل ترتيبة سياسية جديدة لسورية المستقبل على نحو يستجيب للأمنيات الكردية، وتقيّم مدى عملية هذه الترتيبات وعدلها، وتعرض ملامح مدخل فدرالي معدّل كمقترح للتعامل الجادّ مع القضية الكردية.

مقدمة

القضية الكردية قضية في غاية التشابك لأن جذورها التاريخية تتجاوز الحيز السوري، فإضافة إلى سياقها السياسي ضمن الدولة السورية، ثمة ارتباطات إقليمية ما زالت جارية. وسوف تقوم هذه الدراسة باستحضار هذه الأبعاد، ومعالجة ثنائها بمنهجية نقدية تتفحص الدعاوى وتناقش ما هو مغفل عنه من عوامل. وتبدأ الدراسة أولاً بمناقشة سياق الدولة الكمالية في تركيا وإفرازه للقضية الكردية المعاصرة، ودور الحقبة الاستعمارية في وضع العوائق البنيوية المولدة للصراع، ثم تحلل تطورات القضية الكردية في ظلّ النظم ذات النزعة القومية العربية في سورية، وأخيراً تناقش البدائل الإدارية المتاحة في التعامل مع القضية الكردية معرّجة على التوزع السكاني لكرد سورية. كما تركّز الدراسة على تأطير القضية الكردية في السياق الحدائي الذي أزم الهويات داخل الوطن.

وتقوم منهجية هذه الدراسة على التحليل التاريخي الذي يبحث عن السياقات المناسبة للأحداث، وعلى موقف نقدي من دولة الحدائنة ومن الغلو القومي الذي شهده العالم في القرنين التاسع عشر وبأربعة عشر، رافضة دعاوى النقاء القومي/العربي مع الاعتراف بطبيعية الانتماء الملي-الإثني. وكان لا بدّ للدراسة أن تتكئ في مادتها التاريخية على العمل العلمي المتميز الذي قام به جمال باروت، والذي أصبح عتبة بحثية لا يمكن لأي دارس جادّ تجاوزه بسبب دقة التوثيق وكثافة المراجع. غير أنه تمّ استعمال المادة التاريخية من المنظور البحثي الخاص للدراسة، وجرى الالتزام بالإطار التحليلي الذي عالجنّا فيه في مقالات سابقة وضع المكونات الأخرى للشعب السوري ومسألة تأزم الهويات في عالم جديد ومسألة تغيير طبيعة العقد الاجتماعي في دولة الحدائنة. وإضافة إلى هذا، تُزاوج الدراسة التي بين أيدينا بين العوامل الداخلية والخارجية، وتحرص على سماع المطالب الفئوية الخاصة دون الركون إليها. كما تسعى إلى تأطير التطورات الحديثة ضمن توترات الهوية الجمعية التي تشهدها المنطقة وانقذاح المخيال التاريخي في غمرة البحث عن ذاتٍ عزيزة حرّرتها سيرورة الثورة من القوالب الجامدة للانتماء التي كان مسلماً بها. ونطمح بذلك تبني سردية -مدعمة علمياً برغم ألم النتائج العلمية- بديلة عن السرديات أحادية البعد، لتفسح المجال إلى استشراف للمستقبل غير مكبلٍ بالعوائق الإيديولوجية التي يميّز خطاب الأحزاب السياسية على الطرفين الكردي والعربي.

ولن تحجم هذه الدراسة عن نقاش النقاط التي فيها حساسية سياسية بالغة، بما في ذلك مدى واقعية المقترحات تجاه تغيير طبيعة ارتباط مناطق الكثرة الكردية بالدولة السورية. ولذلك تعرّج الدراسة على التفاعلات الدولية التي من شأنها إعاقة التغيير في الواقع الكردي أو تعزيزه. ومن وجهة نظر هذه الدراسة، ليست المشكلة في أصل المطالب الكردية، ولا سيما في سياق السلوك الدكتاتوري للأنظمة الحاكمة التي لم ترسخ مواطنة محروسة سياسياً، وإنما في تبعات بعض هذه المطالب، وفي مدى عملية أي تغيير مقترح، ومدى الحيولة دون أن ينتج عنه ضررٌ بالمصالح الكبرى لمجموع الشعب السوري وبالأولويات الجيوسياسية للاجتماع السياسي السوري وباستقرار المشرق بشكل عام.

أولاً: تركيا الكمالية وإفراز القضية الكردية

ابتداءً نقول، إنّ المشكلة الكردية هي تركية في أصلها، ثم تراكمت فوقها الارتدادات السورية. فالقضية الكردية هي ناتج ثانوي عن تفكيك النظام العثماني وإحلال النظام القومي مكانه. ولا يقتصر الأمر على تحطّم إمبراطورية ضمت شعوباً وقومياتٍ مختلفة، وإنما يتعلّق أيضاً بالأساس التي قامت عليه الوحدات الجديدة التي فلتت من الرابط القديم. فما حلّت بواكير القرن العشرين إلا وقد أصبحت العقائد القومية هي المسلّم بها أساساً لقيام الدول، احتذاءً بالتجربة الأوروبية. وتبنّت النخب في كافة الدول التي خضعت للاستعمار الأوروبي - من أندونيسية إلى المغرب العربي - صيغة الاجتماع الحديث القائم على المفهوم القومي، واعتُبر هذا هو قمة الإنجاز ورمز التقدّم ودليل الالتزام الوطني وثورة على الصيغة البالية للمجتمعات التقليدية. ولا يمكننا إهمال الثقل الكبير للمصالح الدولية ولشظايا الحريين العالمين والتنافس الاستعماري. وانعكست هذه التطورات في تركيا لينتج عنها تهجير أعدادٍ كبيرةٍ من الكرد ومحو قراهم، وتوجّه هؤلاء إلى أراضٍ جديدة عقب الاستقلال تنوء بمشاكل جمّة. وينبغي تذكّر أنّ وطأة الاستعمار القديم لم تنته بمجرد إعلان الاستقلال الرسمي، بل إن محاولات السيطرة الخارجية دخلت حينها مرحلة جديدة، إلى جانب التخبط الإداري التي مرّت به الدول التي وُلدت فجأة بعد الحرب العالمية ورُسمت حدودها قسراً. ولا بدّ من إحالة إلى أهم المنعطفات التاريخية من أجل وضع الأمور في نصابها بعيداً عن التعميمات الشائعة التي يتلاقفها الناس من غير سند علمي.

وتتابع الصدام التركي الكردي طويلاً بعد قيام الجمهورية التركية. ويذكر هنا أنّ محاولة اجتثاث المنظمة العنيفة الـPKK كان له نتائج كارثية فظيعة على المدنيين. وبحسب الإحصاء الرسمي التركي، تسببت منظمة الـPKK في الفترة بين 1984 و 2007 بموت 4.302 موظف و 5.018 جندي من التُرك، و 23.279 عضو في هذه المنظمة الكردية⁽¹⁾. ومن جهة أخرى، هُجّر مليون من الكرد من قرية تركية. ويذكر الباحث الكردي أوسي رقماً قريباً من هذا للقرى الكردية التي فُزعت من سكانها (4500)، ولكنه يذكر أنّ عدد الضحايا تراوح بين 60 إلى 70 ألف شخص مشيراً إلى عدم وجود إحصاء دقيق في هذا الأمر⁽²⁾. ومن المصادر الأجنبية ما ذكرت أنّ تسعة عشر عملية من قبل الكردستاني منذ سنة 1984 نتج عنها 5.121 ضحية من القوات التركية و 4.049 من المدنيين و 17.248 من ذلك التنظيم⁽³⁾.

⁽¹⁾ رغم أنه يصعب الاطمئنان إلى الأرقام في مثل هذه الحالة، إلا أن هنالك تقارب بين الأرقام من شتى المصادر، ومنها ما نقلته صحيفة مليّة: انظر: Nedim Şener (24 June 2011). "26 yılın kanlı bilançosu" (in Turkish). Milliyet

⁽²⁾ أوسي، هوشنك. الصراع الكردي - التركي بين الحلّ السلمي وتجديد دورة العنف. معهد العربية للدراسات. 2013-1-23.

⁽³⁾ Mango, Andrew. "Atatürk and the Kurds". *Middle Eastern Studies*, Vol 35:4, 1999.

ومن ناحية رسمية، دخلت القضية الكُردية مرحلة جديدة بعد معاهدة لوزان (1923) التي فكّكت الدولة العثمانية – التي صار الغرب ينظر إليها نظرة استعلائية⁽⁴⁾ – ولم تعطِ للكُرد أيّ كيانٍ سياسي، وهي المعاهدة التي نجح الكماليون القوميون المتعصبون في الحصول عليها بديلاً عن معاهدة سيفر (1920) التي تضمّنت كياناً لكلٍ من الشعبين الأرميني والكُرديّ. ولقد اعتمدت معاهدة لوزان في تقرير الجنسية على "نظام السكن" وليس على الهوية الثقافية أو اللغوية أو القومية. كما نشير إلى أنّ الجزيرة السورية التي تفتّقت فيها مشكلة الكُرد في سورية كانت موضع التنافس بين فرنسا وتركيا، وقد دفع ثمنه العرب والكُرد وغيرهم. فمثلاً، خاضت العشائر العربية – وعلى رأسها عشيرة طيّ – معارك ضارية ضدّ الفرنسيين نتج عنها قصف مضاربهم في صيف 1922⁽⁵⁾. كما يمكن أن نضيف إلى تعقيد المشهد وتراكيبيته أن الكُرد شكّلوا قوام القوة التركية في هزيمة الأرمين، وكانت فرنسا تدعم المشروع الأرميني لتثبيت وجودها في المنطقة، وذلك من جملة تنافسها مع بريطانيا التي رأت أنّ فرنسا حصلت في سايكس بيكو (1916) على قسمة لا تستحقّها. كما اتبعت فرنسا في سورية سياسات هدفها تغيير توازن التركيبة السكانية والتشكيل الإثني من منظور استشرافي، ومنح مزايا للمهاجرين المسيحيين وتوطينهم الاستراتيجي في مراكز مدنية لموازنة ثقل الأكتريّة المسلمة التي كانت عموماً معادية للانتداب، إلى جانب إقامة كيان مسيحي في الجزيرة. ويشار في هذا السياق إلى قيام فرنسا بفرض السجل المدني سنة 1922 في سورية مكان السجل العثماني⁽⁶⁾.

اتبعت فرنسا في سورية سياسات هدفها تغيير توازن التركيبة السكانية والتشكيل الإثني من منظور استشرافي

ويمكننا أيضاً العودة إلى ما قبل هذه المعاهدات لنلاحظ أنّ منطقة الجزيرة لم تكن خاملة برغم أنها لم تشهد نشاطاً حضرياً لقرون. فلقد مرّت في منطقة شرق سورية وشمال العراق ومنطقة الأناضول المحاذية لها كثيرٌ من الفاعليات الثقافية والجيوسياسية. ومن ناحية ثقافية، كانت هذه المساحات مهد ولادة طرقٍ صوفية وفرقٍ دينية غنوصية تركّبت من خوالف العقائد الدينية الشرقية القديمة التي امتزجت مع عادات وتقاليد محلية. ومن الناحية الجيوسياسية، كانت أرض الجزيرة التي هبط إليها كثير من الكُرد والأرمن والآشوريين وغيرهم مساحةً تراطم فيها تنافس الإمبراطوريات. غير أنّ ترهل أصاب منطقة الجزيرة في نهاية عهد الإدارة العثمانية، ونقتبس هنا مقطعاً من مقالٍ في العدد الأول لصحيفة (كرد) الصادرة في نهاية 1908 يصف فيه الكاتب منطقة الجزيرة الواقعة بين بلاد الشام والعراق وكوردستان قائلاً: "ولقد بلغت هذه المنطقة أوج عمرانها في زمن العباسيين. ثم جاء غزو أتباع جنگيزخان وتيمور لنك ليحولها إلى أرض خراب يباب. ثم جاء عهد

⁽⁴⁾ Çirakman, Asli. *From the 'Terror of the World' to the 'Sick Man of Europe': European Images of Ottoman Empire and Society from the Sixteenth Century to the Nineteenth*. New York: Peter Lang, 2001.

⁽⁵⁾ جمال باروت. التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضاري. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2013، ص 155-151.

⁽⁶⁾ المرجع نفسه، ص 188.

السلطان العثماني سليم الأول حيث تم إلحاقها بالدولة العثمانية. وفي حينها كانت مدن ديار بكر والموصل وميا فارقين وحصن كيفا (حسنكيف) والرقه والرها (أورفة) وماردين وجزيرة ابن عمر عواصم لهذه البادية الواسعة، إن هذه المنطقة التي كان بإمكانها إعالة 20 مليون شخص أصبحت معرضة للخراب الآن".⁽⁷⁾

ولقد أدركت الإدارة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر إشكالية منطقة الجزيرة فحاولت تحضيرها ورفع مستواها التعليمي، وذلك من خلال جهدين بارزين تميّز الثاني منهما زمن السلطان عبد الحميد الثاني. ففي سنة 1892 أنشئت "المدرسة السلطانية للعشائر"، وكانت مدرسة إقامة لمدة خمس سنوات، وشمل المنهاج إتقان العربية والتركية العثمانية إلى جانب تعلّم الحساب والجغرافية والفرنسية والفارسية. وكان الهدف الرئيس للمدرسة إدماج العرب في المناطق المهتمشة إضافة إلى كُرد الأناضول، وليتخرّج منهم نخب يخدمون في السلك الحكومي مثلما هو الأمر مع أبناء أعيان المدن⁽⁸⁾.

وفي تحليل حوادث هذه الحقبة، لا يمكننا الاقتصار على البُعد السياسي وسلوك السلطات، وإن كان هو الشاخص المحمّل بالألام، إذ أنّ هذه الحوادث لا تنفك عن أطر فكرية أوروبية المنشأ نظرت إلى الإنسان وإلى الكتل البشرية من منظور نفعي بحت. ويخصّ موضوعنا هنا الظاهرة التي أعطاها المفكّر عبد الوهاب المسيري اسمها اللاتيني الإنكليزي "الترانسفر"، الذي تمثّل في استمراء نقل البشر من أجل تأسيس دول قومية تتخيّل أنها صافية العرق، وجرى هذا في بقاع متعددة من العالم بما في ذلك التعامل مع أرض فلسطين وشعبه وإحلال بضاعة بشرية أخرى لتحقيق حلم قومي/ديني امتزج مع المطامع الاستعمارية.

والحالة الكردية ليست بعيدة عن هذا، فلم تظهر النزعة القومية الحدائية بين الكُرد إلا بعد الحرب العالمية الأولى أسوة بالمناخ الثقافي السائد آنذاك واتكأ على معاناتهم الخاصة⁽⁹⁾، تلك المعاناة التي يمكن أن تؤطّر بغير الإطار القومي والتي لعبت فيها ثقافة المجتمعات الجبلية الزاخرة بمشاعر الحرية والرافضة لنسق الإدارة المدنية دوراً بارزاً⁽¹⁰⁾. فلقد كان في البلد التي أصبحت سورية كُردٌ من قبل ولم يتأزّم وضعهم على نحو قومي، وإنما على نحو اعتراض على سوء الإدارة العثمانية. وفي توثيق البوتاني للحركة القومية الكردية يورد مقال كاتبٍ عن "منطقة الجزيرة الواقعة بين الشام والعراق وكوردستان" واصفاً إياها بأنها "موطن وساحة تجوال لعشائر عديدة كردية وعربية معروفة"⁽¹¹⁾ حيث وتعايشت هذه العشائر مع بعضها بعضاً. ولا يعني هذا نفي حدوث صدامات فذلك من جملة التنافس المعيشي المعروف بين كل الأقوام،

⁽⁷⁾ جميل، أحمد. "أمريكا العثمانية وسعادة العشائر". في عبد الفتاح علي يحيى البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكردية التحريرية: ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. كوردستان: إربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2001، ص 590.

⁽⁸⁾ Eugene L. Rogan. Aşiret Mektebi: Abdülhamid II's School for Tribes (1892–1907). *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 28:1, 1996, pp. 83-107.

⁽⁹⁾ Özoğlu, Kakan. *Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries*. Albany: State University of New York Press, 2004.

⁽¹⁰⁾ Burr, Malcolm. "A Note on the Kurds". *Journal of the Royal Central Asian Society*. Vol. 33:3-4, 2002.

⁽¹¹⁾ جميل، أحمد. مرجع سابق، ص 590-589.

وليس استناداً إلى شعور قومي حدائي. وكانت منطقة عفرين وجبال الكُرد (كرد داغ) في الشمال الغربي لمدينة حلب موطناً للكُرد لقرونٍ عديدة، في حين أنّ معظم الكُرد والأرمن في منطقة الجزيرة السورية كانوا ضحايا السياسات الأتاتوركية حيث تدفقوا إلى سورية الحديثة نتيجة عمليات التطهير القومي⁽¹²⁾ مثلما تدفق آلاف من الكُرد من تركيا نحو العراق⁽¹³⁾.

أصبحت سورية، بالمساحات التي حدّدت لها بعد تقاسم النفوذ الأوروبي، مثقلة بتحديات بناء دولة حديثة في واقع عدم الاستقرار على الصعيد السياسي المحلي والإقليمي، وملئ بالتناقضات الداخلية على الصعيد السكاني

لقد أصبحت سورية، بالمساحات التي حدّدت لها بعد تقاسم النفوذ الأوروبي، مثقلة بتحديات بناء دولة حديثة في واقع عدم الاستقرار على الصعيد السياسي المحلي والإقليمي، وملينة بالتناقضات الداخلية على الصعيد السكاني ووجود أقليات عربية كانت قد استمالتها قوى الاستعمار وحاولت توظيفها، ومجموعة كُرد الشمال المنكوبة التي لم تُشفّ جراحها بعد، فبدأ الشعور الكردي بعد الحرب العالمية الأولى بالتحوّل من مجرد الرغبة بكيان كردي في إطار الدولة العثمانية إلى شعور قومي أعمق⁽¹⁴⁾.

1. ضحايا النسق القومي للاجتماع

نتج عن الانتقال من النظام العثماني الذي تميّز بنسق يعترف بالتنوع ويعطي استقلالية في الشؤون المحلية إلى نظام الدولة التركية الكمالية التي قامت على أساس قومي خالص تهجيراً جماعياً واسعاً وتشريداً دفع ثمنه الباهظ الكُرد⁽¹⁵⁾ وغيرهم من المجموعات القومية غير التركية، وكانت أرض سورية مكان استقبال هذا الفائض البشري المنكوب، ولا سيما منطقة الجزيرة في الشمال الشرقي لسورية.

ولقد تبنت النخب المثقفة في هذه الحقبة التاريخية المفهوم الأوروبي للاجتماع، والمتمثل بصيغة "دولة-شعب" والمتجذّر في إعلاء الخصال القومية لهذا الشعب، والمتمزج بالفلسفة الوضعية التي تخيلت إخراج مواطنين مثاليين من خلال برامج مركزية تسيطر عليها السلطة السياسية. ولذا اقتضى الأمر "قومية" المواطنين وتخليصهم من براثن التأخر وتوجيه

⁽¹²⁾ Robert W. Olson. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925*. University of Texas Press, 1989.

⁽¹³⁾ البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى. وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية: ملاحظات تاريخية ودراسات أولية. كردستان: إربيل، مؤسسة موكراني للطباعة والنشر، 2001، ص 34.

⁽¹⁴⁾ المرجع نفسه، ص 13.

⁽¹⁵⁾ Bonine, Michael E. "The Kurds and Kurdistan: A Commentary". *Eurasian Geography and Economics*, Vol. 43: 4, 2005.

سلوكهم توجيهاً صارماً لتحقيق التقدم والنهوض السريع. ولقد اشتملت برائن "التأخر" على الانتماء الجمعي إلى عشيرة أو قبيلة أو ما يعادله من الروابط الطبيعية والعرفية غير الخاضعة لسلطة الدولة. ومما تجب ملاحظته أن كلا المعسكرين الشيوعي والرأسمالي تبنيا هذه الفلسفة الاجتماعية. فما الروابط الإثنية بالنسبة للفكر الماركسي إلا مخلفات النظام الرأسمالي، وكذا الأسرة والروابط الدينية. أما المعسكر الرأسمالي، وبرغم طفو الأفكار الديمقراطية، فإنه كان ناشطاً في سحق ثقافات الأقليات التي تهاجر إلى بلاده وفي تذويب فضائهم الخاصة لصالح الإنتاج والخضوع، في وقتٍ ما زالت فيه مقولات التفوق العرقي شائعة إلى درجة وجود برامج لـ "تحسين النسل" خوفاً من أن يتسبب العرق الأسمر في تخلف هذه البلدان⁽¹⁶⁾.

وكان دأب النخب العسكرية والسياسية في تلك الفترة بناء الدولة الحديثة وتفكيك عرى المجتمع التقليدي. وشكلت الأفكار الحداثية قاعدة برامج جمعية "الاتحاد والترقي الطورانية"، مما يقتضي تبرك التُرك وصهرهم في بوتقة قومية جديدة وتبنيهم هوية جديدة منقطعة عن الماضي، ويقتضي من جهة أخرى تطهير البلاد من الأعراق والإثنيات الأخرى.

ودفعت الأقليات في تركيا ثمن هذه السياسات على شكل هجرات قسرية فراراً من البطش والتنكيل. وكان الكُرد فصيلاً سكانياً كبيراً تعرّض لعملية نقلٍ قسريٍّ وتخريبٍ للمدن والقرى. وجرى هذا ضمن سياسةٍ مقصودةٍ، حيث قام حزب الاتحاد والترقي باستصدار مرسومٍ من السلطان محمد رشاد الخامس "يقضي بنفي جمعي الأكراد من مواطنهم التاريخية، وتشتيتهم في الولايات التركية في غرب الأناضول، على ألا تزيد نسبة هؤلاء المبعدين والمهجرين في أيّ بلدة على 5 في المئة من السكان الأتراك، وبشرط أن يُجبر الرؤساء وذوو الكلمة والنفوذ من الأكراد على الإقامة في المدن والمراكز التركية، ويوزع أتباعهم من رجال العشائر والقبائل الأخرى على الولايات البعيدة لئلا يحصل الاتصال بينهم وبين رؤسائهم. وبحسب السجلات العثمانية طُبقت هذه السياسة في عهد الاتحاديين على 700 ألف كردي، لكن إدارة سجلات المهجرين لا تدري مصيرهم بالفعل"⁽¹⁷⁾.

⁽¹⁶⁾ Stefan Kuhl. *The Nazi Connection: Eugenics, American Racism, and German National Socialism*. Oxford University Press, 1994.

⁽¹⁷⁾ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 205.

وجرت هذه الحوادث وسط تقاطع عواملٍ تتعلق بالثورة الأتاتورية وبمواقف الدول الطامعة، مثل فرنسا وبريطانية. وتتفرّد قصة عشيرة "المليّة" في تصوير هذه التفاعلات المعقّدة. أما التجربة البدرخانية وتشكيل إمارة بوتان (جزيرة ابن عمر شرق نهر دجلة) فكانت أكثر انتظاماً وأشبه بمحاولة تأسيس دولةٍ وفق نموذج محمد عليّ في مصر. وبرغم العلاقة الجيدة لهذه الإمارة مع السريان إلا أنها انغمست فيما تقوم به الدول أحياناً من قمع المخالف، حيث نكّلت بالأشوريين ساكني الجبال بسبب امتناعهم عن دفع الضرائب، مما حدا بالقوى الأوروبية أن تضغط على الدولة العثمانية للقضاء على الإمارة، فتمّ تفكيكها سنة 1847. وكانت النتيجة العملية لهذه الأحداث مزيداً من تهجير الكُرد (ومن السريان أيضاً) نحو الجزيرة التي احتوت عشائر كردية بعضها متحضّر وبعضها الآخر متنقّل في ساحة المثلث العراقي التركي السوري. وفيما بعد، نسّق البدرخانيون مع كلٍّ من الروس والبريطانيين في سنين الحرب العالمية الأولى لمحاولة إقامة كردستان⁽¹⁸⁾.

نافذة على التاريخ: قصة العشيرة المليّة:
هي عشيرة اتحاد عشائر قوامها كُرد وتُعتبر من أقوى وأهم اتحاد عشائر منطقة جنوب شرق الأناضول ومركز ثقل الهجرات الكردية إلى الجزيرة السورية. ولقد حافظت عشيرة "المليّة" على ولائها للخلافة ردّاً على الاضطهاد الأتاتوري، ولكن شارك رجالها في الحرب العالمية الأولى والثانية - مثل كثيرٍ من الكُرد- مما كان عملياً دفاعاً عن الدولة الكمالية. ثم قاتلت عشيرة "المليّة" القوات الأتاتورية تماشياً مع ولاء هذه العشيرة لفكرة الخلافة كرابطة مسلمة توطّر نظرتهم الحياتية. وبعد انهيار الدولة العثمانية، وجدت عشيرة "المليّة" نفسها تقاتل في صفوف الجيش الفرنسي خلال الفترة الأولى من احتلال فرنسا للجزيرة السورية (1920-1922) في سياق دفاع العشيرة عن استقلالها الذاتي.

2. ثورات غير قومية

لم يستسلم الكُرد لعمليات التهجير التي اقتضتها السياسات الكمالية، بل قامت بينهم حركات مقاومة صلبة، ففي غضون ثلاثة عشر سنة بين عام 1925 وعام 1938 في فترة التجاذبات الدولية العنيفة للحرب العالمية، قامت بين الكُرد سبع عشرة ثورة استهلّت بثورة الشيخ سعيد سنة 1925 واختُتمت بإخماد ثورة الشيخ سيد رضا في درسيم سنة 1938. غير أن هذه الثورات لم تكن ثورات قومية، بل ثورات قبلية، يحوّرهما الخطاب الكردي الحديث مصوراً إياها أنها محض حركاتٍ قومية وفق النمط الحديث.

ولقد سبق هذه الموجة من الثورات حركتان متميزتان. أولها حركة الشيخ عبيد الله (ت 1833)، وهو مؤسس "العصبة الكردية"، وأول من دعا إلى تأسيس كردستان مستقلة في مناطق الجنوب الشرقي لتركيا والشمال الشرقي للعراق، وصرّح بذلك برسالة رسمية موجّهة إلى القنصل البريطاني. وإنّ المنزلة الدينية التي تحلّى بها عبيد الله وكونه شيخاً للطريقة النقشبندية منحته عمقاً جماهيرياً لم يملكه سلفه الأمير بدر خان بيك الذي لم يتجاوز طموحه تثبيت سلطته ومحاربة

⁽¹⁸⁾ المرجع نفسه، ص 198، 258-265.

من يقف في وجهه، مثل المسيحيين النسطوريين في 1843 و 1846. وبرغم اصطدام عبید الله مع الحكومة العثمانية، فإن ذلك لم يمنعها من دعم نشاطات "العصبة الكردية"، إذ أن نشاطاتها في مواجهة الروس والأرمن وإيران تصبّ في المصلحة العثمانية أيضاً. وفعلاً، هاجم عبید الله المناطق الإيرانية سنة 1880، ولكن هُزمت قواته هناك، وأثار هجومه غضب الأوروبيين، وانتهى به المطاف إلى النفي إلى مكة.

أما ثاني هذه الحركات فكانت فرقة فرسان نور الحميدية (1891)، والتي تشكّلت بدعمٍ من السلطان عبد الحميد الثاني كجزء من محاولاته للإصلاح والإمسك بالدولة وتثبيت الوحدة بين المسلمين، وكقوة تقف في وجه البريطانيين والروس والأرمن. ولقد اشتبكت الفرقة فعلاً مع الروس في أرزروم و قان، ومع البريطانيين في منطقة ماردين و أورفة. فحمت بذلك وفي آنٍ واحد الوجود الكردي كما ثبتت الدولة العثمانية، ووجهت هذه الفرقة بعد ذلك إلى مناطق الأرمن في سوزان سنة 1893. ويُذكر أن العلويين الترك عادوا هذه الحركة وحدث اصطدام بينهم، واصطف العلويون التُّرك (علويو الأناضول) فيما بعد مع الجمهورية التركية الأتاتوركية. وقد لا يكون ثمة خلاف في أنه تركّزت السلطات في يد السلطان بعد الإصلاحات الإدارية المعروفة بالـ "تنظيمات" على حساب الضوابط الشرعية/الدستورية التي كان يراها العلماء، مما عمق شعور التذمّر من حالة الترهل التي كانت قد آلت إليها البلاد⁽¹⁹⁾. غير أنه من زاوية المحاولات المستميتة لمنع انفراط العقد، مثّلت تصرفات الإدارة العثمانية ردور فعل متوقّعة ترتكس إليها سدّة السياسة في حالات الاضراب والشعور بالتهديد.

وأخيراً، هناك ثورة الشيخ سعيد عام 1925 التي انطلقت من قرية بيران القريبة من ديار بكر⁽²⁰⁾. وكانت ثلّة من المثقّفين والعسكريين والزعماء الكرّد قد ألفوا جمعية "آزادي" سنة 1922، فانضم إليهم الشيخ سعيد، ولكن خلافاً للنخب القومية الكردية، لم يقف الشيخ ضدّ "الكتائب الحميدية" التي شكّلها السلطان عبد الحميد الثاني بل كان من قادتها. كما أنه لم يتبنّ الرأية القومية الكردية التي فيها شمس يعلوها خنجر، وإنما تبنّى رأية خضراء عليها صورة مصحف. ومما يجدر لفت النظر إليه أنّ الشيخ سعيد أصدر بياناً دعا فيه إلى قيام حكومة كردستانية، ثم أصدر بياناً آخر يعتبر فيه السلطان عبد الحميد الثاني ملكاً لكردستان. أي أنّ رؤيته تمسّكت بفكرة كردستان ملاذاً أمناً للكرّد دون التفريط بالعقد العثماني. وجرّت هذه الأحداث بعد إمسك حزب تركيا الفتاة بالسلطة بقيادة أتاتورك، وعُقد إثر ذلك مؤتمرٍ كبيرٍ في حلب لقيادة القوى الكردية، وتقرّر القيام بثورةٍ شاملةٍ في يوم نوروز 1925. ولم تستطع القوى الكردية الوقوف في وجه قوات أتاتورك، وقيّد الشيخ إلى حبل المشنقة مع 51 من رؤساء العشائر الكرّد الثوار، كما أُحيل أعضاء حزب "الارتقاء" المعارض إلى

⁽¹⁹⁾ Feldman, Noah. *The Fall and the Rise of the Islamic State*. NJ: Princeton University Press, 2012.

⁽²⁰⁾ الشيخ سعيد بيران البالوي عاصر الشيخ سعيد النورسي (1876-1925) المشهور بلقب "بديع الزمان"، وهو كردي أيضاً. وكان بديع الزمان زعيماً للطريقة الصوفية النقشبندية، وهو من رواد الإصلاح الاجتماعي وصاحب "رسائل النور" التي تتسم بالبرقي الروحي الأخلاقي والفهم الفكري الناضج للإسلام وتحدياته المعاصرة آنذاك، ومما هو مشهور عنه "الخطبة الشامية" التي ألقاها في الجامع الأموي. ولكن لم يشارك بديع الزمان في الثورة خوفاً من اقتتال أفراد الأمة التركية التي رفعت رأية الإسلام كما عبّر عن ذلك، وبرغم ذلك اعتقل مرات عدة.

"محاكم الاستقلال" ليصدر فيهم حكم الشنق ويشنقوا. والموجة الثانية للثورات الكردية (1925-1938) في مواجهة التهجير المنهجي الذي قامت به السلطات الكمالية وتدميرها القرى أصبح هو الثابت في حياة الكُرد ومن أبرز الدوافع وراء الهجرات القسرية فراراً من البطش وسعياً إلى عيشة السلام في منطقة الجزيرة السورية التي امتزجت فيها المكونات الإثنية⁽²¹⁾.

رؤية الشيخ سعيد تمسكت بفكرة كردستان ملاذاً آمناً للكُرد دون التفريط
بالعقد العثماني

ولا يخفى أنه لا يمكن في خضم هذه التغيرات التكلم عن الكُرد وكأنهم جسد واحد، حيث تعددت خيارات فصائل الكُرد بين الثورة والتفاوض مع الفرنسيين والتقرب من الحكومة الوطنية والتيار العربي. ولعل حركة الميردين بقيادة الشيخ إبراهيم خليل أوغلو وصراعه مع الأغاوات في الثلاثينيات من القرن العشرين خير مثال على ذلك⁽²²⁾. واشتهرت منطقة جبال الكُرد حيث يقع موطنهم القديم في مقاومتها للفرنسيين. ويذهب أحد الباحثين إلى أنّ البنية القبليّة للكُرد وسكناتهم المناطق الجبلية بين دول طامحة أثر في طبيعة النسق السياسي الكردي وساهم في تعزيز تفرق نخبه⁽²³⁾.

وفي ذكر هذه الحوادث ينبغي التنبيه إلى عدم الوقوع في خطأ إسقاط الحاضر على التاريخ. فلا يصح افتراض أنّ الوجود التاريخي للكُرد في إقليم كردستان والدفاع عن مواطن عيشهم معنا أنه كان عند الكُرد شعور قومي مماثل لشعورهم القومي هذه الأيام. فحتى في العراق التي تحوي أعداداً كبيرة من الكُرد والتي فيها تأسس حزب البارتي سنة 1946 بقيادة مصطفى البارزاني، لم يظهر الشعور القومي الكردي إلا بعد الحرب العالمية الأولى وكانت الحركة القومية الكردية ضعيفة إلى الحرب العالمية الثانية⁽²⁴⁾. ومرة ثانية، ننبه إلى أن تتابع الثورات الكردية في شمال العراق منذ بداية انحسار العثمانيين ليس دليلاً على قومية هذه الثورات، وإنما كانت انعكاساً طبيعياً على انفراط العقد والرغبة في العيش الكريم بعيداً عن التسلط علاوة على مقاومة المستعمر البريطاني.

وإنّ ضمور الهويات القومية لم يكن أمراً خاصاً بالكُرد، بل هو جارٍ بين عامة رعايا الدولة العثمانية. وإنه لمن المقرر علمياً أنّ الهويات القومية هي متخيلة إلى حد بعيد، ويكاد يتعدّر ادعاء الصفاء العرقي/القومي إلا للمجموعات المنعزلة والمتطرّفة

(21) باروت. التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 210-215.

(22) المرجع نفسه، ص 482-495.

(23) Bulloch, John and Harvey Morris. "No Friends but the Mountains: The Tragic History of the Kurds". NY: Oxford University Press.

(24) البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية، مصدر سابق، ص 474.

جغرافياً⁽²⁵⁾. ومما يجدر الإشارة إليه في هذا المضممار ادعاءات الأصل العربي للكرد. ولقد ساهم نشوء الإمارة المروانية الكردية في ديار بكر (980-1085) في العصر العباسي الثاني في تقوية هذه الفكرة لأن لغة الإمارة واللغة المحكية كانت هي العربية، كما ادعى عددٌ من الأمراء الأيوبيين أصلاً عربياً⁽²⁶⁾، مما حمل بعض المؤرخين القدامى -كما يذكر المسعودي- إلى ذكر روايات عن الأصل العربي للكرد.

ولقد تحدّث باحثون معاصرون (ميلر في سنة 1928 و بوغصيان سنة 1950 و فيلود سنة 1991) عن ظاهرة "تعرب الأكراد" قاصدين بها التأكيد على العلاقات الحميمة بين العرب والكرد التي شجعت على تمازجهم⁽²⁷⁾. ونذكر هنا بأن المؤلفين الغربيين كثيراً ما استعملوا لفظ العرب في إشارتهم إلى صفة الإسلام. ويمكن تفسير هذا من باب اقتران فكرة الانتماء العربي مع الانتماء للإسلام اقتراناً متمركزاً في عربية القرآن، وهو ما يمنح المنزلة الشرفية ولا سيما إذا ادّعي تحدّر النسب من الرسول صلى الله عليه وسلّم أو من بعض كبار الصحابة. وإذ قد نعتبر اليوم ضمن إطار تفكيرنا المعاصر أنّ في هذه المقولات إهانة وازدراء، كان لأهله يومذاك علامة رقيّ حضاريّ وترقّع عن تعصّب الانتماء القومي الذي نعتبره اليوم

فلا يصحّ افتراض أنّ الوجود التاريخي للكرد في إقليم كردستان والدفاع عن مواطن عيشهم معناه أنّه كان عند الكرد شعور قومي مماثل لشعورهم القومي هذه الأيام

حقاً طبيعياً⁽²⁸⁾.

ولكيلا نظنّ أنّ الانتماء إلى الحضيرة الإسلامية كان مقصوراً على الزمن القديم في لحظة علو الحضارة المسلمة وتمكّن دولها، نشير إلى أنه استمرّ هذا النوع من الانتماء بين الكرد إلى صدر القرن العشرين. فمثلاً في العدد الأول لصحيفة (كرد) الصادرة في نهاية سنة 1908، ظهر مقال بعنوان "الكورد وكوردستان" للكاتب حقي بابان زاده. ويبدأ المقال بافتخار الكاتب لانتمائه إلى الشعب الكردي، ثم يقول: "إن الكورد دخلوا طوعاً وبرضاهم تحت السيطرة العثمانية، ومنذ ذلك الحين فإنهم لم يظهروا أي إهانة للعثمنة وسوف لن يظهروا ذلك مستقبلاً. وإن الكوردي كوردي حالياً ولم يغير قدر ذرة قوميته

⁽²⁵⁾ Benedict Anderson. *Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Verso: London, 1983.

⁽²⁶⁾ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 235.

⁽²⁷⁾ المرجع نفسه، ص 233.

⁽²⁸⁾ فكرة "الحق الطبيعي" لها جذورها القديمة في الثقافة الرومانية، ثم اختلطت مع عناصر مسيحية، ثم أُعيدت صياغتها على أسس علمانية بعد حركة التنوير الأوروبية. للتوسع في هذا المفهوم انظر خلفيته التاريخية في: Brian Tierney. *The Idea of Natural Rights: Studies on Natural Rights, Natural Law, and*

Church Law, 1150-1625. Wm. B. Eerdmans Publishing, 1997

وانظر مفهومه القانوني في: John Finnis. *Natural Law and Natural Rights*. Oxford University Press, 2011

أو شكله ومظهره الخارجي ولا هويته المادية المعنوية. وإلى جانب ذلك بقي الكوردي مرتبطاً بحبل متين بالاتحاد العثماني ولا يمكن تصور أي قوة في العالم يمكن أن تفصم عرى هذه العلاقة بين الكورد والعثمنة. إن كلمة كورد وعثمنة (أو عثماني) أصبح أحدهما مرادفاً للآخر. وإذا زالت العثمنة معاذ الله فإن الكورد يبقون بلا نيشان، أما إذا اضمحل الكرد لا سمح الله فإن العثمانية (أو العثمنة) تصبح ضعيفة متدهورة (بريشان)". ثم يمضي فينعي على محاولات التضيق على اللغة قائلاً: "إن قطع لسان أي أمة يعني جعلها خرساء وحائرة"⁽²⁹⁾.

إنّ ذود الكُرد عن مواطن سكناهم والقيام بالثورات ضدّ التهجير كان جزءاً لا يتجزأ من انتماءٍ أوسع، وكانت الثورات دفاعاً عن الحياض وليس رفضاً للانتماء الأشمل

إنّ ذود الكُرد عن مواطن سكناهم والقيام بالثورات ضدّ التهجير كان جزءاً لا يتجزأ من انتماءٍ أوسع، وكانت الثورات دفاعاً عن الحياض وليس رفضاً للانتماء الأشمل. ويتضح هذا المعنى عند تذكّر ندرة الصفاء العرقي في حال الحضارات، وهو بخاصةٍ ليس من نسق الحضارة المسلمة التي حافظت في أنٍ واحدٍ على الخصوصيات بالقدر الذي دفعت إلى التمازج بين الأقوام والمصاهرة بين القبائل. ومن الأمثلة البارزة لهذه الظاهرة عشيرة "المليّة" الكردية. فلقد كانت هذه العشيرة عشيرة مركّبة ضمّت عشائر عربية وكردية وتركمانية نصف حضرية تتجول بين أطراف مثلث ديار بكر و ماردين و أروفة⁽³⁰⁾.

ويدعو التحليل الذي يأخذ بعين الاعتبار الانزياحات الجيوستراتيجية بعد التخلخل العثماني إلى ضمّ سياق الثورات الكردية ضدّ الممارسات الأتاتوركية إلى سياق الثورة العربية الكبرى سنة 1916 بعد أن وصل ترهل الإدارة العثمانية غايتها، حيث أُرهِق السكّان بعد دخول الإمبراطورية العثمانية في الحرب العالمية الأولى وما استدعاه من التجنيد الإجباري وحدث مجاعة 1915، فتطلّعت الأقوام إلى بدائل. وأيضاً ينضم سياق الثورات الكردية إلى سياق الثورة السورية الكبرى سنة 1925 التي شارك فيها الكُرد من منظور الوقوف في وجه المستعمر الأوروبي.

⁽²⁹⁾ زاده، حقي بابان، "الكورد وكوردستان". في البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية، مصدر سابق، ص 588.

⁽³⁰⁾ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 232-234.

ثانياً: سياق استعماري وضع بذور الشقاق

لم تكن القضية الكردية بمنأى عن الواقع الاستعماري الذي أطر التفاعلات السكانية والاقتصادية والسياسية في منطقة المشرق. ولا يمكن الحديث عن الخذلان الذي تعرّض له الكرّد من دون استحضار الخداع الاستعماري للقوى السياسية العربية. ولقد استغلّت بريطانيا تدمّر الأقوام التابعة للحكم العثماني ودعتها إلى الثورة والانفصال. وبحسب ميثاق دمشق ومراسلات الحسين/مكماهون، يقوم العرب بخلع الطاعة للدولة العثمانية مقابل الوعد بإقامة دولة عربية أو اتحاد عربي؛ وهذا ما فعله الحسين. وتراجعت القوات العثمانية أمام قوتين: قوات الحسين بقيادة ابنه فيصل ومعه مسلحو القبائل، حيث سيطرت على المناطق من المدينة المنورة مروراً بالعقبة وإلى دمشق؛ وقوات الجيش البريطاني بقيادة إدموند ألنبي التي تقدّمت من سيناء إلى فلسطين وتابعت مسيرتها على طول الخط الساحلي حتى لواء إسكندرون حيث انسحب العثمانيون من دمشق في أواخر سنة 1918. ولكن ما كان لسكان المنطقة -عرباً وغير عرب- أن يقوم لهم كيانات راسخة. فالتجزئة كانت هدفاً أساسياً يُضعف المنطقة ويفتحها للاستغلال ويمهّد للاستيطان اليهودي فيما بعد.

لقد سار تطور حال الكرّد موازياً لهذه الحوادث الكبرى من الاختراق الاستعماري لمهد الحضارات المسلمة وبعد ثلاثة عشر قرناً من هيمنة النسق الثقافي المسلم في هذه البقاع محمياً بأنظمة سياسية تداولتها أقوام عدّة، تواجه هذه البلاد كجزء من بلدان العالم الثالث اقتسام القوى الأوروبية لثروات العالم وتقطيعه إلى مناطق نفوذ ذات تبعية. وإذ اكتوى الكرّد بخاصة من العسف الأتاتوركي، فإن المشرق برمّته كان يتمزّق تحت وطأة ثلاثة عوامل: القوات العسكرية الأوروبية، نخبٌ مستحوذة تعاني من الاغتراب الحضاري، وأقليات يجري استدراجها.

1. محاولة استغلال الأقليات

تلاقت المصالح الاستعمارية الفرنسية مع مصالح الإدارة الكمالية، فالثانية تريد التنقية العرقية المتوهمة للأرض التركية وفق رؤية قومية منغلقة، وفرنسة ترغب في التنشيط الاقتصادي الزراعي للجزيرة وتجنيد القوة البشرية من سكان موالين مسيحيين سريان وأشوريين وأرمن إلى جانب الكرّد، وكان ثمن اجتماع هذه القوى الدافعة والجاذبة ثمناً بشرياً باهظاً⁽³¹⁾.

(31) المرجع نفسه، ص 280.

واستطاعت الحكومة الكمالية التي كانت قد أرغمت في معاهدة سيفر 1920 على الاعتراف بكيان كردي في شرق تركيا المعاصرة النكوص عن شروط هذه المعاهدة من خلال تطوراتٍ عسكريةٍ شملت اجتياح أراضي أرمنية وإحراق هزائم بالجيش اليوناني

في موقعة سقاريا سنة 1921. وهكذا استطاع الكماليون أن يوطّنوا لنسف معاهدة سيفر من خلال بناء واقع مختلف على الأرض، وبذلك أجهض الحلم الكردي بالحيازة على دولة خاصة بهم حذوة بما حصلته الشعوب المجاورة⁽³²⁾. غير أن المفارقة الكبرى تكمن في أنّ انتصار القوى الكمالية لم يكن منفصلاً عن دعم قادة كُرْدٍ حديثين وعشائريين شاركوا في جيش التحرير التركي بقيادة أتاتورك خوفاً من الاجتياح الأرميني وعن دعم الثورات السورية وبخاصة في الشمال التي تحالفت عسكرياً وسياسياً مع الكماليين⁽³³⁾. غير أنّ ثمار هذا التحالف الكمالي-الكردي-السوري ضدّ القوات الأوروبية سقطت في الحوض التركي وحده لأنه الطرف الوحيد الذي حافظ على تماسكه السياسي.

ولا بدّ من التنويه هنا إلى أنّ وعود الدول الكبرى خذلت كلاً من العرب والكرّد، فلا العرب سُمح لهم بتأسيس دولةٍ واحدةٍ أو اتحادٍ عربي، ولا الكرّد حصلوا على دولةٍ أو كيانٍ خاصٍ بهم. ونتج عن فرض حدودٍ اصطناعيةٍ واقعٍ عمليٍّ يفجّر

نافذة على التاريخ: خطة الجنرال الفرنسي غورو ونذكر هنا بخطة الجنرال غورو لتجزئة سورية وفق خريطة إثنية، والتي تفرّع عنها سياسية خاصة بمنطقة الجزيرة للسيطرة على الشمال السوري في وجه تركيا الكمالية وإخماد الثورات المندلعة فيه من خلال إجراء تحالفات ثلاثة: تحالف مع الكتلة الكلدو-آشورية، وتحالف مع القوى الكردية، وتحالف مع البدو العرب. فمن جهة الكتلة الكلدو-آشورية، سعت فرنسا إلى توظيف تأزم الارتباط السابق للأشوريين مع روسية بعد الثورة البلشفية سنة 1917، وجذب المتكلمين والمتكلمين وتجنيدهم في "جيش الشرق" الفرنسي في سورية مقابل تجنيد بريطانية للأشوريين بخاصة في "جيش اللبني" في العراق. ومن جهة الكتلة الكرّدية سعت فرنسا إلى التحالف مع العشائر "الملية" الجوّالة بين ديار بكر وماردين ورأس العين. ومن جهة الكتلة البدوية العربية كانت سياسة التحالف الفرنسي مع بعض القبائل سياسية خطيرة في تيسير المهمة الفرنسية الاستعمارية سواءً في شمال البلاد ومنطقة الجزيرة أو في جنوب البلاد. ولقد جرى تجنيد شيوخ عنزة أكبر قبائل بادية الشام، وتجنيد شيوخ الرولة وعنزة في الجنوب، وتجنيد شيوخ الفدعان. ويتصل كل ذلك بتحركات فيصل ومشروعه السياسي، وبانسحاب القوات العثمانية من دير الزور أو ما عرف بالجزيرة الوسطى، وبارتسام الحدود أو مناطق النفوذ من جهة العراق حيث كانت بريطانية تحاول الحصول على البوكمال والصالحية والميادين. وتمخضت هذه الحقبة، ولا سيما بعد مذبحه بيان دور التي أوقعتها عشائر كردية وعربية بالحامية الفرنسية وبعد العمليات الكثيرة على الحدود التركية السورية، عن اتفاقية أنقرة الثانية التي اعترفت عملياً بأن الجزيرة هي منطقة نفوذٍ فرنسية، وتبع ذلك احتلال فرنسا للقامشلي سنة 1926، ولتنشط بعدها في جلب الهجرات الكردية والسريانية من تركيا والأشورية من العراق، كجزء من خطة التجزئة وفق خريطة إثنية وإقامة كيان كردي-كلدو-أشوري في الجزيرة.

المصدر: باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 130-148، 159-164.

⁽³²⁾ البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية، مصدر سابق، ص 15.

⁽³³⁾ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، مصدر سابق، ص 170.

المشاكل لاحقاً. الفرق بين الحالة العربية والكردية أنّ كيانات الأكرثية العربية تشكلت على نحو دولٍ تابعة سياسياً واقتصادياً في حين أنّ الكُرد لم يحصلوا على أي كيان. وباعتبار أنه لا يمكن أن تُترك المساحات التي تسكنها أعدادٌ كبيرة من الأكرثيات العربية هكذا بدون أي رباط سياسي، اعتمدت الشردمة قدر الإمكان إلى جانب السيطرة عن طريق التُخب الموالية وعن طريق تمكين الأقليات غير المسلمة.

وعود الدول الكبرى خذلت كلاً من العرب والكُرد، فلا العرب سُمح لهم بتأسيس دولةٍ واحدةٍ أو اتحاد عربي، ولا الكُرد حصلوا على دولةٍ أو كيانٍ خاصٍ بهم. ونتج عن فرض حدودٍ اصطناعية واقّع عمليّ يفجر المشاكل لاحقاً

2. إرث الانتداب

كان لا بدّ من التذكير بما سبق من السياقات المعروفة لأنها كادت تُنسى في زخم الحمى القومية من تلك الأيام وإلى يومنا هذا. ومن الناحية العملية، وقعت معيشة الكُرد في العنت نتيجة الصفقات السياسية الكبرى التي جرت في المنطقة. وإنّ الإيديولوجية القومية لدولة الحداثة التي تبناها الكماليون بحدّة هي إيديولوجية صهرٍ للأقوام ضمن موطن جديد وتنكّر لخصوصياتهم، وتضمّنت تترك التُرك أنفسهم.

وكان لبروتوكول تموز 1938 والاتفاقية الفرنسية-التركية أثر سلبي كبير على كرد منطقة الجزيرة، وذلك لأنه ألغى معاهدة الصداقة والتحالف التي تسمح بالرعي عبر الحدود السورية التركية، وحلّ محلّها الخيار العملي في فقدان من يقيم في سورية الجنسية التركية إذا لم يراجع السلطات التركية، وهو الأمر الخطير غير الأمن، فخسر الكُرد والسريان الملتجئين إلى سورية أملاكهم في تركيا إلى جانب سقوط الجنسية التركية عنهم⁽³⁴⁾. وطبعاً، ولّد هذا البروتوكول أزمة إدارية قانونية على الضقّة السورية وفي حين أنّ عدد الكُرد في الجزيرة كان 6.000 نسمة في سنة 1927 فإنه وصل إلى 34.700 نسمة في 1932 وإلى 56.340 نسمة في سنة 1939 لتصبح نسبتهم نصف إجمالي عدد السكان هناك⁽³⁵⁾.

⁽³⁴⁾ المرجع نفسه، ص 679-684.

⁽³⁵⁾ المرجع نفسه ص 264.

ومن أجل الفهم المتكامل لهذه الأحداث، لا بدّ أن نتذكّر أنه حدث التدفّق الكردي الغارق في الدماء والمُثقل بالآلام وسورية كانت تحت الانتداب، والمشروع الفرنسي كان مشروع إنشاء كياناتٍ إثنية متعدّدة، بما في ذلك محاولة إنشاء كياناتٍ آشورية وكردية وبدوية عربية. وكانت الفكرة القومية الأوروبية، فكرة شعب-دولة هي السائدة حيث تمارس الدولة سيادتها الكاملة على نحوٍ مختصّ بحاملي الجنسية. وكانت هي الفكرة السياسية المقبولة، بعيداً عن الاعتبارات الإنسانية، وكانت هذه الفكرة مقبولة لأنها (عصرية تقدمية) هجرت فكرة الرابطة العثمانية المستمدّة من الدّين. ولذا، ينبغي فهم سلوك الحكومات السورية (العربية) من خلال هذا السياق.

لا بدّ أن نتذكّر أنه حدث التدفّق الكردي الغارق في الدماء والمُثقل بالآلام
وسورية كانت تحت الانتداب، والمشروع الفرنسي كان مشروع إنشاء كياناتٍ
إثنية متعدّدة، بما في ذلك محاولة إنشاء كياناتٍ آشورية وكردية وبدوية عربية

ويذكر هنا أن سلطة الانتداب الفرنسية بعد سيطرتها على الجزيرة كانت حريصة على تنشيط الانتاج الزراعي فيها سنة 1926، كجزء من سياسية العبث بالتركيبة السكانية. وكانت طريقة ذلك السماح بحيازة الأراضي الزراعية عن طريق وضع اليد. وشجعت الملكية الصغيرة خصوصاً، ثم قرنت ذلك بحقوق سياسية حيث يتمّ اكتساب الجنسية السورية من خلال الاعتراف بالحيازة العقارية. وكان شعار سلطات الانتداب في الجزيرة الذي وزعته على المهاجرين بالصيغة التالية: "افلح قدر ما تريد. ازرع كيفما تريد، عمّر بيوتاً كما تريد، اثبت عليها خمس سنوات، تصبح ملكاً قانونياً لك في دوائر الحكومة". فكان مجمل الأمر أشبه بالتملك والتجنيس الكيفي الآلي الذي تتراكم تبعاته لاحقاً ومما يُربك أي دولةٍ في طريقها إلى الاستقلال⁽³⁶⁾.

والمفارقة الحادّة هي أنّ المستند الفكري القومي الذي يُفترض أنه يمنح تماسكاً للمجموعة البشرية شكّل عملياً ثغرة تستغلّها الخطط الاستعمارية. ومن أمثلة سعي فرنسة إلى حفر التكتلات القومية والفئويّة أن المفوضية في الجزيرة رعت سنة 1927 إعادة تشكيل جمعية "خوبون" الكردية، أي جمعية الاستقلال الكردية، والأرجح أنّ التأسيس حدث في المنفى في بيروت بقيادة جلاّد بدرخان. ويذكر أنّها أول منظمة كردية تركية حديثة تصرّح بهدف تحرير كردستان من قبضة الجيش التركي. وتمّ أفول

⁽³⁶⁾ عن أفرام نجمة. شعب الجزيرة. بيروت: لجنة الطبع والنشر لمؤلفات أفرام نجمة، 2005. في جمال باروت، مصدر سابق، ص 325. وأفرام مؤرخ أنثروبولوجي للجزيرة عموماً وللدراسية خصوصاً.

هذه الجمعية مع إخماد ثورة درسيم سنة 1938 التي قادها سيّد رضا شيخ العلوية الكردية (العلي إلهيّة) الكردية-التركية. ولم يشارك العلويون في ثورة الشيخ سعيد، بل تحالفوا مع الكماليين في مواجهة العشائر الكردية السنّية الذين كان بينهما نزاع⁽³⁷⁾.

ويُذكر أنه تقرّر في سنة 1931 استخدام الأبجدية اللاتينية في كتابة اللغة الكردية الكرمانجية في اجتماع في حي الأكراد في دمشق⁽³⁸⁾. وسواءً كان الدافع إلى هذا الإجراء التماهي مع الثقافة الأوروبية على الطريقة الأتاتوركية أم كان تمايزاً عن العروبة، فإنه إجراء حاسم ينتج عنه إضعاف إمكانية التفاهم مع المحيط العربي.

ومن الارتكاسات القومية على الجانب العربي ما قامت به الحكومة الوطنية (تحت الانتداب) سنة 1937 بتعيين محافظ جديد (الأمير بهجت الشهابي) على الجزيرة، وكان الهدف العملي لهذا التغيير التخلّص من الموظفين المحليين السريان والأرمن واستبدالهم بموظفين عرب حليبيين ليسوا محسوبين على نظام الحكم السابق⁽³⁹⁾.

لقد فرض النظام الدولي حدوداً جديدة على كل سكّان المنطقة، بما فهم عرب بلاد الشام، فكان لذلك ما له من آثارٍ تعيش لظاها كلُّ شعوب المنطقة إلى يومنا هذا

ونشير إلى أنّ ثمة مناطق ليس سهلاً تحديد تبعيّتها لهذه الدولة أو تلك. فمثلاً، مرعش و أروفة و ماردين و سعرت و كلّس و عينتاب تُعتبر جزءاً من سورية عند من يقول بوجود سورية تاريخية، ولا سيما أنه كان للقرى التسع جنوب طوروس علاقات اقتصادية واجتماعية بشمال ما أصبح دولة سورية، وبخاصةً مع ولاية حلب العثمانية. وبغض النظر عن هذا، الحدود التي اكتسبت شرعية دولية فصمت عرى التواصل بين هذه المناطق، مما عني أنّ المواطنين الذين يسكنون ضمن الحدود الجديدة المرسومة هم وحدهم الذين لهم حقّ التمتع بالحقوق الوطنية. لقد فرض هذا النظام الدولي حدوداً جديدة على كل سكّان المنطقة، بما فهم عرب بلاد الشام، فكان لذلك ما له من آثارٍ تعيش لظاها كلُّ شعوب المنطقة إلى يومنا هذا.

وبدون استيعاب جملة هذه الإشكاليات المزدوجة، الإشكاليات الخاصة بالكُرد أنفسهم والإشكاليات الخاصة بتشكيل دولة حديثة، لا يمكننا فهم القضية الكردية فهماً قوياً. فلقد فرض الموروث الاستعماري حدوداً لا تتطابق مع أنماط العيش القديم

⁽³⁷⁾ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 382، ص 750-751.

⁽³⁸⁾ المرجع نفسه، ص 389.

⁽³⁹⁾ المرجع نفسه، ص 417.

ونشاطه الاقتصادي رعيّاً أو زراعة أو تجارة. كما حلّت شرعيّة جديدة في النظام الدولي يقتضي توزيع الحقوق على أساس انتماءٍ لجنسية دولة. ودعم هذه الترتيبات الإدارية إديولوجيات قومية اعتُبرت تقدماً مرغوباً به ويجب أن يحلّ محلّ الروابط القديمة (المتخلفة). إنّ استحضار هذا السياق الثقافي والمعاشي والقانوني الدولي هو الذي يساعد على فهم الأحداث على نحوٍ شامل ويُجنّب الوقوع في التنازع القومي.

ثالثاً: الاستقلال الخديج والأمل القومي

أوضحت الفقرات السابقة أنّ مصدر الحيف الذي وقع على الكُرد كان في السلوك القومي الأتاتوركي والسياسات التي تبنتها "جمعة الاتحاد والترقي الطورانية"، وهي التي أصبح لها نفوذ في السلطة حتى قبل السقوط الرسمي للدولة العثمانية العليّة سنة 1922/1923. وكان هذا الظلم جزءاً لا يتجزأ من (النتائج الجانبية) للمشروع الاستعماري في المنطقة. وتفاقمت المشكلة الكردية عند محاولة بناء الدولة الوليدة (سورية) ضبط حدودها وحصر سكانها المواطنين المخولين بالتمتع بالحقوق الدستورية، فهذا هو من مقتضى قيام دولة الحداثة خلافاً للدول القديمة التي انبثت فيها العقد الاجتماعي على أسس طبيعية وليس قانونية.

1. الوطنية والعروبة

نالت سورية استقلالها رسمياً في سنة 1946، غير أنه استقلال خديج، بعد تفتيت بلاد الشام وسلخ لبنان وخسران سواحل ممتدة، وفقدان لواء اسكندرون، ناهيك عن النزيف الفلسطيني. وفي مثل هذا السياق التاريخي، ليس من المفاجئ أن يعلو شأن العروبة وأن تصبح صنواً للوطنية وللإخلاص للكائن الوليد. وكان التوحد العربي ما زال حُلماً يداعب الأذهان.

ولقد كان المناخ الثقافي بين النخب قد ودّع التوجّه العروبي لصالح توجّه القومية العربية. ويمثّل التوجّه الأول عبد الرحمن الكواكبي و محمد عزة دروزة و شكيب أرسلان الذين يصعب فصل العروبة في فكرهم عن المضامين الإسلامية. أما التوجّه القومي العربي فإنه ذاك الذي يستبطن المفاهيم الأوروبية ويرفض المضامين القيمية للحضارة المسلمة، ويصنّف فكر ساطع الحصري و زكي الأرسوزي و قسطنطين زريق في هذا النوع. وإنه لمن الطبيعي أن تتبثّى سورية الوليدة مفاهيم ما عن الاجتماع الكبير الذي سوف يقوم عليه الوطن الجديد. وفي حين أن التوجّه الأول يستوعب الكُرد على نحو طبيعي، فإنّ الثاني مضمراً على تهميشهم لكونهم غير عرب. ويضاف إلى ذلك توترات على صعيد الهوية بين الكتلة العربية فيما يخصّ العلويين والدروز والإسماعيليين.

أما الاقتصار على الرابطة القُطرية البحتة فإنه لا يعدو شعاراً لا يقوى على القيام. وذلك لأن سورية كيان جديد كل الجدة. وإذا لا شك أنّ ثمة سورية تاريخية بمعنى وجود أقوامٍ وحضاراتٍ قديمةٍ ونشاطاتٍ بشريةٍ ذات هويات ثقافية متميزة، لكنّ هذا الوجود لم يستمرّ لفترات طويلة ضمن الحدود نفسها التي يُمكن أن توصف بأنها حدود قومية لسورية، ولا سيما أن مخزونها البشري تشكّل من أقوام مختلفين، وكان بعضهم من نتاج هيمنة الإمبراطوريات التي عبرت المنطقة. إنّ استحضر هذا المناخ للثقافة الوطنية أمر في غاية الأهمية، لأنه ما كان لدولة أن تقوم من غير مخيال عن هويتها الجمعية. وسيكون عند هذا الكائن

المستحدث حساسية خاصة تجاه ما يُشكك في أساس قيامه، تقابله حساسية كُرد الشمال الذين لم يلتحم انتماؤهم الهويي بعدُ مع الحدود السياسية الجديدة.

نافذة على التاريخ: قصة "المكتومين":
 جرى خلال الأعوام 1943-1950 نزع الجنسية التركية عن المهاجرين اللاجئين وتسجيلهم تحت زمرة "مكتومين"، فتحوّلت تلك المشكلة إلى مشكلة سورية لأسباب عدّة منها الهويات "المزوّرة"، فأصدرت حكومة القدس سنة 1950 قرار القيام بإحصاء خاص لم ينقذ حتى 1960 بسبب نقص التمويل. وتراكمت فوق هذه المشكلة مشكلة "الأسماء المستعارة" في الجيش، والتي نتجت بعد اندلاع حرب فلسطين عن التجنيد الإلزامي لمئات من المهجرين الكُرد الذين كانوا من جملة المكتومين الذين اعتبر تسجيلهم غير شرعي. وكان ذلك جزءاً من الذعر الوطني الذي دعا حسني الزعيم ثم أديب الشيشكلي لمحاولة التخلّص من هيمنة الأقليات على الجيش الوطني الذي ورث "جيش الشرق" الذي كانت قد أسسته فرنسة وملاّته بالطواقم العلوية والدرزية والجركسية والكردية، إضافة إلى تخوف الشيشكلي من نمو الحركة الشيوعية في صفوف الكرد وتحوّل "حي الأكرد" في دمشق إلى بؤرة مقلقة بعد تحالف علي أغا زلفو و خالد بكداش.
 المصدر: باروت، التكون التاريخي للجزيرة السورية، ص 181، 189.

ولم يكن الحال السياسي لتشكيل الدولة الجديدة أقل تعقيداً، إذ علمها - وهي الضعيفة الناشئة- أن تناور في خضم إقليمي فيه قوتان لا يمكن التغاضي عنهما: الحلف الهاشمي العراقي الأردني والحلف السعودي المصري. ويضاف إلى ذلك مشكلة حصر السكان الشرعيين لهذه الدولة الوليدة، فالسجل المدني الذي استحدثه الفرنسيون سنة 1922 كان مليئاً بالعيوب، بما في ذلك ملابسات تجنيس الأرمن.⁽⁴⁰⁾ فهل يتوقع في مثل هذا

الواقع الثقافي السياسي الإداري ألا تحدث حيرة في مسألة كُرد الشمال؟ وأضيف إلى ذلك مسألة نزع الجنسية التركية من المهاجرين اللاجئين وتسجيلهم تحت زمرة "مكتومين".

وثمة ظروف إضافية جعلت من حالة كُرد الشمال إشكالية، وإلا فلقد تلقّت أرض الشام المباركة موجاتٍ بشريةً متعددةٍ من شركس وبشناق وتركمان وأرمن، فلم تتأزّم مشاكلهم مثلما تأزّمت مشكلة الكُرد. وحالة التركمان ذات دلالةٍ خاصة لانتمائهم لسلالة قوم الدولة التي انحدرت منها المشكلة، إذ لم يحدث تجاههم رفضٌ قومي؛ بمعنى أنه لو كان ثمة رفضٌ عربيٌّ للكُرد على أساس قومي لكان الأولى أن يُصار إلى رفض التركمان. العامل الإضافي في حالة الكُرد تمثّل في موجات الهجرة الثانية بعد سنة 1945، والتي حدثت لأسباب مختلفة أحدها الهروب من التجنيد التركي الإجباري. وكانت هذه الفترة في سورية فترة اضطراب وطني وفترة محاولة بناء دولةٍ مستقلةٍ بعد الانتداب الفرنسي وبعد 25 سنة من زوال المملكة السورية العربية. كما أنّ السياق العام كان سياق محاولات تشكيل الهوية السورية العربية والاعتراك مع أصل فكرة الرابطة المثلى الجامعة بعدما

⁽⁴⁰⁾ باروت، التكون التاريخي للجزيرة السورية، ص 181، 189.

خلع سكاّن سورية عن أنفسهم الوصاية التركية القومية. وجرى هذا أيضاً في مناخ ثقافي عالمي يُعلي من شأن القومية ويعتبرها أساس التقدم والرقى.

ولقد تبعت موجات الكُرد التي سبق الحديث عنها موجة هجرةٍ جديدةٍ في عهد الوحدة مع مصر (1958-1961) للاستفادة من

نافذة على التاريخ: الإصلاح الزراعي في غمرة الرغبة الأتانية للتلاعب بقانون الإصلاح الزراعي، عمّت الرشوة من أجل استصدار هويات سورية، ونوقشت المسألة في البرلمان ولم يخل الأمر من السعي لشراء أصواتٍ انتخابيةٍ وسجالٍ بين نائبٍ كرديٍ يدافع عن تسجيل الكُرد المكتومين (حيث كان قسم منهم يعملون في مزارعه) ونائبٍ كرديٍ آخرٍ يعتبرهم "متسلّين".

برنامج "الإصلاح الزراعي"، وهو برنامج اقتصادي اشتراكي يهدف نظرياً إلى إعادة توزيع الثروة عن طريق مصادرة الأراضي الكبيرة وتمليكها للفلاحين. وتسلم بموجب هذا البرنامج فلاحون كُردٌ وعربٌ أراضٍ مصادرة، سواءً أكان هؤلاء الكُرد سوريين أم لا بناء على أنهم كانوا "مكتومين" غير معروفين. وارتفع عدد السكان المسجلين في منطقة الجزيرة من 162.145 نسمة في 1952 إلى 293.140 نسمة في عام 1959 بمعدل زيادة غير طبيعي بلغ أكثر من 8 بالمئة⁽⁴¹⁾. ولا يوجد أي مصدرٍ تاريخيٍ يشير إلى مصادرة أراضي كُردٍ ومنحها للعرب، على العكس تماماً هناك عشرات الوثائق الفرنسية التي تؤكد منح الأراضي للاجئين الأكراد الذين وفدوا بين عامي 1925 و 1958، وشملهم قانون الإصلاح الزراعي الذي لم يميّز بين

الفلاحين لا بالجنسية ولا بالقومية، مما جعل الأراضي التي كانت ملكية لإقطاعيين عربٍ وعددهم 258 إقطاعي عربي و 3 أكراد تذهب كلها للفلاحين الأكراد على خط العشرة، والفلاحين العرب في قراهم الموضحة⁽⁴²⁾.

ومن أجل تثبيت سلطة حكومة الوحدة في بلد الانقلابات العسكرية المتكررة وفي بلد يعاني جيشه استقطابات أقلوية، قام النظام الناصري بتسريح مئاتٍ من الضباط الكُرد وغير الكُرد، بما في ذلك رئيس الأركان توفيق نظام الدين، وأوقف قبول انتساب الكُرد إلى الشرطة والجيش. وكما هو معلوم، قامت حكومة الوحدة بحلّ كثيرٍ من الأحزاب (أو أنّ الأحزاب حلّت نفسها وتوارت اتقاءً من البطش)، وكان نصيب الكُرد من ذلك اعتقال نور الدين ظاها السكرتير العام للحزب الكردي الديمقراطي لسورية (KDPS) سنة 1960 وغيره من القيادات الكُردية. ويشبه هذا الظرف قيام السلطات الإيرانية باغتيال عبد الرحمن قاسلمو الشخصية القيادية في ال KDPI سنة 1989، وليس مختلفاً في جوهره عن اغتيال مشعل تمّو في 2011، وهو الذي كان من قبلُ قد اتهم ال PYD بمحاولة اغتياله الأولى⁽⁴³⁾.

⁽⁴¹⁾ المرجع نفسه، ص 694-709.

⁽⁴²⁾ [الخبور للدراسات العامة](#)

⁽⁴³⁾ Gunter, Michael M. "The Kurdish Spring". *Third World Quarterly*, 34:3, pp. 441-457, 2013

وعادت المشكلة الكردية للظهور في عهد حكومة الانفصال (1961-1963) التي قامت بالإحصاء الخاص لمنطقة الجزيرة الذي أُقِرَّ قبل عشر سنوات، ونتج عن ذلك تجريد الجنسية ممن لم يستطع إثبات إقامته في البلد منذ عام 1945، وبذلك أصبح 120.000 من الكُرد الذين لجأوا إلى سورية "أجانب"، ويقدر أن نسبة من جُرِّدوا من الجنسية 27.5 بالمئة من كُرد محافظة الحسكة، وشمل ذلك عدداً من كبار القادة السياسيين والعسكريين، مما يشير إلى مدى التسييس الذي وصل إليه الأمر⁽⁴⁴⁾. وإنَّ القانون الدولي يحظر ترك الناس عديبي الجنسية، غير أن الدولة تستطيع أن تدعي سيادة قانونها الوطني وتبرير موقفها بناءً على الاستثناء بسبب ظروفٍ خاصةٍ كالتسلُّل والتزوير؛ هذا من وجهة النظر الرسمية الحكومية. أما من وجهة نظر الضعيف، الكُرد في حالتنا، فيرون أنفسهم مشرِّدين وأنَّ حرمانهم الجنسية ظلمٌ لأنهم خرجوا بغير إرادتهم ولأنَّ الأرض التي حلَّوا بها تشابه طبيعة الأرض التي خرجوا منها، والنشاط الاقتصادي الرعوي لا يكثر بمسألة الحدود أصلاً. وما الحدود التي رسمتها اتفاقية سايكس بيكو إلا حدودٌ وهميةٌ لا تتطابق مع الحركة الحرّة التي كان الناس يتمتّعون بها قبل فرض حدود دولة الحدائة ذات الأساس القومي. وكما هو معلوم، النظرة القانونية الصلدة للجنسية في الدولة الحديثة يتلظى بناها ملايين في شتى أنحاء العالم، فيعلقون في تصنيف "بدون" أو مهاجر غير شرعي لمدة جيل أو أكثر.

وكذلك ساهم في تفاقم المشكلة إلغاء قانون الإصلاح الزراعي في عام 1962 وإعادة الأراضي إلى مالكيها "خالية من الشواغل"،

تقدح الظروف تناقضاتٍ يرى كل فريقٍ نفسه مظلوماً فيها

مما عني تهجير الفلاحين القاطنين فيها، ووعدت الحكومة تسليمهم أراضي من ممتلكات الدولة، ولم يخص ذلك الكُرد وحدهم بل الفلاحين عموماً⁽⁴⁵⁾. ولنا أن نقف هنا ونتساءل عن المالك الحقيقي للأرض، أو من هو الأولى بالملكية. فهناك احتمال أن يكون بعض كبار الملاك قد حصلوا على أراضيهم من خلال وضع اليد الذي حوّلهم إياه نفوذهم العشائري أو السياسي. ومن الجهة المقابلة، الكُرد الذين انتزعت منهم ملكية بعض الأراضي كانوا قد حازوا عليها أيضاً إقطاعاً وليس تملكاً بعوض. ومن ناحية قانونية هؤلاء الكُرد مواطنون سوريون يحملون بطاقات شخصية سورية، غير أن هذه البطاقات استُصدرت وفق طريقة اعتباطية أساسها ورقة من المختار تشهد بأن هذا الشخص سوريٌّ وكان مكتوماً، فُوهِب لهم جنسية وأراضي منتزعة من مالكيين سوريين آخرين. وبعبارة أخرى، كان كل من نوعي التملك، أو جزء منه على الأقل، نتيجة قرارٍ أو نفوذٍ سياسي. وما

⁽⁴⁴⁾ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 724-725.

⁽⁴⁵⁾ المرجع نفسه، ص 709-719.

ملكية الفلاحين الذين وُزعت عليهم الأراضي أكثر ثبوتاً - قانوناً أو عرفاً - من ملكية مالكيها الأول. وليس معنى هذا أن توزيع الأراضي على المزارعين الفقراء سياسة سيئة ضرورة، حيث قامت بهذا بعض الدول من أجل تقليص الفروق، ولكنها قامت بتوزيع أملاك عامة لا خاصّة. ومرة ثانية نرى كيف تقدر الظروف تناقضاتٍ يرى كل فريقٍ نفسه مظلوماً فيها، ولسنا هنا في معرض إصدار حكمٍ تقيميّ، ويكفي عرض هذه المعضلة لكي تُجَنَّبنا الفهم المسطّح لمسألة انتزاع الملكية.

ونضيف إلى ما سبق عاملاً اقتصادياً كان له أثرٌ اجتماعي كبير. وذلك أن الارتفاع الكبير في أسعار القمح عقب الحرب العالمية الثانية شجّع رؤوس الأموال المدنية، وبخاصة حلب، أن تستثمر في منطقة الجزيرة بالمشاركة مع مشايخ العشائر. وأصبح لبعض هؤلاء المشايخ، في نهايات الأربعينيات من القرن العشرين، مزارعهم الخاصة. وكل ذلك أحدث فوارق اجتماعية لم تكن من قبل. وبقدوم حكم حزب البعث، كان همّ سياسات الإصلاح الزراعي أن تستقطب مؤيدين للحزب، مما عمّق ثانية التناقضات بين الطبقات الاجتماعية⁽⁴⁶⁾.

إنّ السلوك الحكومي المنحاز عربياً بعد الانتداب الفرنسي مفهومٌ، كما هو مفهومٌ شعور الحيف بين الكُرد المُشرّدين

والخلاصة، إن تدفّق الموجات الكُردية من خارج الحدود السياسية الحديثة لسورية أحدث اختلاجات إدارية سياسية، وهذا التدفّق موثّق تُظهره أرقام السجّل المدني في منطقة الجزيرة، إذ حدث ازديادٌ مفاجئٌ لأعداد ساكني هذه المنطقة، ازديادٌ لا يمكن أن يكون نتيجة التوالد، وجرى تجاه جدال سياسي في أروقة البرلمان وفي الدهاليز الخلفية. وعندما قامت الحكومة السورية الوطنية في بناء دائرة النفوس، كانت كريمةً في قبول البدو العرب "المكتومين" منهم والمتحضّرين حديثاً، في حين أنها كانت شحيحةً تجاه الكُرد لنوازٍ قومي عربي أو خشية قدح فواعل وديناميات انفصالية. وإنّ السلوك الحكومي المنحاز عربياً بعد الانتداب الفرنسي مفهومٌ، كما هو مفهومٌ شعور الحيف بين الكُرد المُشرّدين. وزاد الطّين بلة التغلغل الثقافي للاستعمار الروسي بين صفوف الكُرد لتشكيل حركة شيوعية في أوائل الخمسينيات، مما حفز سياسات الحكومة أن تأخذ موقفاً متصلباً تجاه الكُرد. وإنّ تحذيرات محمد كرد علي⁴⁷ وزير المعارف والمؤرخ المرموق من خطورة التمحوّر حول المطالب القومية الكردية يومها لم يكن عنصرية ضدّ الكرد وإنما نضوجاً سياسياً لاستقرار بلدٍ يحاول أن ينفكّ من ريقّة الاستعمار.

⁽⁴⁶⁾ Meyer, Günter. "Rural Development and Migration in Northeast Syria", in *Anthropology and Development in North Africa and the Middle East*, Eds. Muneera Salem-Murdock and Michael M. Horowitz. Westview Press, 1990.

⁴⁷ باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 305.

ونذهب هنا مع من أكد أنّ تهجير الكُرد من الجزيرة العليا (التي أصبحت جزءاً من تركيا) إلى الجزيرة الوسطى (التي أصبحت جزءاً من سورية) لا يمكن إفراد النظر إليه من زاوية الحدود الرسمية التي فرضتها القسمة الدولية، فهذا الفضاء هو فضاءً واحدٌ جغرافياً وثقافياً، وهو متعدّد الإثنيات والملل. وبالتالي فإنّ ما فعلته حكومات ما بعد الاستقلال من سحبٍ لجنسية جموعٍ من الكُرد – وإن يمكن اعتباره حقاً قانونياً للدولة – هو عملياً وقوعٌ في شبك الترتيبات الاستعمارية المربكة وقصر نظريّ زاد في تأزيم الأمور، علاوةً على إشكاله من الناحية الإنسانية. وما ذكرناه هو سياق مهمٌ للفهم القومي لا يُقصد منه التنكّر للمعاناة،

نافذة على التاريخ: مذكرة المؤرخ المشهور محمد كرد علي (سنة 1931) موفد وزير المعارف إلى الجزيرة لتقديم تقرير عن وضعها: حدّد التقرير العناصر المهاجرة إلى الشمال السوري بـ ((العناصر الكرديّة والسريانيّة والأرمنيّة واليهوديّة، وأنّ جمهرة المهاجرين في الحقيقة هم من الأكراد نزلوا في الحدود)). واقترح إسكانهم ((في أماكن بعيدة من حدود كردستان لئلا تحدث من وجودهم في المستقبل القريب أو البعيد مشاكل سياسيّة تؤدي إلى اقتطاع الجزيرة أو معظمها من جسم الدولة السوريّة، لأن الأكراد إذا عجزوا اليوم عن تأليف دولتهم، فالأيام كفيلة بأن تنيلهم مطالبهم إذا ظلّوا على التناغي بحقهم، والإشادة بقوميتهم. مثل هذا يقال في أتراك لواء الإسكندرون، حيث حشد جمهورتهم فيها قد يؤدي إلى مشاكل في الأجل لا يرتاح إليها السوريون، فالأولى إعطاء من يريد من الترك والكرد أرضاً من أملاك الدولة في أرجاء حمص وحلب)). ثم يشير إلى أنّ المهاجرين يتوطنون على ((ضفاف دجلة والخابور وجفجغ والبلخ والفرات، يقتطعون من شطوط تلك الأنهار ما يروقه من المساحات، ولا يبعد أن يجيء يوم تمتلك فيه تلك الشواطئ، مع أنّ أكثرها ملك للدولة)). وطرح كرد علي إعادة توزيع الأرض بشكل عادل، واشترط قيام الحائزين على الأراضي القريبة من مأخذ الريّ أن يستصلحوا أراضي بوراً مقابلها، وأشار إلى سياسة اندماجية دمجية لأن ((مهاجرة الكرد والأرمن يجب في كل حال أن يمزجوا بالعرب في القرى الواقعة في أواسط البلاد لا على حدودها، اتقاءً لكل عاديّة تطرأ، ونحن الآن أول السلم نستطيع التفكير والتقدير)).

* مذكرة محمد كرد علي، وزير المعارف، عن نتائج جولته التفتيشية في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 1931، في المذكرات، ج 5 (دمشق: مطبعة التريقي، 1367هـ/1948م) ج 2، ص 441. وثيقة وردت في: باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة العربية، ص 304-305.

وإنما لكي يتعدّد التحليل عن فكرة العداء القومي المستأصل، وليضع الحوادث في إطارها الواقعي، وليبرز الخيارات الصعبة التي واجهتها الإدارة السياسيّة.

2. القومية العربية الراديكالية

برغم كل الألام التي ترتبّت عن النزاع على التخوم، فإنّ هذا نمط اجتماعي رافق البشريّة في مختلف أنواع تنظيماتها الإداريّة. فالتوترات بين الرعاة وأهل الزراعة قديمة مشهورة، والتوترات بين المزارعين أنفسهم في شأن السقاية معروف، والتوترات بين المزارعين والمالكين، وخاصة إذا كانوا غائبين عن أملاكهم، أمر عرفته تجارب بشريّة كثيرة. وفي الدول الديمقراطيّة الحديثة

اليوم، يتضرّر كثير من الفقراء ومحدودي الدخل بسبب نفوذ الشركات الضخمة وبسبب القوة الانتخابية للشرائح العليا في المجتمع. وفي دولة الحداثة، أضيف إلى كل ذلك مسألة التجنيس والحرمان منه. إذاً، يصحّ تصنيف النزاعات التي تمّت تغطيتها في جملة المشاكل البشرية الخالدة التي يتمّ التعامل معها إما بحكمةٍ تقلّل من غلوائها أو بغفلةٍ تزيد في غلّها. ولكن حين يجري ذلك في سياق نظمٍ سياسيةٍ ديكتاتوريةٍ عسكريةٍ مزوّدةٍ بإيديولوجياتٍ راديكاليةٍ، فالأمر يصبح من نوعٍ آخر؛ وهذا ما حصل في سورية.

برز الدور العربي في تأزيم قضية كُرد الشمال بشكل مباشر كان بسبب تبني حزب البعث للفكرة القومية العربية على نحوٍ ثوري لا يبال في فيه من فرض الأمور فرضاً تعسّفاً على الطريقة اللينينية الماركسيّة.

لقد حصل تغيّر نوعي في التعامل مع القضية الكردية بعد استيلاء حزب البعث على السلطة في 1963. فالمظالم التي وقعت على الكُرد في الفترات السابقة كانت ارتدادات لما حصل في تركيا، ثم اكتوى حالهم بعدم الاستقرار السياسي وصعوبات تشكيل دولة جديدة وظروف بناء نظام الأحوال المدنية؛ وكل ذلك على خطورته يمكن أن يجد فرصة الالتئام والتعافي مع الزمن لأنه يستند إلى مسائل معاشية بحتة. إلا أنه ومع قدوم نظام البعث انتقل أمر الكُرد إلى الحيز الإيديولوجي البحت، وبرز الدور العربي في تأزيم قضية كُرد الشمال بشكل مباشر بسبب تبني حزب البعث للفكرة القومية العربية على نحوٍ ثوري لا يبال في فيه من فرض الأمور فرضاً تعسّفاً على الطريقة اللينينية الماركسيّة.

وأضيفت حلقة أخرى في التعامل مع كُرد الشمال عندما طُرحت فكرة استئصال "المشكلة الكُردية" (مشروع محمد طلب هلال)

- نافذة على التاريخ: مقترح عنصرى قدمه هلال طلب عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي:
1. أن تعمد الدولة إلى عمليات التهجير إلى الداخل، مع التوزيع في الداخل، ومع ملاحظة عناصر الخطر أولاً فأولاً، ولا بأس أن تكون الخطة ثنائية أو ثلاثية السنين، تبدأ بالعناصر الخطرة، لتنتهي إلى العناصر الأقل خطورة... وهكذا.
 2. سياسة التجهيل: أي عدم إنشاء مدارس، أو معاهد علمية في المنطقة، لأن هذا أثبت عكس المطلوب بشكل صارخ وقوي.
 3. إن الأثرية الساحقة من الأكراد المقيمين في الجزيرة، يتمتعون بالجنسية التركية. فلا بدّ لتصحيح السجلات المدنية، وهذا يجري الآن، إنما نطلب أن يترتب على ذلك إجلاء كل من لم تثبت جنسيته، وتسليمه إلى الدولة التابع لها. أضف إلى ذلك يجب أن يدرس من تثبت جنسيته دراسة معقولة، وملاحظة كيفية كسب الجنسية، لأن الجنسية لا تكسب إلا بمرسوم جمهوري. فكل جنسية ليست بمرسوم، يجب أن تناقش، تبقي من تبقي، أي الأقل خطراً، وتترع من تترع عنه الجنسية، لنعيده بالتالي إلى وطنه.
 - ثم هناك تنازع الجنسيات، فإنك تجد أحدهم يحمل جنسيتين في آن واحد، أو قل ثلاث جنسيات، فلا بد والحالة هذه أن يُعاد إلى جنسيته الأولى، وعلى كل حال، فالمهم ما يترتب على ذلك الإحصاء والتدقيق من أعمال، حيث يجب أن تقوم فوراً بعمليات الإجلاء.
 4. سد باب العمل: لا بدّ لنا أيضاً مساهمة في الخطة من سدّ أبواب العمل أمام الأكراد، حتى نجعلهم في وضع، أولاً غير قادر على التحرك، وثانياً في وضع غير المستقر المستعد للرحيل في أية لحظة، وهذا يجب أن يأخذ به الإصلاح الزراعي، أولاً في الجزيرة، بأن لا يؤجر، ولا يملك الأكراد، والعناصر العربية كثيرة وموفورة، بحمد الله.
 5. شن حملة من الدعاية الواسعة بين العناصر العربية ومركزة على الأكراد، بتهينة العناصر العربية أولاً لحساب ما، واخلخله وضع الأكراد ثانياً، بحيث يجعلهم في وضع غير مستقر.
 6. نزع الصفة الدينية عن مشايخ الدين عند الأكراد، وإرسال مشايخ بخطة مرسومة عرباً أقحاحاً، أو نقلهم إلى الداخل، بدلاً من غيرهم، لأن مجالسهم، ليست مجالس دينية أبداً، بل وبدقة العبارة مجالس كردية، فهم لدى دعوتنا إياهم، لا يرسلون برقيات ضد البرزاني، إنما يرسلون ضد سفك دماء المسلمين، وأي قول هذا القول!
 7. ضرب الأكراد في بعضهم، وهذا سهل، وقد يكون ميسوراً بإثارة من يدعون منهم بأنهم من أصول عربية، على العناصر الخطرة منهم، كما يكشف هذا العمل أوراق من يدعون بأنهم عرباً.
 8. إسكان عناصر عربية وقومية في المناطق الكردية على الحدود، فهم حصن المستقبل، ورقابة بنفس الوقت على الأكراد، ريثما يتم تهجيرهم، ونقترح أن تكون هذه من "شمر" لأنهم أولاً من أفقر القبائل بالأرض، وثانياً مضمونين قومياً مئة بالمئة.
 9. جعل الشريط الشمالي للجزيرة منطقة عسكرية كمنطقة الجهة، بحيث توضع فيها قطع عسكرية مهمتها إسكان العرب، وإجلاء الأكراد، وفق ماترسم الدولة من خطة.
 10. إنشاء مزارع جماعية للعرب الذين تسكنهم الدولة في الشريط الشمالي، على أن تكون هذه المزارع مدربة ومسلحة عسكرياً كالمستعمرات اليهودية على الحدود تماماً.
 11. عدم السماح لمن لا يتكلم اللغة العربية بأن يمارس حق الانتخاب والترشيح في المناطق المذكورة.
 12. منع إعطاء الجنسية السورية مطلقاً لمن يريد السكن في تلك المنطقة، مهما كانت جنسيته الأصلية (عدا الجنسية العربية)... الخ.
- هذا، وإن هذه المقترحات ليست كافية، بل أردنا منها إثارة المسؤولين بحسب خبرتنا، لتكون تباشير مشروع خطة جذرية شاملة، لتؤخذ للذكرى بعين الإعتبار.

*** الملازم أول محمد طلب هلال، رئيس الشعبة السياسية، الحسكة، في 12/11/1962

<http://www.sotaliraq.com/middle-east.php?id=8472#axzz3QGqnxhdv>

عن طريق تجهيلهم وخنق فرصهم الاقتصادية وانتزاع أراضيهم وضرب بعضهم ببعض وتكليف الجيش بإسكان العرب في الشريط الحدودي وإنشاء مزارع جماعية لهم مسلحة ومدربة؛ كما استعمل مصطلح "الأغيار" في وصف الكُرد. وصحيح أنه لم

تجد هذه الخطة فرصةً للتطبيق، إلا أنها عبّرت عن طبيعة التفكير الإقصائي المعنون عربياً الذي ميّز فترة حكم حزب البعث، وهو مما طبع تصرفات السلك السياسي بشكل عام. وتزامنت هذه الفترة مع ثورة مصطفى البرزاني في العراق التي لاقت ترحيباً في الحسكة رفعت فيه الأعلام الكردية ووزّعت خرائط كردستان، مقابل اصطفايف القيادة البعثية في دمشق مع بعث بغداد وإرسال الأولى وحداتٍ عسكرية داعمةً للثانية⁽⁴⁸⁾. واشتملت السياسات العامة يومها على حظر الاتجار بالأراضي الحدودية، غير أنّ ذلك لم يخصّ محافظة الحسكة وحدها بل كان عاماً لجميع المحافظات الحدودية⁽⁴⁹⁾.

لم يحصل تهجير للكرد أو هدم للبيوت، وإنما جرى إنشاء 41 قرية عربية في مناطق ذات كثافة كردية وأُسكن فيها بعض من أخرجتهم مياه السدّ.

دخلت القضية الكردية في منعطفٍ آخر بظهور فكرة "الحزام العربي" الممتد من القامشلي إلى المالكية، حيث تدارست القيادة القومية لحزب البعث هذه الفكرة. وتوافقت هذه الفكرة مع مشروع سدّ الفرات، حيث بدأت مياه السدّ تغمر أراضي بعض العشائر العربية في سنة 1969، وكان لا بدّ من انتقالهم. وكما هو متوقع، قاوم "عرب الغمر" هؤلاء فكرة ترحيلهم عن أرضهم، ورفض الكثير منهم الالتحاق بمنطقة الحزام العربي برغم تهديد الدولة بعدم السماح لهم أن يقطنوا في غير محافظة الحسكة؛ وتمّ استيعاب بعضهم في 20 قرية أنشئت حول حوض الفرات الجديد. وفي سنة 1974 أُجليت 4 آلاف أسرة عربية (حوالي 24 ألف نسمة) من المغمورين إلى الحزام العربي (وليس 60.000 كما كان مزعماً)، بعددٍ يساوي تقريباً عدد "أجانب تركيا" من الكرد عديدي الجنسية القاطنين في الحسكة، لتكون نسبة هؤلاء الوافدين العرب 5 بالمئة من إجمالي السكان المسجلين في الجزيرة. وتستعمل الأدبيات الكردية مصطلح "التخليط" على هذا التغيّر السكاني، إذ أنه لم يحصل تهجير للكرد أو هدم للبيوت، وإنما جرى إنشاء 41 قرية عربية في مناطق ذات كثافة كردية وأُسكن فيها بعض من أخرجتهم مياه السدّ يغمروهم حال التشرد⁽⁵⁰⁾.

وتسبّب هذا النقل بخلخلة التركيبة السكانية للمنقولين من هذه المجتمعات الزراعية، وكان 80% منهم من صغار المزارعين الذين تراوحت مساحة أراضيهم بين هيكتارين وأربعة، وأكثرهم من قبيلة الولدة، متسبّبة في فقدان بعض مشايخ القبائل لمكانتهم الاجتماعية السياسية وفي تمزيق النسيج المجتمعي لهذه المجموعات العربية. وتنوّعت أسباب اختيار المكان الجديد للسكنى، وكان من ذلك السعي على المحافظة على روابط القرى ووجود روابط سابقة مع الجوار الجديد، وإمكانية المحافظة

(48) باروت، التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية، ص 735-741.

(49) المرجع نفسه، ص 748.

(50) المرجع نفسه، ص 741-748.

على الشعور بالاستقلالية التي ميّزت نمط حياتهم من قبل. ومقابل هؤلاء المتضرّرين الذين هجرهم مشروع السدّ كان هنالك منتفعون شاركوا في ترديد دعاية حزب البعث تجاه هذا المشروع. وبرغم الحرص على المحافظة على تركيبة القرى القديمة التي غمرها الماء، فالذي حدث عملياً هو أنّ 9 قرى فقط من أصل الـ 41 قرية جديدة (والتي تراوح حجم كل منها بين 34 و 192 عائلة) بقيت متجانسة ذات تركيبة سكانية مشابهة للقرية القديمة، في حين أن بعض القرى الجديدة حوت أعضاء من سبع قرى سابقة. ويشار إلى أنه في السنين الأولى لهذا النقل القسري، لم يحدث نزاع مع الجوار الكردي⁽⁵¹⁾، مما يشير إلى أنّ الابتزاز السياسي للقصة حدث لاحقاً.

وعلينا أن نذكّر بأن التغيرات الديمغرافية والهجرات تقدح دوماً احتكاكاتٍ بين الأقسام، ولا سيما إذا ترافقت مع حالٍ اقتصادي متدهور. والتطور التاريخي الذي لخصناه –والذي يمكن أن يجري جدلٌ في تفاصيله– لا يُراد منه هنا إلا التنبيه إلى الأسباب الموضوعية خلف تأزم الهويات. كما ننبتّه هنا إلى أنّ ما تمّ عرضه ليس تأريخاً عاماً للكرد أو للدور الذي لعبوه في تاريخ المنطقة، وإنما مجرد نبذة عن سنوات فاصلة في تاريخ هذه المنطقة. ولقد كان الكرد جزءاً من زخم الحضارة المسلمة، ولهم مساهماتهم مثل ما كان لغيرهم مساهمات. ولم يكن منطق المحاصصة في الإنجاز هو السائد على مستوى الرابطة الكبيرة لإمبراطورية رفعت لواء الإسلام حتى يُنسب إسهام الكرد إليهم خاصة، وإنما اقتصر الفخر بالإنجاز على المستوى المحلي. ولا شك في أنّ البحث في هذا الموضوع اليوم سيكشف عن إسهاماتٍ (كردية) يغفل عنها الناس، وإنّ إجراء مثل هذه الأبحاث أصبح مطلوباً لإكمال الصورة.

التغيرات الديمغرافية والهجرات تقدح دوماً احتكاكاتٍ بين الأقسام، ولا سيما إذا ترافقت مع حالٍ اقتصادي متدهور.

وننبتّه ثانية إلى مشكلة منهجية في تشخيص حال الانتماء لدولةٍ عقب الانفكاك عن العثمانيين، حيث أنّ الحدود السياسية لسورية مستحدثة. بمعنى أنّ القول إنه كان في المنطقة الفلانية في الشمال الشرقي لسورية اليوم كرد أو عرب أو غيرهم ليس له صلة بحقيقةٍ تاريخيةٍ بهذا القطر الوليد. فالكرد والعرب والأشور الذين يقطنون الشمال الشرقي لسورية اليوم وما حاذها من مناطق في تركيا اليوم كانوا يقطنون مساحات طبيعية ذات صفة محلية (قرية أو بلدة أو أرض زراعية أو مساحة رعي) ولم يكونوا مواطنين في دولة اسمها سورية بالمفهوم الحديث للدولة. فالإشكال هنا هو في التكوين الجديد للدولة، بحدودها

⁽⁵¹⁾ Ibid., Gunter Meyer.

المعروفة اليوم والتي وقع فيها مدٌّ وجزرٌ بحسب الضغوط الدولية؛ والأهم من ذلك هو الهوية التي جرى تبنيها من قِبَل هذه الدولة الجديدة.

ويذكر هنا أنّ من كُرد الداخل، بما في ذلك كُرد دمشق، من تعاطف وتعاون مع كُرد الجزيرة. ولكن لم يكن هذا الدعم من منطلق قومي بحت، وإنما يرجع إلى أربعة عوامل. الأول هو أنّ شعور الانتماء الإثني/المليّ المستند إلى استمرار قدرٍ من الروابط العشائرية أصبح مسيّساً في فترة الاستعمار ومثى موازياً لصعود الهوية العربية غير متعارضٍ مع حقيقة التكامل والانسجام المجتمعي للكُرد. الثاني، تتيح الروابط الإثنية في سياق الاستعمار الخارجي حوامل للنشاط السياسي، وهو ما راق لسلطة الانتداب الفرنسي وروّجت له تقاريرها. ثالثاً، طموح بعض النخب التي رأت في الفكرة الكردية تكتيكاً سياسياً - بعيداً عن كونه انعكاساً للهويّة - ووسيلةً لتعميق شرعية مكانتها في المجتمع (مثلاً، ارتفاع مكانة عمر آغا شمدين كالممثل الكبير لحيّ الأكراد الدمشقي في وجه التيار الشيوعي لبكداش). رابعاً، كون دمشق مركزاً لأي نشاط سياسي بغض النظر عن طبيعته وهويته⁽⁵²⁾.

3. الأمل الكردي العراقي يفيض في سورية

إذا كانت الظروف العالمية والتنافس الاستعماري وصعود الأتاتوركية المتعصبة طورانياً وراء ما حلّ بالكُرد في مطلع القرن العشرين، وإذا كانت صعوبات تأسيس الدولة السورية الجديدة قد حدّدت الظروف في منتصف هذا القرن، وإذا فارت حتى القومية العربية مع قدوم البعث وحكمه العسكري اليساري الاستبدادي، فإن عوامل السيطرة العالمية عادت في حقبة القرن الجديد وصبّت في العراق، ففرزت مشاعر متضاربة بين الفرق المختلفة لهذا البلد العريق، وقدحت بين الكُرد أمل تحقّق حلمٍ اسمه كردستان⁽⁵³⁾.

مرحلة الأسد الابن منذ سنة 2000 كانت مرحلة حاسمة في تطور القضية الكردية حيث اجتمعت أربعة عناصر فتحت للمعارضة الكردية فرصاً من نوعٍ مختلف وضاعفت من أدوارها المحتملة. أولاً، اتفاق أضنة مع تركيا سنة 1998 وتوقّف دمشق عن دعم منظمة الـ P.K.K التي كانت تضغط على الكُرد باتجاه عدم معارضتهم للنظام السوري؛ ويشار إلى أن المخابرات

⁽⁵²⁾ Benjamin Thomas White. The Kurds of Damascus in the 1930s: Development of a Politics of Ethnicity. *Middle Eastern Studies*, Vol. 46: 6, 2010, pp. 901-917.

⁽⁵³⁾ Bradshaw, David. "After the Gulf War: The Kurds". *The World Today*, Vol. 47:5, May, 1991, pp. 78-80. Published by the Royal Institute of International Affairs.

التركية تقدّر أنّ الكُرد السوريين يشكّلون 25% من مقاتلي تلك المنظمة. ثانياً، العزم الأمريكي على التدخّل العسكري في العراق في الشهر الثامن سنة 2002، مما جعل الأسد الابن يزور محافظة الحسكة لأول مرة؛ وما حلّ آخر السنة حتى بلغت الاعتراضات الكُردية أوجها ينظّمها حزب ياكتي مطالبة إزالة الحواجز التي تضعها الحكومة في وجه اللغة والثقافة الكردية وطلب الاعتراف بالقومية الكردية ضمن وحدة البلد. ثالثاً، موافقة الكونغرس على سلّة العقوبات ضد النظام السوري. رابعاً، المصادقة على الدستور العراقي الانتقالي الذي أكّد العزم الأمريكي على دعم الإقليم الكُرد. وكان انفجار المظاهرات في المناطق الكُردية في سورية دليلاً على مرحلة جديدة في الحراك الكُرد⁽⁵⁴⁾، بما في ذلك حادثة كرة القدم في 12 آذار لسنة 2004 التي كانت تعبيراً عن اختلاط السياسي بالتنافس الإثني⁽⁵⁵⁾.

أنّ المفارقة تكمن في أنّ الظروف الدولية التي قادت إلى انعتاق كُرد العراق هي ذات القوى التي أدّت إلى تدمير العراق تدميراً ممنهجاً وإلى سحق إمكانياته البشرية المتميزة بين البلدان العربية، إضافةً إلى فسخ المجال لولوج إيران وسيطرتها على مفاصل البلد.

لا يمكن بحال التقليل من شأن ما آل إليه العراق وحصول كُرده على إقليمٍ وتمتّعه بدرجة من الاستقلالية، وحصول الأمن النسبي، والتحسّن المعاشي للناس ودخول نمط الحياة المعاصرة بتوافر المواد الاستهلاكية بعد ما استثمرت تركيا مليارات الدولارات في الإقليم⁽⁵⁶⁾. وعلينا أن نتذكر أنه لم يمض وقتٌ طويلاً بعدُ على مجزرة الكيمياوي التي حلّت بكُرد العراق، وها هم الآن يتمتّعون بما لم يكونوا يحلمون به من قبل بعد أن زال النظام الدكتاتوري البشع لصدّام حسين. ليس غريباً حصول هذه النهضة الكردية العراقية، غير أنّ المفارقة تكمن في أنّ الظروف الدولية التي قادت إلى انعتاق كُرد العراق هي ذات القوى التي أدّت إلى تدمير العراق تدميراً ممنهجاً وإلى سحق إمكانياته البشرية المتميزة بين البلدان العربية، إضافةً إلى فسخ المجال لولوج إيران وسيطرتها على مفاصل البلد. ولذلك فإنه من الطبيعي أن يظهر خطاب يربط بين العدوان الخارجي والاستقلالية النسبية التي حصل عليها الكُرد، وإن كان ربطاً غير مُسلّم به، إذ أنّ دور العوامل الداخلية كان بارزاً أيضاً. وكُرد العراق كانوا في نزاعٍ دائمٍ مع الحكومات العراقية إلى سنة 1970 وحصول الكُرد على نوعٍ من الإدارة المحلية، واستمر النزاع والصدّام بعد ذلك؛ وكل

⁽⁵⁴⁾ Gary C. Gambill. The Kurdish Reawakening in Syria. *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6:4, Apr 2004.

⁽⁵⁵⁾ وتفصيل ذلك أنه احتدم التنافس بين فريق الفتوة وفريق الجهاد التابع لمدينة القامشلي، فأطلق مشجعو الفريق العربي عباراتٍ عنصريةٍ وأخرى تمجّد صدّام حسين، فردّ عليهم مشجعو الفريق الثاني بقولهم (بيج بيج بائي آزاد) بمعنى (قل قل أبو الحرية) إشارة إلى الرئيس الأمريكي جورج بوش، فتدخلت قوى المخابرات لتترك ست أشخاص قتلوا وليموت ثلاثة شبان دهساً نتيجة الذعر في غمرة محاولة الهروب.

⁽⁵⁶⁾ *Kurdistan Invest in Democracy, 2011*. An official publication of the Kurdistan Regional Government.

ذلك مما لم يشهده المسرح السوري. والذي يهمننا هنا هو انتقال النشوة الكردية من العراق إلى سورية، وهو أمر متوقع بين البشر وطبيعي، غير أنّ الإشكال يقع في اختلاف الواقع بين البلدين اختلافاً شديداً. فتألق المخيال القومي الكردي بشكل عام لا يتطابق مع الواقع الكردي في سورية، لا من حيث حجم كتلة الكرد (وكرد الشمال بخاصة) ولا من ناحية توزّعهم الجغرافي.

ثم انقذت الثورة السورية المباركة، ثورة الحرية والكرامة، وهو الأمر الجلل الذي يستحق معالجة منفصلة من ناحية التعامل الكردي معه. وتكفي الإشارة إلى أنه في غمرة النشوة القومية طرحت الأحزاب الكردية مطالب عريضة غير واقعية للمشاركة في الثورة، فارتكس لها الحراك الثوري ورأى فيها قدراً من الابتزاز، إضافة إلى هاجس تقسيم البلد وتفتيته الذي يشغل اهتمام غير الكرد. وتطوّرت الأمور أخيراً ووقع كرد الشمال في قبضة نفوذ كردي يُمسك به حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD)، نفوذ فيه كل خصائص التسلط والعنف. ولطالما كان لهذا الحزب علاقات متينة مع النظام السوري، وتدرّبت عناصره في البقاع اللبناني، وكان عضواً مؤسساً في "هيئة التنسيق" التي أقل ما يقال فيها أنها معارضة مستوعبة من قبل النظام السوري الحاكم. وبعد تلقي الحزب ضربات جوية في جبال قنديل من قبل إيران، قام بتحويل خطاب الشارع الكردي المناصر لفكرة الثورة إلى خطابٍ فئوي يركّز على الخصوصية الكردية وإطلاق سراح أوجلان، واعتبار نفسه ممثلاً لفكرة "الإدارة الذاتية الديمقراطية" التي نادى بها يوماً أوجلان⁽⁵⁷⁾، إلى جانب رفض الصفة الإسلامية للقوى الثورية السورية. وبعد اشتباك عناصر من "جبهة النصرة" ثم "تنظيم الدولة" مع القوات الكردية ادعى حزب الاتحاد الديمقراطي في خطابه الرسمي أنه يلتزم بال (حياد) وأنه يقف على مسافة متساوية بين الطرفين⁽⁵⁸⁾، في حين أنه على الصعيد الشعبي الكردي كان يجيئ الكرد للوقوف في وجه (الإرهابيين)، وتبع ذلك إصدار تعليمات التجنيد الإجباري ومنع الهجرة.

وبشكل عام، كان سلوك المعارضة الكردية بعد الثورة امتداداً لموقفها منذ الغزو الأمريكي للعراق. فمن ناحية، انفسحت للأحزاب الكردية فرصة جديدة للمناورة تسمح لهم بلعب أدوارٍ وظيفية تعاضم من نفوذها السياسي. ومن ناحية أخرى يمكن القول إنّه لا يتوقع من الأقليات المشاركة المباشرة والعننية في الثورة بسبب الخوف من انكشاف ظهريها وتحسباً من فقدان الحماية الخاصة في النظام الأقلوي السوري. وطبعاً، تباينت مواقف الأحزاب، فمنها ما هو أقرب إلى التحالف المبطّن مع أجنحة النظام في دمشق من أجل الدفع بالأجندة الكردية، ومنها ما كان أكثر التزاماً وطنياً بالقضية السورية. أما الشباب الكردي فقد استهوتته شعارات الثورة وأهدافها الكبرى⁽⁵⁹⁾، غير أنّه تمّ توظيف هذه الاندفاعات واستيعابها ضمن المصالح الحزبية.

⁽⁵⁷⁾ عليكو، فؤاد. هل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) حزباً كردي؟ طباعة البريد الإلكتروني التفاصيل المجموعة: آراء، 2014-5-16.

⁽⁵⁸⁾ أوسي، هوشنك. [حزب الاتحاد الديمقراطي والثورة السورية: سؤال الأجنحة واليوته؟](#) معهد العربية للدراسات، 2014-5-6.

⁽⁵⁹⁾ للتفصيل في الموقف من الثورة في منطقة الحسكة، انظر: إسماعيل عبد السلام، [الحسكة من قعر الإهمال إلى هامش الثورة](#)، صفحات سورية، 2013-1-13.

لن يتمّ التفصيل في تطور القضية الكردية بعد الثورة ولا في نزاع الـ PYD مع جبهة النصرة أو بعض الفصائل المسلحة التي تقاتل النظام السوري⁽⁶⁰⁾، لأن ذلك يرتبط من أوجه عدّة بفاعليات إقليمية وجيوسياسية: السياسات التركية تجاه الكرد داخل تركيا، وعلاقات أنقرة بأربيل، والسجال التركي العراقي الأمريكي في مسألة نفط الإقليم الكردستاني العراقي، والمواجهة الباردة بين إيران وتركيا، والمواجهات بين دول الخليج وإيران وتركيا التي يمكن أن يلعب فيها حزب الاتحاد الديمقراطي الكردي (PYD) دوراً مهماً⁽⁶¹⁾.

⁽⁶⁰⁾ The Clashes in Northern Syria and the Possible Effects. ORSAM, *Center for Middle Eastern Strategic Studies*, Report No: 164, August 2013.

⁽⁶¹⁾ Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria. International Crisis Group, *Middle East Report* N°151, 8 May 2014.

رابعاً: سياق حدائي أزم الهويات

يدور الخطاب الكُردي اليوم حول مفاهيم المظلومية والإقصاء وحقوق الإنسان، وهي عناصر ثابتة في الخطاب الأقلوي عامة. واقترن هذا الخطاب بأدلجة شديدة تستند إلى ظروف تاريخية أصابتهم مثلما أصابت غيرهم أو شبيهة بما أصاب غيرهم. وكما قدّمنا، كانت النقطة الفاصلة في انفراط العقد العثماني المبنيّ على الملة والذي استمر لأكثر من جيل وبلغ غاية تمأسسه في (1861-1918)، وفي حلول الخطاب القومي العربي على النحو الحدائي الأوروبي. هذا الانقلاب في عقد الاجتماع لم يترك -نظرياً- للكُرد مكاناً. ولقد ناقشنا مناقشةً وافيةً خلخلة الخطاب القومي العربي للاجتماع العربي المسلم، وبديهية أن تكون هذه الخلخلة أعمق بين من هم كُرد غير عربٍ.

ويحسن بنا في هذا المضمار استصحاب الفكرة العامة لأطروحة إدوارد سعيد ودور الأدبيات الاستشراقية في بناء الهويات الحديثة في المشرق، كما علينا الانتباه إلى أنّ تعزيز الفكر القومي في المشرق -بما في ذلك الفكر القومي الكُردي- رعتها الجامعات الفرنسية، وشارك في ذلك نخبةٌ من كُرد المهجر كما شارك عرب المهجر في إحياء فكرة القومية العربية⁽⁶²⁾.

إنّ العقد الاجتماعي القومي الطارئ لم يترك مكاناً للكُرد على الصعيد الهويّ، ففسح المجال لولوج الإيديولوجيات الماركسية بين نخبهم ولنشوء منظّمات كُردية تجنّد المجتمع وفق رؤيةٍ هي رفضيّة بطبيعتها، رؤية تتغذى على سرديات الآلام لا على الإصلاح، وتسعى إلى فصم الكُرد المسلمين عن الوشائج التاريخية التي تربطهم بغيرهم. ولكن الحلول الإيديولوجية الجديدة على المجتمع لا تغيّر حركة المجتمع في ليلة وضحاها، فنسق الاجتماع القديم يقاوم رفضاً الوافد الجديد وربما يصارعه ويعترك معه، ويستمرّ هذا الرفض إلى أن تحاصره التدابير السياسية المنبثقة عن هذه الإيديولوجية. فالكُرد كشعبٍ وأفرادٍ وعوائل وأسرٍ -لا كنخب- لم يتحوّلوا شيوعيين، وإنما بقوا مسلمين مثل أقرانهم من الأقوام الأخرى، وانتهى الأمر بتراجع جاذبية النخب الإيديولوجية بين عامة الكُرد والتفاف وسطهم حول القيادات التقليدية العشائرية.

(62) Jordi Tejel Gorgas. [The Constructions of the Kurdish Identity under the Influence of Orientalism, 1920-1945](#). The Kurdish Institute of Paris in partnership with Salahadin University and with the support of the Kurdistan Regional Government and of the French Ministry for Foreign Affairs. Iraq: Irbil, 2006.

وتتابعت الحركات والديناميات التي تزيد في تأزيم مشكلة الكُرد. وكان الكُرد تاريخياً يرتبطون بالأستانة وفق الطريقة العثمانية التي يمكن وصفها بالفدرالية الرخوة، إذ ينوب عن السلطان في إمارات الكُرد قادةٌ محليون. واستمرَّ الحكم المحليّ لمدة خمسة قرون. وهذا النوع من الارتباط ليس فيه ولوجٌ للدولة في الخاصيات الملية الإثنية، وليس فيه تدخلٌ في الحياة اليومية، فلم يحاصر هذا النوع من الحكم الهوية الكُردية المسلمة. ولم يشكَّ الكُرد يوماً بأنهم كُردٌ ينعمون بلغةٍ تخاطبهم وبأنهم مسلمون أحفاد صلاح الدين الأيوبي (وابن الأثير وابن تيمية)⁶³. ولم يتردّد الكُرد في مقاومة الاستعمار الفرنسي المتصادم مع الاجتماع المسلم الذي يعيشون في كنفه. ولكن تغيّر المشهد منذ قدوم العصر القومي الأوروبي ثم التركي القومي ثم العربي القومي، فقذف بالهويات إلى عالمٍ جديد ومخيال نزعات متنافرة. وترافقت هذه التوجهات الفكرية مع التشريد التركي للكُرد من جهة، ومع الاستعمار البريطاني للعراق والاستعمار الفرنسي لسورية من جهة ثانية، مما قدح الأمانى الانفصالية الاستقلالية بين الكُرد ما دام العقد قد انفرط وما دامت طرق العيش الضروري قد أصابها التهديد. وإنه طبيعي أن تفكّر الأقوام في مثل هذه الظروف بجليٍّ من عندها وأن تفضّل الانغلاق وأن تقصُر الثقة على بني جلدتها، وهذا ما توجه إليه الضمير الجمعي الكُرد.

إنّ العقد الاجتماعي العربي القومي الطارئ لم يترك مكاناً للكُرد على الصعيد الهويّ، ففسح المجال لولوج الإيديولوجيات الماركسية بين نخبهم ولنشوء منظمات كُردية تجنّد المجتمع وفق رؤيةٍ هي رفضيّة بطبيعتها.

وحقاً وبعد الاستقلال، كان في التدابير السياسية القومية العربية تجاه الكُرد إجحاف، هو خاصٌّ بهم من وجه، وهو عامٌّ من وجه أنه من نوع الظلم الذي أصاب كل فئات المجتمع السوري منذ قدوم حزب البعث في 1963 ومن قبله في فترة الوحدة في الـ 1958. وينفع إذاً أن نستشعر في لحظتنا الثورية هذه الظلم الذي اختصّ به الكُرد ما دامت الثورة قد أرهفت الحسّ بكلّ ما كان مقموماً. غير أنّ علينا القيام بهذا التمرين النفسي من استشعار المظالم جنباً إلى جنب مع تمرين عقليّ يمحصّ الشروط الموضوعية التي أوصلت المجموعات الساكنة في هذا البلد إلى ما أوصلته، وذلك من أجل ألا يجرتنا هذا الإدراك إلى تبني مواقف وبدائل فيها ظلم لقوم آخرين لم يكن لوسطهم حيلة ولا قوة، ولكيلا نبذر ثانية بذوراً للمشاكل في المستقبل. فقصة الكُرد متداخلة، وهي ليست مجرد قصة كُرد وعرب، وهي ليست قصة الكُرد كلهم بل قصة كُرد الشمال؛ بمعنى أنها مسألة ظروف تاريخية وليست مسألة قومية صرفة.

⁶³ لا يهمننا في هذا المقام التحقيق في صحة تحدر ابن الأثير وابن تيمية من الكرد. فإن لم يكونا كذلك فلا ضير، وإن كانا ولم يشتهر الأمر فهو تأكيد على ما نعرف من عدم تأزم الهويات يوماً على طول فوارق هذا الانتماء، وتذكير بفساد استعمال المفاهيم المعاصرة حول الجماعات القومية والإثنية في تحليل تلك الحقبة التاريخية.

1. عمومية الظلم وخصوصية وقعه

ينبغي أن نتساءل لماذا هناك تعايشٍ نفسيّ مختلف مع واقع ظلم وطغيان الحكم السوري عندما نقارن الكُرد بالعرب. وأحد أوجه الفرق هو أنّ العدد القليل نسبياً للكُرد يجعل مشاعر الظلم تنضوي تحت لافتة الانتماء الأقلوي. وزيادة على ذلك وباعتبار ابتداء المشكلة الكُردية من لحظة الانفصال عن الدولة العثمانية، فإنّ المشاعر تراكمت واكتسبت صفة الحرمان المستديم، ثم ساهمت ثقافة حقوق الإنسان بصياغتها الليبرالية في بناء سردية للمظلومية الكُردية في المشرق؛ وكل ذلك لا يتوافر للكامل الغالبة عددياً في المجتمع.

الظلم العام الذي تعرّض له باقي الشعب السوري يمكن أن يُنظر إليه أنه ظلمٌ عام موجّه نحو أفرادٍ وليس نحو مجموعة بشرية معينة. أما ظلم الكُرد فهو ظلمٌ لأنهم كُرد.

وإذا تجاوزنا ساحة المخيال الفرقي المبني على أساسٍ قومي وحلّلنا الواقع الموضوعي، نجد أنّ كثيراً مما تعرّض له الكُرد من ظلم تعرّضت له باقي فرق المجتمع السوري تحت وطأة الحكم الاستبدادي. ومن أعمق ما تعرّض له الكُرد من ظلم هو الظلم الذي عانت منه الأغلبية السنية عربياً وكُرداً، ألا وهو إنكار الهوية التاريخية المسلمة ومحاربة مقتضياتها. أما مصادرة الأراضي فحدّث ولا حرج، فقد أصاب بقاع البلد كلها، في العاصمة التي تركّزت فيها نزعات الحيازة، وفي سهول حماة، وفي مناطق أخرى لاحقاً جنوباً وشمالاً وشرقاً وغرباً، ونالت صغار المالكين وليس كبارهم فحسب، إلى جانب مصادرة أملاك الأوقاف من قبل. كما عانت دمشق وحمص بخاصة من إسكان ابتزازيٍّ شوّه معالم مدنها وأفسد انسجام أحيائها. وأسديت في عدد من المدن والبلدات كثيراً من وظائف الدولة إلى المستقدمين من غير أهليةٍ واستحقاقٍ مهني، وحلّوا محلّ موظفين محليين من سكان المدن القدامى. أما الأمر الذي عاناه كُرد الشمال ولم يعانِه باقي الشعب فهو الحرمان اللغوي، إضافةً إلى مشكلة سحب التجنيس كما سبق شرحه. وحرمان الجنسية لأناس عاشوا عمرهم في بلدٍ ما هو إلا عجزٍ مخزٍ عن التعامل مع الواقع، والحرمان اللغوي اعتداءً ثقافي جرح.

فإذا كان الظلم عام، لماذا تأزّم إذا شعور كُرد الشمال إلى درجة قد تصل إلى الزهد بسورية الوطن؟ الجواب هو أنّ الظلم العام الذي تعرّض له باقي الشعب السوري يمكن أن يُنظر إليه أنه ظلمٌ عام موجّه نحو أفرادٍ وليس نحو مجموعة بشرية معينة. أما

ظلم الكُرد فهو ظلمٌ لأنهم كُرد. بعبارة أخرى، يمكن أن يقال إنَّ الظلم الذي يتعرَّض له حموي أو إدلي هو ظلم مواطنٍ يعيش في نظام قمعي، وليس ظلماً بسبب سلالة الفرد.

وكما سبق التفصيل فيه، فالفهم القويم للمشكلة الكردية في سورية ينبغي أن يلاحظ أنها مشكلة كُرد الشمال خصوصاً، حيث أنَّ كُرد الداخل لم يتعرَّضوا إلى ما تعرَّض له إخوانهم الذين يشتركون معهم في السلالة والأصل القومي. ويمكن أن نجمل محددات سياق كُرد الداخل بالتالي:

- قصة كُرد الداخل هي عموماً قصة تعايش بين أقوامٍ يشتركون في الجذر الثقافي والآمال العامة.
- واجه كُرد الداخل مشاكل في الأوجه الثقافية والحفاظ على اللغة، وكان هذا من جملة تتبَع النظام الاستبدادي للأنشطة الثقافية والدينية ومراقبتها وسعيه لتوظيفها، ولم يكن نتيجة جهود تيارٍ شعبي.
- لقت كُرد دمشق وحلب خصوصاً التحدياتُ المدينيَّة التي واجهت غيرهم من السكان من الشريحة الاجتماعية الاقتصادية المماثلة. فمثلاً من كان منهم من الطبقة العاملة كان ذلك من أهم السياقات المعاشية العملية.
- هناك من كُرد الداخل من اندمج بشكل تامّ مع المجتمع المحيط إلى درجة فقدان اللغة الأصلية، إلى جانب التزاوج من خارج المجموعة الكُردية.
- ومن كُرد الداخل من انخرط في التنظيمات الشيوعية، وهذا بعدُ يحتاج دراسة منفصلة. وبرغم أن الفكر الماركسي يقتضي رفض المقولات القومية، غير أنه أمدهم بمبررات كره الآخر من منظور طبقي ورسَّخ فكرة أحقية الكُرد برفض المحيط والعمل ضدَّ الوضع القائم، فكان التعاطف مع قضية كُرد الشمال من باب الأخوة البروليتارية.
- ومن كُرد الداخل من اشترك في الأحزاب الكُردية، وهؤلاء هم أقرب الفئات -سياسياً- لكُرد الشمال، وربما كوّنوا بعض المتكلمين باسمهم.
- إنَّ حجم كتلة كُرد الداخل مقارنة بحجم كتلة كرد الشمال غير معروف، على نحو علي، وتوافر هذه المعلومة مهمٌ للتعامل مع المسألة الكُردية، وكذا معرفة توجهات كُرد الداخل وخياراتهم المفضَّلة.

وبشكل عام، كُرد الداخل منسجمون مع المجتمع على نحو كامل، وهذا الانسجام والاندماج قديم، وهم كغيرهم يعيشون في أحياء يحفظون ما شاءوا من خصال. ويكفي أن نذكر بأنَّ "حي الأكراد" في دمشق كان له دور فعَّال في الثورة السورية الكبرى (1925-1927)، كما أنَّ السوريين يحتفلون بإبراهيم هنانو ويوسف العظمة كرجالٍ وطنية بامتياز، وكلاهما من الكُرد. وربما يصحَّ القول إنَّ المشكلة الكُردية هي مشكلة الشمال الشرقي فحسب، وليس كل الشمال، فمثلاً ظروف كُرد عفرين من الناحية

الشمالية الغربية تختلف عن كُرد القامشلي/قامشلو⁽⁶⁴⁾ من الناحية الشمالية الشرقية. وليس معنى هذا أنّ كُرد المنطقة الشمالية الغربية لم يكن لهم قصة خاصة بهم، وإنما أنّ تلك المنطقة لم تقع حديثاً تحت ضغوط التغيرات الديمغرافية بالقدر الذي وقع تحتها الشمال الشرقي لسورية. وإنّ وجود قصة خاصة عن الظلم هو أمرٌ شائعٌ بين مجموعات المجتمع السوري ومناطقه المختلفة، فمثلاً لأهل حماة قصة خاصة بهم، ومنطقة درعا قصة عن ظلمٍ خاصٍ لحق بهم، إلخ.

والمفارقة أنّ شعبية "حزب الاتحاد الديمقراطي" الراديكالي (PYD) قوية في عفرين برغم أن هذه المنطقة لم تعانِ نوع ما عاناه كُرد الشمال الشرقي، وهذا دليل آخر على تسييس المسألة الكردية. ونبّه أنه ليس هناك اتصال ديمغرافي كُردي بين تجمعهما في الشمال الشرقي والشمال الغربي، وأنّ الكُرد لا يشكّلون أكثرية ساحقة حتى في المناطق الشمالية الشرقية التي يكثر عددهم فيها، فهناك إلى جانبهم عرب وسريان وأشور؛ وسوف نعود لهذه المسألة في الفقرات القادمة.

2. هشاشة الرابطة القومية القطرية

بحكم التطور التاريخي للمنطقة العربية وبلاد الشام، وبحكم أنّ سورية بحدودها السياسية اليوم مستحدثة، وبحكم أنّ فترة ما بعد الاستقلال لم تنعم إلا بـ 13 سنة من الحكم المدنيّ ووقعت بعد ذلك تحت وطأة حكمٍ عسكريٍّ كرهيه منذ استلام حزب البعث السلطة في 1963. بحُكم ذلك كلّه تكاد الرابطة القُطرية أن تكون فارغةً لا عمق لها، وليس لها مرجع قيميّ يحدوها، مما سيجعلها لزاماً من نوع الهويات الشوفونية أو الهويات المتنّعة التي تفخر بما ليس عندها.

فإذا سلّمنا أنّ فكرة القومية السورية كقُطرٍ واهنة لا ينبغي عليها واقع، فهل المخرج هو مدخل القومية العربية؟ إنّ الخطاب القومي العربي يُعلي ما يفرّ منه الاجتماع الكُردي وآخرون من غير العرب. وفعلاً، إذا كانت الرابطة هي قومية بحثة منبّة عن إطارٍ خلقي، فستكون ضرورة نافيةً لغيرها من القوميات. وإذا أردناها قومية عربية اصطفايية، فيحقّ للكُرد أن يتساءلوا قائلين: ماذا قدمتم لنا يا عرب القرن العشرين (ونهاية القرن التاسع عشر الميلادي) حتى نثمن رفقتكم؟ أما إذا كانت الرابطة رابطة حضارية عربية مسلمة، فللكُرد في ذلك تحصيل وموضع شرف. فصالح الدين الأيوبي مكّن للحضارة العربية المسلمة وللغة هذه الحضارة، وتميّزت الجهود الأيوبية خصوصاً بافتتاح المدارس التي تُرسخ أسس الانتماء العربي الإسلامي. والكُرد

(64) جذر كلمة قامشلي هي الكلمة التركية "قامش" وذلك نسبة إلى القصب المنتشر حول نهر الجقجق المار بها. حول تسييس قضية الأسماء، انظر الكاطع، مهند. [الجذرية السورية بين حقيقة التعرّيب وممارسات التكريد](#)، كلنا شركاء، 2014/7/31.

مسلمون وعاشوا ضمن الترتيبة العثمانية تعطي للأقوام استقلالية وإدارة ذاتية. وبالمناسبة، كانت الخرائط أيام العثمانيين تشير بلا حرجٍ إلى مناطق عيش الكُرد بـ "كُردستان"، بمعنى المساحات التي يسكن فيها الكُرد وليس بالمعنى القومي للدولة.

إنَّ الكُرد كُردٌ من جهة عيش قومٍ من الأقوام لهم لغةٌ وثقافةٌ وتاريخٌ مشتركٌ في بقعة أرضٍ لفترةٍ طويلةٍ ومستمرة. وهذه العناصر كافية لتمدَّ أهلها بشعورٍ عميقٍ من الانتماء لقومٍ —بمعنى تميّزهم بخصائصٍ معيّنة— من غير أن يرتبط هذا المعنى ضرورةً بحدودٍ صلبة. وأولاً وأخراً، كانت عيشة الكُرد التاريخية متفاعلة مع محيطها —ثقافياً وحياتياً— وليست منبّئة عنه. وعلى الصعيد الثقافي، العرب لهم تراثٌ كما أنّ للكُرد تراث. ولذلك ينبغي ألا يكون ثمة إشكال في طرح العروبة كثقافة أو الكُردية كثقافة، فلقد كان هناك تشاركٌ وتداخلٌ بين معيشة العرب والكُرد. إنَّ الإشكال يرد عندما يكون الطرح طرحاً قومياً عربياً أو قومياً كردياً بمفهومه الحدائي (دولة-شعب)، لا طرحاً ثقافياً ملبياً. وإنه من الخطأ أن نسبغ المعنى القومي المعاصر على حال الكُرد تاريخياً. ويؤكد الباحث السويسري جوردي تجل أنه من غير الممكن تحليل الحراك السياسي للكُرد في مرحلة الانتداب

ينبغي ألا يكون ثمة إشكال في طرح العروبة كثقافة أو الكُردية كثقافة، فلقد كان هناك تشاركٌ وتداخلٌ بين معيشة العرب والكُرد.

من خلال المفاهيم التحليلية الثنائية، مثل الأثرية/الأقلية أو الكرد/العرب، حيث أنه كانت كلٌّ من هاتين المجموعتين في حال تشكّل جديدٍ وتطوّرٍ لنظرتها إلى نفسها كمجموعة متميزة، برغم أن حقيقتها الواقعة هي التنوع الداخلي. والتنوع الداخلي للكُرد هو صحيح تجاه كل أماكن وجودهم بما في ذلك سورية⁽⁶⁵⁾.

ونشير هنا إلى أنّ مفهوم المواطنة أصبح يطرح على أنه الإطار الجامع السليم لشعب سورية الجديدة بعد تحرّرها من الاستبداد. ويستبطن هذا الطرح فكرة المساواة وإبعاد الظلال الطائفية عن الاجتماع السوري الجديد. غير أنّ الاقتصار على مفهوم المواطنة مشكل من عدّة نواحٍ، وما تضخيم هذه الرابطة وإفرادها إقليمية جديدة —قومية سورية كانت قد طرحت من زمن الاستقلال. ويكفي هنا أن ننبّه إلى انتعاش الهويات في المنطقة، وتطلعها إلى انتماءٍ أعمق من الصيغة التعاقدية للمواطنة الدستورية. وابتداءً ينبغي ألا نفهم من المعالجة نسف الرابط الوطني، وإنما أنه غير كافٍ. فلا بدّ للرابط الوطني الذي يجتمع عليه الناس أن يكون ذا معنى على مستوى الخيال والذاكرة، وهو غير متحقّق في حال سورية التي لم تتح الظروف لها أن تصبح دولة رغديّة وأمانٍ ومددٍ طويلة. أما الحضارات القديمة التي نشأت في القدم في أرض سورية اليوم فإنها من البُعد بمكانٍ ولا تقدّم

⁽⁶⁵⁾ Jordi Tejel. *Syria's Kurds: History, Politics, and Society*. Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies. NY: Routledge, 2009.

نموذجاً يُحتذى به ولا منظومة قيمية يُرجع إليها؛ فتكون بأحسن الأحوال محلّ الفخر بالماضي لا أكثر. ولا مرآة بين الباحثين أنّ الحضارة المسلمة هي التي تقبع في مخيال غالبية السكان، ومن لا تقبع في خيالهم على نحوٍ إيجابي هي ارتكاس للدين الذي ألهم هذه الحضارة، بمعنى أنها حاضرة بغض النظر عن تقييمها.

ولا يعني ما سبق الاعتراض على أصل فكرة المواطنة بمعناها التعايشي أو الدستوري. وإنما الاعتراض على فكرة انفراد رابطة المواطنة واتخاذها غطاءً لحرمان الانتماءات الأعمق التي تعتلج في قلوب قطاعاتٍ واسعة من الشعب. وفي صدد حالة الكُرد التي نعالجها، إفراد رابط المواطنة هو ظلمٌ جديد للكُرد وتنبك عن الاعتراف بهويتهم الثقافية.

إنّ التحديّ الذي يواجه القوميات اليوم هي صياغتها على نحوٍ جديدٍ مخالفٍ لما كان الأمر عليه في القرنين التاسع عشر والعشرين الميلادي. فمن ناحية، نعيش عصر العولمة التي اشتدت فيه التيارات العابرة للأقطار وللمساحات الجغرافية والكتل البشرية، مما يجعل قيام كيانٍ على مفهومٍ قومي خالصٍ أمر يصطدم مع واقع الحياة⁽⁶⁶⁾. فقلد أصبح الفضاء الثقافي الخاص منفتحاً—خياراً أو كُرهاً—على مؤثرات خارجية، هي استهلاكية في معظمها ومخلوطة مع قيمٍ ليبرالية تعاني من نضوب مضامينها. ولهذا، فإنّ الهويات التي يُعاد تشكيلها في عصرنا تجد نفسها أمام مزدوجة متناقضة: عولمةٌ جمعوية سطحية من ناحية وتذرّر وتمحور حول الخصوصيات من ناحية أخرى. وفي حين أنّ انتعاش الهويات الإثنية أمرٌ طبيعي ارتكاساً للهويات الاصطناعية، إلا أنها معرضة للانكفاء على النفس على نحوٍ أنانيّ. وفيما يخصّ موضوعنا الذي نعالجه، من الجدير بنا أن ننتبه إلى أننا نشهد انتعاشاً عدة هويات في ساحة بلاد الشام: الهوية الكردية والهوية العربية والهوية التركمانية. ولقد اختارت الهوية العربية الجديدة أن تعيد نفسها إلى كنف خلفيتها الحضارية، لذا فهي تتوجّه بازديادٍ نحو هوية عربية مسلمة، وكذا تذهب الهوية التركمانية في اتجاه لبوسٍ عثمانيّ مفعمٍ بالمعاني الإسلامية. أما الهوية الكُردية فيبدو أنها ما زالت لم تحسم أمرها بعد، ففي حين أنّ ثمة توجّه قويّ نحو أطر الحضارة المسلمة بين كُرد العراق، الأمر ما زال ممتزجاً بين كُرد تركيا ومرفوضاً بين كُرد سورية.

⁽⁶⁶⁾ للتفصيل في هذه الفكرة وفي النسق الجديد للانتماء المتعدد عبر الحدود الوطنية، انظر: Vertovec, Steven. *Transnationalism*. NY: Routledge, 2009.

خامساً: الرؤية السياسية للکرد والخيارات الإدارية

برغم أن كُرد سورية لم يطالبوا بالانفصال من قبل، تطوّر طرحهم حديثاً إلى نوع من الاستقلال وما يتجاوز حدّ اللامركزية الإدارية. ويطالب الكُرد بحقوق جماعية، وتتضمن عبارات أحزابهم عادةً ألفاظ الاعتراف بالقومية الكرديّة واللغة الكرديّة كلفة رسمية ووقف الممارسات الإقصائية بحقهم والتعويض عن الضرر الذي أصابهم. وأحياناً تظهر عبارة "الشعب" الكردي، وهي عبارة تمهّد لفكرة الانفصال. فمن ناحية المفاهيم الدولية، إذا كان هناك شعبٌ وأرضٌ تاريخية، فيصبح حقّ تقرير المصير أمراً قانونياً معترفاً به. ولا شكّ في أنّ سياسات أنظمة الحكم في سورية ساهمت في تعزيز الشعور القومي عند الكُرد⁽⁶⁷⁾.

أما جعل مطلب التعويض الخاص بالكُرد وتضمينه الدستور الجديد شرطاً لقبولهم بالمشاركة السياسية فيبدو اليوم بعيد المنال. إذ كيف تُعاد الحقوق بعد سنين طويلة والحال الاقتصادي السوري هو على ما آل إليه؟ وكيف يمكن أن تُنصف ظلماً ولا توقع ظلماً آخراً مكانه؟ ثم إن المظالم الفادحة التي تسبّب بها النظام المجرم بعد الثورة لا بدّ أن يكون لها أولوية من الناحيتين الخلقية والعملية. ويقتضي المنطق السليم، وهو الذي يأخذ به القانون عادة، أن يتمّ استنقاذ الحقوق بحسب التسلسل الزمني لوقوع الحيف، بغض النظر عن فكرة عدم سقوط الحق بالتقادم. والمعنى العملي لذلك هو البدء بردّ المظالم التي وقعت بعد الثورة، ثم مظالم الثمانينيات، ثم مظالم الستينيات... إضافة إلى تصنيف أنواع هذه المظالم ووضع سلسلة أولويات، فقد يكون نوع من المظالم أكثر خطورة من غيره.

وحيث أنّ التنكيل بالثورة الذي قام به النظام الحاكم أضعف اللحمة الاجتماعية بين فئات المجتمع، انتقل المطلب السياسي الكردي من التأكيد على المساواة إلى مطلب الاختصاص. وحلّ محلّ موقف الكردي الحذر من الثورة في أولها مشاركة محسوبة ترى فرصة حقيقية في الاستقلال التام أو الجزئي، ثم نوع من الجفاء أو النكوص؛ ونبّه أنّ تطوّر المواقف من الثورة اعترى الكُرد وغير الكُرد. كما أنّ ثمة أحزاب كُردية كثيرة وعدد أعضاء بعضها ضئيل، وتتبنّى هذه الأحزاب مواقف متباينة من ناحية الاستقلالية وإن أصبحت الفدرالية حدّاً أدنى في هذه المطالب.

وقبل الخوض في مناقشة فكرة هذا الفصل، نشير إلى أنّ الدراسة التي بين أيدينا تحرص على الاتساق النظري. ومن ذلك أنّها ترفض المنظور القومي الضيق لكل من التُرك و العرب و الكُرد؛ وهذه نقطة في غاية الأهمية لكي لا يُظنّ بالنتائج التي يُخلص إليها أنها حابت مسألة لحساب أخرى. غير أن هذا لا يعني أنّ شعور الانتماء لقومٍ ولمجموعة ثقافية أمرٌ مرفوض؛ بل هو أمر بشريّ مطّرد في التاريخ. ما نرفضه هو الفكرة الفلسفية الأوروبية التي تُعرف بـ "دولة-شعب"، تلك الفكرة التي

⁽⁶⁷⁾ Loizides, Neophytos G. "State Ideology and the Kurds in Turkey". *Middle Eastern Studies*, Vol 46:4, 513-527: 2010.

تستند إليها دولة الحداثة وساهمت في تفوق مؤسسات الدولة واعتدائها على الفضاءات الخاصة لحياة المواطنين. كما أن هذه الفلسفة هي التي أطرت الفضاء التي قامت بها الدول الحديثة في "حرب الجميع على الجميع"، تلك الفكرة التي نظرت لها الفيلسوف هوبز. وما المصير الرهيب الذي عاناه الكرد خاصة إلا جراء هيمنة الفكرة التي زاوجت بين الطورانية وسلطة الدولة وبرنامجه. وتزداد مبررات رفض المنظور القومي الضيق لأننا نعالج حالة أمة عاشت في ظل حضارة عالمية شهد لها حتى الخصوم بعمق التنوع الاجتماعي فيها.

إنّ المعضلة في أمر انخلاع إقليم عن دولة تكمن في كيفية تحقيق هذا المطلب بحيث لا ينقلب ظلماً لما يتم الانفصال عنه ولا تعدياً على "طبيعية" اجتماع غيره.

ومقابل رفض المنظور القومي الضيق، يرجح هذا البحث محورية النسق الطبيعي للاجتماع الذي يعتني بالأبعاد الثقافية إلى جانب النشاط الاقتصادي. إنّ رفض هذا البحث لقدسية الدولة أو إعطائها الشرعية المطلقة، واعتباره أنّ المجتمع هو أساس الشرعية الذي ينبغي أن تنصاع إليه الدولة... إنّ هذا يعني عملياً جواز طلاق مجموعة بشرية من الدولة التي تنضوي تحتها. ويعني ذلك في الحالة الكردية التي نحن بصدها أنّ تطّلع الكُرد لدرجة من الاستقلال السياسي الجزئي أو الكلّي أمرٌ سائغٌ وطبيعي. ولقد اخترت لفظ "طبيعي" وليس "حق" لكي لا ينحصر المعنى في البعد القانوني. ويذكر هنا أنّ حقّ الانفصال للخلاص من الظلم استناداً إلى مبدأ حقّ تقرير المصير أمرٌ مختلفٌ فيه من الناحية القانونية⁽⁶⁸⁾. إنّ المعضلة في أمر انخلاع إقليم عن دولة تكمن في كيفية تحقيق هذا المطلب بحيث لا ينقلب ظلماً لما يتم الانفصال عنه ولا تعدياً على "طبيعية" اجتماع غيره. وناقش فيما يلي بعض البدائل السياسية المطروحة تجاه مستقبل الكُرد.

والذي سنناقشه فيما يلي لا ينطلق من منطلق حقّ مزعوم أو مظلومية أزلية لأي فريق، وإنما من باب واقعية سياسية بحتة قوامها طموح أحزاب سياسية استثمرت الألام وتفككت الأطر الجامعة، فأصبحت الاستقلالية مطلباً شعبياً للکرد ومخيالاً لا يتصوّر العزوف عنه.

1. كُنفدرالية كردية؟

تطير مخيلة كردستان المستقلة في أذهان كثير من الكُرد، ويحلمون به بلداً مستقلاً الكردية لغته الرسمية وحكامه كردٌ ووقع الحياة كردي. وسيكون حتماً -بحسب هذه المخيلة- بلداً آمناً وديمقراطياً، ورغيداً أيضاً لما تحويه أرض كردستان

⁽⁶⁸⁾ Horowitz, Donald L. "The Cracked Foundations of the Right to Ceded". *Journal of Democracy*, Vol. 14:2, 2003.

من ثروات طبيعية. وكما هو جارٍ في المخيلات الشائعة، تُنسب طهوريةً مبالغٌ بها تجاه هذا الذي يدغدغ الضمير. وتصل حدّة الطرح القومي في خطاب بعض النخب الكردية إلى درجة لوم الأجداد لأنهم لم يسعوا إلى تأسيس دولة مستقلة وقبلوا العيش في ظل الدول المسلمة التي تميزت بالتنوع والتي قادها أقوام مختلفون. سوف نستصحب هذا المخيال من باب احترام الخيار الذاتي للکرد، وناقش باختصارٍ مدى نجاعته العملية.

يقتضي تحقيق حلم كردستان الكبرى ضمّ بقاعٍ في أربع دول: تركيا والعراق وإيران وسورية. غير أنّ بداية الضمّ هذه لا يمكن أن تبدأ من نقطة الصفر، بمعنى أنّ شعوب هذه المناطق هم مواطنون في دولٍ أخرى، دولٍ حديثة قائمة على فكرة الحدود السياسية المعترف بها دولياً، ناهيك عمّا تستدعيه نظم الدولة الحديثة من تحكّم بمواطنيها وانعدام دور الشعب في الأمور السيادية أو محدوديته الشديدة. وتعتبر الدولة الحديثة التخلّي عن أي جزء من أجزائها هو حرب ضدها، وأنّ الانتقال من سيادتها على جزءٍ من مواطنيها هو اعتداء سافر على الدولة ككلّ. ولا يخامر ناظرٌ الشكّ في أنّ مثل هذا الخيار في وقتنا الحاضر يصطدم مع عقبات كؤود، إذ يحتاج إلى موافقة دولتين إقليميتين قويتين وطامحتين. فلا يتصوّر لإيران الجادّة في بناء امبراطوريتها أن ترضى بالتخلّي عن بقاعٍ وقعت تحت الحكم الفارسي سنين طويلة في فترات متقطّعة من التاريخ⁽⁶⁹⁾، علاوةً على أنّ ذلك قد يفتح الباب لغير الكُرد من الإثنيات، وبخاصة الأذاريين التركمان، للتفكير باستقلالٍ نسبيّ. وليس الوضع في تركيا بأقل إشكالية منه في إيران. ثم إنّه كان لهاتين الدولتين مساهمات في تطوير المناطق الكرديّة التي تريد درجة من الاستقلال، مما يجعل الدولة المركز تفرض شروطها؛ وهذا صحيح بخاصةً لتركيا التي استثمرت في حقبة حزب العدالة والتنمية أموالاً طائلة في المناطق الكرديّة. ولا يُعقل أن يطالب أهل هذه الأقاليم بالانفصال دون تحمّل أعباء مالية.

أما أن تبقى هذه الأقاليم في أنّ جزءاً من تلك الدول الأربعة وجزءاً من كردستان أيضاً فإنها صيغة لم يتوصّل إليها العالم بعد. وبالمناسبة، ثمة أصوات تنادي بترتيبة جديدة للنظام العالمي، وتدعو إلى ابتكار رابط فدرالي عالمي "World Democratic Federation"، وذلك عبر أربع وسائل: تغيير مهمة الأمم المتحدة، والضمّ التكاملية للأقاليم في العالم، وتوحد الدول الديمقراطيّة، وإقرار دستورٍ دولي. وليس مبالغة القول إنّنا ما زلنا بعيدين جداً عن مثل هذا الهدف.

وهناك أمرٌ آخر يفترضه الطرح الكنفدرالي مسلماً به، ألا وهو أنّ كرد الأقاليم الأربعة في إيران وتركيا والعراق وسورية سوف يصادقون عملياً على هذا الخيار. إنّ الترحيب النظري بالحلّ الكردستاني الشامل مسألة، وواقع الأمر مسألة أخرى. فمن ناحية، هناك فروق ثقافية ولغوية بين هذه الأقسام الأربعة، بما فيها اختلاف الأبجدية التي تكتب بها اللغة. وصحيح أنّ الترتيبة الكنفدرالية تسمح بالتنوع إلى حدّ كبير فلا يقف في عائقها اختلاف الأبجدية، إلا أنّ تركيب أجزاء هذه

⁽⁶⁹⁾ Yildiz, Kerim and Tanyel B. Taysi. *The Kurds in Iran: The Past, Present and Future*. London: Pluto Press, 2007.

الْكَنْفِدرالية يحتاج إلى قياداتٍ قادرةٍ على التوافق بين بعضها بعضاً، قياداتٍ مبصرة في كيفية تحقيق توازنٍ مقبولٍ لمصالح الأقاليم التي سترتبط معاً. وقد تكون المصالح الذاتية أكبر عائقٍ في القيام السليم لهذه الْكَنْفِدرالية، فلقد تشكّلت مصالح نفعية شخصية مرتبطة بكل إقليم على حدة، والأغلب أنها تخشى من زوال امتيازها إذا حدث أي تغيير سياسي.

تعتبر الدولة الحديثة التخلّي عن أي جزء من أجزاءها هو حرب ضدها، وأنّ الانتقاص من سيادتها على جزءٍ من مواطنها هو اعتداء سافر على الدولة ككلّ.

الرابط الْكَنْفِدرالي الوحيد الذي لا تقف في وجهه مركزية دولة قوية هو بين كردستان العراق ومناطق الْكُرد في سورية. غير أنّ كردستان العراق ليست دولة مستقلة بعد، وتبعثر المناطق ذات الكثافة الْكُردية في سورية يقتضي اختراع صيغة ترابط تكاد تكون غير معروفة في عالمنا اليوم. هذا إذا افترضنا أنّ تركيا عجزت عن فرض رؤيتها الخاصة في هذا الأمر.

وبفرض اختراع حلّ إبداعي للارتباط السياسي الإداري بين كُرد سورية وكُرد العراق، لا يخفى أنها ستكون علاقة قوي بضعيف. ومن ناحية المجتمع الْكردية عليه أن يتذكّر أنّ عدد ميليشيا البشمركا في كردستان العراق يصل إلى 200 ألف مقاتل، والميليشيات والديمقراطية هي أقرب إلى الماء والزيت لا يختلطان. كما أنّ نسبة هذه الميليشيا إلى عدد سكان كردستان العراق نسبة ضخمة جداً هي ضعف الحدّ الأقصى لما تتحمّله الدول عادة من ناحية حجم قواتها المسلحة. وأضف إلى هذا إشكالية امتصاص مطالب الميليشيات التي تصبح (عاطلة عن العمل) بعد انتهاء النزاع، وتبدأ بتجيير نفوذها نحو منافع شخصية وسلطة اعتبارية.

أما من ناحية الأحزاب الْكردية، فهل سيرحب حزب الاتحاد الديمقراطي (الْكردية) في سورية بالرابط الْكَنْفِدرالي من باب أنّ ذلك يعطيه شرعيةً وشيئاً من الدعم، أو أنه سوف يقدم مصالحه الخاصة؟ وطبعاً، لن ينتج هذا الخيار بلا توافقات إقليمية ودولية. فالعلاقات التركية مع الإقليم العراقي الْكردية علاقات ممتازة، وربما تنظر تركيا إلى أنّ في ارتباط المناطق التي يسيطر عليها الـ PYD في سورية تخفيفاً لراديكالية هذا الكيان تجاهها. غير أنّ هذا غير مضمون، إذ قد تسعى إيران وما تبقى من النظام السوري المهيمّن عليه علوياً إلى جعل مناطق الكثرة الْكردية التي يسيطر عليها الـ PYD مناطق موالية لهما. ومن المرجح أن يكون العرض الإيراني أكثر قبولاً عند هذا الحزب الذي لم يشتهر بالممارسات الديمقراطية ولا بالرغبة في حلّ النزاعات وتسكين الأمور.

أما أن تُشكّل بُقع التوزّع الكردي المتناثر في الشمال السوري وفي غير الشمال وحدةً سياسية مترابطة، فإنّ هذا يفتقر إلى نضوجٍ سياسيٍّ وقدرٍ إداريٍّ عالية. والأقرب أن يكون حال هذا الكيان مثل الرمال المتحركة التي تخضع لفاعليات متقلّبة، ويبقى موضع نزاعٍ مستمر.

ولا يخفى أننا لم نتعرّض هنا إلى موقف الشعب السوري عامّة أو موقف غير الكردي في منطقة الجزيرة السورية من هذه الترتيبة. وإنّ المناطق التي يسيطر عليها الPYD ليست ذات أغلبية كردية ساحقة، والبقاع الكردية فيها ليست متّصلة. ولا تفوتنا الإشارة إلى أنّ مصطلح "كردستان الغربية" هو نحتٌ سياسي، ولم يظهر في معاهدة لوزان، وكان لاحقاً موضع خلافٍ داخلي كردي بين يسارٍ شيوعي رافضٍ ويمينٍ مؤيد؛ وسوف نعود لمسألة التوزّع الديمغرافي للکرد.

2. فدراليات؟

للمنموذج الفدرالي فرصة أكبر للتحقق للکرد عامة من النموذج الكنفدرالي في هذه الحقبة التاريخية، ويتعلق ذلك بطبيعة الدولة التي هم فيها مواطنون. فالفدرالية قائمةٌ فعلاً في العراق ولفترةٍ مديدة تمايزت فيها الإدارات وتجدّرت التنافسات السياسية وتأسست المصالح الاقتصادية. والتطوّرات الأخيرة في العراق سلخت عملياً الإقليم الكردي عن العراق، ودفع سلوك بغداد والأولويات الإيرانية إلى مزيدٍ من استقلالية الإقليم العراقي الكردستاني. غير أنه ما زالت هناك عقبات دون إعلان الاستقلال التام لكردستان دولةً قائمةً بذاتها، وهو أمر يتعلّق بتوازنات إقليمية لها ارتباطاتها بخيارات القوى العالمية. ولعل الأثر النفسي لكردستان العراق يفوق أثرها العملي، إذ أن تحديات جمة تواجه هذا الإقليم، بما في ذلك تأمين الموارد الاقتصادية والمسير قدماً في استثمار النفط، وهو الأمر الذي يتطلّب سنين وأموالاً ضخمة، وما زالت كردستان العراق إلى الآن مرتبهة لتركيا في أمر نفطها وفي تمويلها العام.

أما كرد تركيا فقد حصلوا في ظلّ حُكم حزب العدالة والتنمية ما طالبوا به طويلاً وما كان مناله صعباً، إذ أنّ الثورة السورية جعلت التصالح التركي الكردي ضرورةً سياسية. وتمشي أمور الكردي في تركيا نحو نوعٍ من العلاقة الفدرالية. ويشار هنا إلى أنّ وصف الفدرالية وصفٌ عام، إذ يمكن أن يختلف واقع الولايات ضمن الفدرالية اختلافاً كبيراً. والمرجّح الأكيد أن تكون الصيغة الفدرالية للکرد في تركيا في غاية الخصوصية وتُفصّل بحسب طبيعة النظام التركي شديد المركزية. وربما تعطى بعض المناطق الكردية صفة استثنائية؛ أي تبقى البنية الإدارة السياسية التركية كما هي بميلها إلى المركزية، ولكن يُعطى للإقليم الكردي استثناءات. ومن شبه المؤكد أنّ الصيغة الاستثنائية للإقليم الكردي في تركيا ستكون غير مشابهة لكردستان العراق. ففي حين يتوقع أن تترك الصيغة التركية مساحةً واسعةً للإدارة الذاتية في الأمور المحلية، بما في ذلك الاعتراف الكامل بتدريس واستعمال اللغة الكردية في الفضاء العام، غير أنه في آنٍ تبقى هذه الإدارة مرتبطة

ارتباطاً وثيقاً بالمركز في أنقرة، إضافةً إلى إلزام تعلّم اللغة التركية. وكلّ هذا بافتراض أنّ حزب الـPKK لم يُدرّ ظهره إلى التفاهم الجاري مع الحكومة التركية الحالية ولم يضع مطالب عالية السقف مستغلاً عدم الاستقرار في كلّ من العراق وسورية.

تحقيق وضع فدرالي للكرد في إيران أمرٌ مستبعدٌ جداً، لأسباب عديدة. ومن تلك الأسباب النظرة الذاتية لإيران، فقد عظم شأنها في نفسها وهي تشهد امتداد نفوذها من شرق أفغانستان إلى البحر الأبيض المتوسط. وتعزّز هذا الشعور بعدما نجحت في عقد شراكاتٍ مع دول عالمية كبرى على رأسها روسيا والولايات المتحدة الأمريكية. وهذا الامتداد الجيوسياسي يتطلب تركيزاً للسلطات السيادية على نحوٍ كبير؛ وإذا حكمنا على هذا الامتداد بأنه فوق-امتداد وصل إلى درجةٍ ينهك القوة الذاتية لإيران، فإنه مما يدفع إلى مزيد من المركزة ورفض التفويض للأطراف. وإلى جانب الثقة المفترضة بالنفس التي تعيشها إيران، هنالك توجّس شديد من انقلاب الأمور بعد أن فتحت إيران جبهات متعدّدة تصارع فيها. كما أنه مما يميّز الحالة الإيرانية البنية المذهبية الطائفية للحكم، ولا يمكننا أن ننسى أن معظم الكرد في إيران ما زالوا سنّة. والفكرة الإمامية وفلسفة المرجعية شديدة المركزية بطبيعتها، حتى على صعيد الأفراد فما بالك بالجموع. ولذلك فإنّ تحقّق وضع فدرالي للكرد في إيران أمرٌ مستبعدٌ في المدى القريب والمتوسط.

بقي أن نناقش الاحتمال الفدرالي في سورية. وابتداءً نلفت النظر إلى أنه عند تحليل النماذج الفدرالية للدول المعاصرة نجد درجاتٍ متفاوتةٍ في درجة استقلالية الولايات، واختلافاتٍ كثيرةٍ في طبيعة الروابط الناظمة. ومصدر هذه الفروقات عادة هو سياق تشكّل الصيغة الفدرالية. فمثلاً، الصيغة الفدرالية للولايات المتحدة الأمريكية صيغةٌ حازمةٌ تعطي للمركز وزناً كبيراً، في حين أنّ الصيغة الكندية أكثر مرونة إلى درجة السماح باستفتاء شعبي تجاه رغبة إقليم ما بالانفكاك عن الاتحاد، وهو الأمر غير الدستوري في الولايات المتحدة والذي يبرر استدعاء الجيش لو حصل. والمفارقة أنّ الصيغة الأمريكية أنت بعد حربٍ أهليةٍ خلافاً للكندية، فيُتوقع من الأولى أن تكون أقلّ مركزيةً بسبب الآم الحرب وذكرياته، ولكن ليس هذا هو الواقع. أما صيغة ألمانيا الاتحادية فتسمح بمشاركة كثيفة للولايات والوحدات الصغيرة في قراراتٍ كبرى. وربما يمكن وصف هذا النموذج بأنه في آنٍ شديد اللامركزية وشديد الترابط، وذلك للمشاركة الكثيفة للوحدات الإدارية الصغيرة من جهة، ولانضباط ذلك بإجرائيات صارمة متفق عليها مركزياً من جهة أخرى.

وإذا قلنا بالصيغة الفدرالية لسورية، فإنّ اللافت للنظر أنّها تستجيب بشكلٍ جيدٍ لآمال الكرد في محافظة الحسكة فحسب، إذ لا يمكن لهذه الصيغة أن تُفصّل وفق التوزع السكاني للكرد المنتثر وغير المتواصل، ولا سيما أنّ أماكن توزّع

إذا سلّمنا بالصيغة الفدرالية، من الطبيعي أن تنقح سجلاتٌ طويلةٌ حول حدود الولايات التي تشكّلها، إذ ليس هنالك سببٌ راجحٌ أن تكون التقسيمات الإدارية الحالية للمحافظات المعروفة هي المعتمدة.

الكرد تسكنها مجموعات ملية/إثنية أخرى. ونبّه هنا إلى أنّ المناقشة ما زالت تستصحب الحلم الكردستاني - إقامة إقليم ذي استقلالية كبيرة ويرأسه كُردٌ- وتتفحص مدى عمليته. وإلا، فأكثر أمنيات الكُرد يُستجاب لها عبر اللامركزية الإدارية ولا تستدعي لزوماً صيغةً فدرالية. وإنّ المطالب المعيشية للكُرد لا تختلف عن المطالب المعيشية لغيرهم سواء أكانوا أقلية أم لا. فالتساوي القانوني في الحقوق والواجبات، وقبول التنوع الثقافي هو سمة سورية مقبولة شعبية لا إشكال فيها. أما تمام المطالب الهويّ للكُرد فهو أمر آخر، إذ غلبت عليه المضامين القومية ولا يشفيه عدم التركيز الإداري فحسب.

وعلينا أن نشير سريعاً إلى الناحية الاقتصادية. ويقال عادةً أنّ مناطق الكثرة الكردية موارد طبيعية، مثل النفط كما أنها هي مناطق الغلات الزراعية. غير أنّ وجود الموارد غير كافٍ للردغ الاقتصادي. والاستقرار هو أول شرطٍ ضروري للتنمية، ويأتي بعده توافر أرصدة الاستثمار. ونعرف مثلاً أن أفغانستان غنية بكثيرٍ من المعادن، ولكن لا تملك قدرة استغلالها. والسودان غنيّ بمائه وأرضه الزراعية، ولكنّه عجز عن التنمية، كما أنّ استغلال النفط كان سبباً في تمزقه لا رفاهه. والمخزون النفطي والمورد المائي لدولة السودان الجديدة لم يساهم في التحسّن العام للحال الاقتصادي. والأهم من ذلك أنه وإن سلّمنا بالصيغة الفدرالية، فإنه من الطبيعي أن تنقذ سجالاتٍ طويلةً حول حدود الولايات التي تشكلها، إذ ليس هنالك سببٌ راجحٌ أن تكون التقسيمات الإدارية الحالية للمحافظات المعروفة هي المعتمدة. فمثلاً ليس هنالك معنى سكاني أو ثقافي لامتداد حدود محافظة حُمص إلى الحدود العراقية. وكذلك ليس هنالك مستند منطقي لتكون كل الحسكة بحدودها اليوم كمحافظة إدارية سورية هي الولاية الكردستانية السورية. وكما هو معروف، ليس التركيز السكاني الكردي هو إلى الشمال ونحو الحدود الفاصلة مع تركيا فحسب، وإنما هو توزع بُقعيّ متناثر، فثمة وجود عربي كبير في الحسكة. ولذلك نجرؤ على القول إن الخلاف لن يكون حول آبار النفط والمساحات المزروعة بين ولاية كردستان السورية المفترضة وبين ما جاورها من ولاياتٍ عربية إلا صراعاً شبيهاً بمنطقة أبيي بين السودانيين الذي هو من جملة النزاع على ولاية جنوب كردفان. ولا شك في أنّ ميزان القوى العسكري هو في صالح الكُرد، مما يعني أنّ الأمر سوف يُسوى بقوة السلاح وليس من خلال التوافق الدستوري وكمونه في العدل؛ فإن كان بغياً غير عادلٍ فلا يتصوّر أن يستقرّ ويسلم في المستقبل.

ويشار هنا إلى أنّ للمنظومة الفدرالية ميزاتٍ وتحدياتٍها، فهي من ناحية توفّر حظاً أكبر من الاستقلالية النسبية للولايات المكوّنة للاتحاد؛ ومن ناحية أخرى تتسبّب في تكرار الوظائف والمناصب لكل ولاية أو إقليم، مما يتطلّب ميزانية أكبر وتوافر مهارات بشرية على نحوٍ واسع. ويشار هنا أنه لا خلاف بين الكتل السياسية السورية تجاه ضرورة تمتّع النظام السوري بدرجة عالية من اللامركزية، ولكن هناك خلاف حول جدوى النظام الفدرالي خشية التمهيد للانقسام. ولا يخفى أنّ سورية قد تشرذمت إلى حدٍ بعيد، وليس ثمة فرصة عملية لنجاح أيّ نظامٍ، مركزي أو لامركزي فدرالي أو غير فدرالي، وما سيرتسم من تخوم مناطق الكثرة الكردية سوف يرتسم بحدّ السيف والقدرة على القهر.

وفي الختام نناقش طرحاً كُردياً تجاه صيغةٍ فدرالية بعنوان "مشروع حل القضية الكردية في سوريا". وتحتوي هذه المعالجة المفصلة على قسمين، الأول يناقش اللامركزية الإدارية والثاني يتكلم عن مشروعٍ فدرالي. ويكاد لا يكون هنالك رابط بين هذين القسمين وكأنهما كُتبا من كاتبين أو مثلاً وجرتي نظر اثنين. ومضمون القسم الأول مصاغٌ بصيغة دقيقة، وربما لا تختلف أيٌّ من القوى السياسية السورية تجاه مضمونه. أما القسم الثاني فهو مفصل وفق الأمانى ولا يُبشّر بما يُفضي إلى عيشة السّلام. ولنتفحص النص التالي: "الفدرالية على مستوى سوريا تعني أنّ كل كيان ضمن الدولة السورية له بقعة جغرافية واضحة وموارد دخل مستقلة وبرلمان خاص به ورئيس حسب الاتفاق مع الحكومة الفدرالية، في هذه الحالة ستسعى المجموعات المختلفة لإنشاء كياناتها ضمن دولة سوريا واحدة. يمكن لهذه الكيانات تسيير الكثير من شؤونها الداخلية والاقتصادية وبعض شؤونها الخارجية بنفسها، وحتى أن تمتلك جيشها الخاص في بعض الحالات كما هو الحال في إقليم كردستان العراق أو في جمهورية سريلانكا داخل البوسنة"⁽⁷⁰⁾. ولا يخفى على المطلع أنّ هذا الوصف للفدرالية هو مفصل بحسب المزاج ولا ينطبق على واقع أكثر الدول الفدرالية في العالم. كما أنّ المثالين المذكورين لا يصلحان للاحتذاء، واحداً لاختلاف حال التوزّع البشري والتشكّل التاريخي، وآخر لما نعرف أنه في غاية الإشكال الإداري. وفي النص أعلاه ما يناقض ما جاء في نصّ المقال نفسه قبل بضعة أسطر في تعريف الفدرالية وأنها لا تشمل المسائل السيادية؛ وهل المسائل الخارجية والجيش إلا مسائل سيادية في كل أنظمة العالم؟ ولا يخفى أنّ التصميم الكردستاني العراقي هو تصميم من أجل الانفصال اللاحق، وهو ما سمّاه أحد الخبراء الدوليين تصميم مثل "سحاب الثياب" الذي يمكن أن يفصل القطعتين متى بدا ذلك لصاحبه.

وتتابع هذه المقالة وصفها للرؤية الدستورية لسورية الجديدة التي تنحلّ فيها مشكلة الكُرد بقولها "يتمّ استفتاء السكان في المناطق غير المتفق على كُرديتها بعد إزالة آثار التهجير القسري والحزام العربي منها وفي مدة أقصاها السنة بعد صدور هذا الدستور"⁽⁷¹⁾. ولكن ما معنى الإزالة إذا كان أصلاً ثمة اختلاف على المناطق؟ ولقد سبق أن فصلنا في أمر تشكّل الجزيرة السورية والوجود الكردي فيها، وأنّ الواقع العملي للحزام العربي كان "تخليطاً" وليس تهجيراً، وإن ليس هنالك خلاف أن ما فعلته الحكومة لم يكن بحسن نية وإنما بغلٍ قومي وبقصد الإيذاء. وبغض النظر عن هذا، لا يمكن إغفال مدى تشابك أمرٍ مضى عليه أربعة عقود. فكيف تُزال ملكية بيعت ثم بيعت ثم قُسمت ووُرثت؟ وكيف يتمّ تهجير أناسٍ قدموا بغير إرادتهم واستقروا فيها مع أولادهم وأزواجهم؟ ومن اللافت للنظر عدم تطرّق المقال إلى المكان الذي سيُنقى إليه هؤلاء، فمواطنهم الأصلية أضحت تحت الماء. كما لم يتطرّق المقال إلى المشرّدين الجُدد الذين ألجأهم بطش النظام الحاكم إلى السكنى في مناطق أخرى مثل الرقة وغيرها، ولهؤلاء الحقّ الأخلاقي قبل القانوني أن يسكنوا فيما وجدوا أنفسهم فيه بعد ما تعرّضت مناطقهم إلى العسف والتدمير. وأولى الناس بتحسّس مثل هذا الوضع هو الكُرد الذين شرّد البطش

(70) مشروع حل القضية الكردية في سوريا. إعداد خور شيد عليكا وعبد الله كدو و كُرد زانا، 2014، ص 56.

(71) المرجع نفسه، ص 64.

آباءهم وأجدادهم وطردهم إلى بقاعٍ أخرى. وحقاً، استقبلت المناطق ذات الكثرة الكردية المشردّين داخل سورية استقبالاً حسناً، وهذا دليلٌ على أنّ موقف الكُرد كمجتمعٍ موقفٌ راقٍ إنسانياً ولا يتطابق مع الموقف الحزبي المؤدلج.

كما إنه من غير المناسب أن يجعل المقال أمر تقاسم المساحات مسألةً دستورية وليس اتفاق تصالحٍ وحلّ نزاع، فالنصّ الدستوري ملزم للأجيال القادمة، وفي جعل المسألة جزءاً من الدستور تخليد لمشكلةٍ وليس سعياً حكيماً لحلّها. وإنّ أدنى معرفة إدارية تدرك أنّ النصّ الدستوري على "إزالة آثار التهجير" هو بمثابة تشريعٍ للتطهير العرقي، علاوةً على ما فيه من تأويلٍ مزاجيٍّ للتاريخ. إنه برغم الرفض التامّ للسياسات الحكومية غير العادلة ولما خطط له حزب البعث من عبثٍ في المسألة السكانية، (وهو الذي لا نعتقد حسن نيته بل نجزم بدوافعه العنصرية)، الحلّ الذي يقترحه المقال لا ينسجم مع دعاوى الانتماء لوطنيٍّ واحدٍ ولا لجيرةٍ مسالمة.

ويذكر المقال أعلاه أنّ الحزام العربي تشكّل من 35 "مستوطنة" وتضمّن نقل 4.000 عائلة أتي بها من حلب والرقبة لمنطقة فيها 150.000 نسمة من الكُرد. وإذا صحّت هذه الأرقام، فإن عدد سكان هذه "المستوطنات" لا تتجاوز 13% تقريباً من سكان المناطق الكُردية. وكما هو معروف، يُطلق مصطلح المستوطنة على الإسكان القسري لأناسٍ من دولة خارجية عدّوة. كما يقتضي هذا الاستعمال التسليم بأنّ مساحات "الحزام العربي" كانت دوماً جزءاً من كردستان المتميزة جغرافياً، وقد سبق التدليل على خلاف ذلك؛ أو يقتضي اعتبار هذه البقعة ليست جزءاً من سورية الدولة، إذ لا يمكن لمجموعة أن تطالب بالحقوق الوطنية ولا تلتزم بواجبات الانتماء الوطني الذي تستوي فيه حقوق جميع السكان ولا ينظر إلى جزء منهم أنهم غرباء. وبالمناسبة، حقّ التنقل والسكنى هو جزء من "الشرعة الدولة لحقوق الإنسان"، وتنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على التالي: "لكل فرد حرية التنقل واختيار محل إقامته داخل حدود كل دولة".⁽⁷²⁾ وفي النظام الفدرالي حقّ السكنى والتنقل في أي ولاية تنصّ عليه الدساتير. فمثلاً، ينصّ على هذا الدستور الكندي⁽⁷³⁾ برغم أنه دستور دولة فدرالية رخوة تُعطي الأقاليم حقّ الانفصال. وفي سويسرا الكانتونات التي تتميّز بالحقوق السياسية بين كانتونين وآخر، يُعطي الدستور حقاً للكانتون أن يفرض فقط فترة تربيث في إسداء الحقوق السياسية لمن ينضمّ إليه من خارجه.⁽⁷⁴⁾

ننتقل إلى مناقشة مقترح آخر في شأن القضية الكُردية كان قد قدّمه فؤاد عليكو. والمقترح بعنوان "فدرالية كردية أم فيدرالية سورية" كان ورقة تمّ تداولها الحصري بين شخصيات كردية بارزة في سنة 2007 قبيل المؤتمر الخامس للحزب يكيّتي. ثم أعاد المؤلف إخراجها في آخر سنة 2011 بعد التطورات التي أحدثتها الثورة السورية وبعد تأسيس المجلس الوطني الكردي. ويتميّز هذا المقترح بواقعيّته، مما يستوجب الوقوف عنده وتحليله ملياً.

⁽⁷²⁾ <http://www.un.org/ar/documents/udhr/>

⁽⁷³⁾ Part I, Canadian Charter of Rights and Freedoms, 6b.

⁽⁷⁴⁾ Federal Constitution of the Swiss Confederation, Status of January 2011, Article 39-4.

وتستعرض ورقة فؤاد عليكو ثلاثة طروح كردية تُمكن مناقشتها من محاولة "استنباط حلول أكثر إيجابية وأقل سلبية وقد تكون غير مطروحة على الساحة اليوم". وسوف تتم الإشارة إلى أبرز النقاط في هذه الورقة –برغم أن التغيرات في الساحة السورية تجاوزت سياق المناقشة– وذلك لأنها تمثل ورقة جدية وتتميز بالواقعية. فيرى فؤاد عليكو أن الطرح الذي يعتمد عبارات المطالبة بـ "الحقوق القومية الديمقراطية – الحقوق السياسية والثقافية والاجتماعية – الحقوق القومية المشروعة..." لا يعدو أن يكون شعارات "فضفاضة وحمالة أوجه وتعني الكثير والقليل بنفس الوقت". كما يؤكد على أن هذا الطرح بحده الأدنى غير وافٍ، وأنّ الصيغة التي صادق عليها إعلان دمشق واعتماد مفهوم المواطنة والتساوي أمام القانون فحسب "دون منح خصوصية معينة للمكونات التي هي أقل عدداً من المكون الأساسي" هي صيغة إشكالية وغير كافية "ولا تليّ في المحصلة رغبات الشعب الكردي"، كما أنها مقدمة للانحلال التدريجي الطوعي للکرد.

أما الطرح الثاني فهو الذي يتبنّى مدخل الحكم الذاتي والفدرالية. وهنا ينبّه عليكو صعوبة الترجمة العملية لهذه الرؤية لأن الأمر "معقد للغاية نتيجة تعقيدات الوضع الديمغرافي الكردي في شمال سورية وتباعد مناطق تمركزه الأساسية من بعضها البعض بمسافات كبيرة". وعلاوة على صعوبة رسم خريطة مفترضة فإنه "ليس من حقنا أن نفرض خارطتنا على الآخرين من جانب واحد أي في حال عدم قبول الآخرين الانضمام طوعاً إليها". ويرى عليكو إلى أن طرح الحكم الذاتي أو الفدرالية هو طرح صحيح "كممارسة لحق شعب أصيل، لكنه غير عملي..."

وأخيراً يخلص فؤاد عليكو إلى ما يراه "أكثر المقولات مرونة"، وهي الإدارة الذاتية للمناطق الكردية (وليس الحكم الذاتي). وسوف نُعني هذا الرؤية اهتماماً خاصاً لأننا نتفق مع الأستاذ عليكو في ذلك كمدخل، ونختلف معه في بعض مسلماته وفي نموذج التفصيلي المقترح. وأستدرك القول في إنه قد لا يكون من العدل مناقشة مقترح قديم أعيد نشره في عام 2011، ولا سيما أنه حدثت تطورات حاسمة بين ذلك التاريخ واليوم. غير أن ذلك لن يمنعنا ذلك من التعقيب على بعض الأفكار التي نراها إشكالية من باب لفت النظر وتقريب التفاهم مع مقترح جاد يتطلّع إلى مخرج عملي لأزمة عالقة.

فلا تقتصر هذه الرؤية على الإدارة الذاتية، وإنما هي موضّعة ضمن رؤية أشمل تفترض نظاماً فدرالياً يعتمد اللامركزية السياسية وتتألف فيه سورية من أربعة أقاليم: شمالي وداخلي وساحلي وجنوبي. وليس هو نظام فدرالي فحسب ولا مجرد أنه شديد اللامركزية، بل هو أيضاً أقرب إلى نموذج ديمقراطي تعاوني توافقي (consociational democracy)، شبيه بالتألف الهولندي مثلاً. وبحسب عليكو، يضمّ الإقليم الشمالي محافظات حلب و الرقة و الحسكة؛ ويشمل إقليم الوسط/الداخل محافظات إدلب و حماة و حمص و دير الزور؛ ويضمّ إقليم الساحل محافظتي اللاذقية وطرطوس؛ في حين يضمّ الإقليم الجنوبي دمشق و درعا و السويداء و القنيطرة. وحدود هذه المحافظات مرنة وليس عليها أن تتطابق مع حدود المحافظات الرسمية. وعلاوة على ذلك، "يجب أن يُعطى الحقّ لبعض الأفضية والنواحي بالانسحاب من هذا الإقليم

والانضمام إلى إقليم مجاور يشعر فيه بالاندماج أكثر من غيره، كما يجب أن يُعطى الحق بتشكيل دوائر صغيرة لفئة متميزة (دائرة قومية) داخل الإقليم الواحد إذا اقتضت الضرورة وذلك بناء على رغبة هذا التجمع (النموذج الروسي)".

وننبّه أن مثل هذا النموذج ينبغي أن يصمّم برعاية كاملة ولا نتج عنه ديمقراطية المحاصصة الطائفية/الإثنية على النحو اللبناني. ومما يلاحظ على تشكيلة الأقاليم المقترحة عدم مراعاة التساجم الثقافي المحلي أو المصالح الاقتصادية أو الاعتبارات الجيوسياسية. فمثلاً، يصعب حزر مبرر ضمّ إدلب إلى إقليم الداخل، فالتكامل الاقتصادي بين إدلب وحلب معروف وفصلهما في إقليمين يضرّ كلاً منهما. ودير الزور تشترك تاريخياً مع ما يحاذيها من ناحية الشمال، وهي جزء من "الجزيرة الدنيا"، ولكنها فصلت عن الإقليم الشمالي برغم وجود روابط اجتماعية مع كل من الحسكة والرقّة. وحيث أن خط دمشق-حمص مروراً بالقلّمون أصبح له وزن استراتيجي لا يمكن أن يفرط به، تظهر إشكالية ضمّ حمص إلى إقليم الداخل. ولا تفوت النابه أن التشكيلة المقترحة إذ تمدّ المنطقة الشمالية الشرقية بأسباب من القوة تفتقدها فهي تتسبّب بنقاط ضعفٍ للأقاليم الأخرى. وكأنه لدى الكاتب إدراك عميق بأنّ في استقلالية المنطقة الشمالية الشرقية إشكالية من الناحية الاقتصادية ومن ناحية الوزن السياسي ومن الناحية الاعتبارية التاريخية، فضمّ إليها حلب لتكون الرافعة الاقتصادية من وجه، ولتهديئ المخاوف التركية من وجه آخر. ثم أحاطت هذه الخطة الإقليم الشمالي بمنطقة فاصلة تمتدّ من إدلب إلى دير الزور، الأمر الذي يحول دون فاعليات التراصّ الجامع –ولو ضمن نظام فدرالي– الذي يقتضيه التواصل الحليّ الدمشقي. كما أنه يصعب فهم مبرّر فصل دير الزور عن باقي الجزيرة السورية إلا من جهة تثقيل الوزن الديمغرافي الكردي في الإقليم الشمالي.

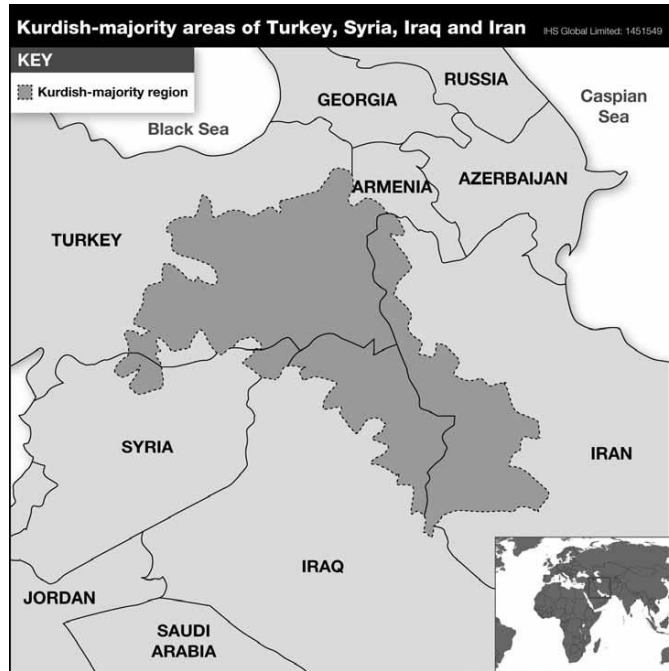
ومرة أخرى، نتفق مع المقترح في أمر الإدارة الذاتية، والإشكالات التي أشرنا إليها هي أنّ تفصيل الحلّ المقترح لا يراعي بعض المصالح العامة، لا اعتراضاً على أصل فكرة نظام ديمقراطي تآلفي. وسوف نقترح في نهاية هذه الدراسة رؤية مخالفة ومشابهة في أن لما قدّمه مقترح فؤاد عليكو، آخذين بعين الاعتبار ما آلت إليه الأمور بعد أربع سنوات من الثورة.

والخلاصة، يبدو أنّ بعض الطروحات المقدّمة من أطرافٍ كردية لا تنظر إلى الفدرالية بشكل موضوعي وعملي، طروحاتٍ مثقلةٍ بالإيديولوجيا القومية التي تستدعي التسليم بفكرة كردستانٍ تاريخيةٍ متميزةٍ وواضحة الحدود على نحوٍ قطعي ليس فيه تماهٍ سكاني، وتجعل من ذلك نقطة البداية في الحلول المقترحة. ويستدعي ما سبق قراءةً مفصّلةً للتوزّع الديمغرافي للکرد.

3. الأثر السياسي للتوزع السكاني

حيث تمّ رفض فكرة تقديس الحدود القُطرية للدول الحديثة و قبول فكرة حقّ الأقوام بإدارة شؤون حياتهم، لا بدّ للتجسيد العملي لهذه الفكرة أن يخضع للظروف العملية الخاصة بكل حالة، فكم من حلم قومي غير قابلٍ للتحقق. ففي عالمنا اليوم ما يقرب من عشرة آلاف مجموعة إثنية أو لغوية، غير أنّ هناك حوالي مئتي دولة فقط. وفي أوروبا 87 شعباً، 33 منهم فقط يمثلون أغلبية في بلدانهم، بينما تعيش بقيّتها كأقليات. ولا ننكر أنّ عيش الكُرد تاريخياً وبشكل متّصل في ربوع منطقة معينة وتمتّعهم بعنصر ثقافي مهمّ – اللغة – يؤهلهم لدولةٍ أو إقليمٍ خاصّ بهم، لكن لا يحمل السوريون العرب مسؤولية عدم تشكل هذا الكيان، كما أنّ تشكّله ليس خياراً من طرفٍ واحد، وحدوده رهن السجال وأمرٌ غير مبتوت به. ومما يجعل إيجاد درجةٍ من الاستقلالية السياسية للكُرد في سورية أمراً صعباً هو عدم وجود تواصلٍ جغرافيٍّ وأغلبيةٍ ساحقة للكُرد في أي منطقة كبيرة ممتدّة. فالمناطق التي يشكّل فيها الكُرد أغلبيةً في سورية هي مساحاتٌ متناثرةٌ كما تبين الخريطة أدناه لمعهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى:

خريطة رقم 1: المناطق السورية التي يشكل فيها الكُرد أغلبية⁽⁷⁵⁾:

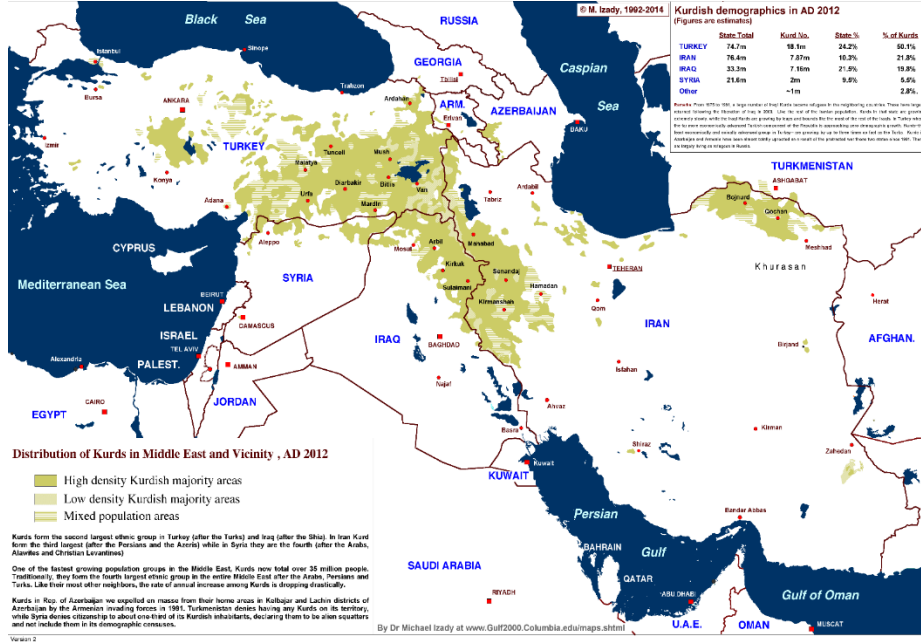


⁽⁷⁵⁾ Soner Cagaptay. "Arab Spring Heats Up Kurdish Issue" - The Washington Institute for Near East Policy, March 12, 2012.

<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arab-spring-heats-up-kurdish-issue>.

أما الخريطة التالية للباحث الكردي مايكل إزادي فتبين المناطق التي فيها "كثافة عالية" للکرد بغض النظر إذا كانوا يشكلون أغلبية فيها أم لا.

خريطة رقم 2: مناطق أهلة بكثير من الكرد(76):



ونرجو أن تسمح فترة قادمة من السلام والاستقرار بالقيام بإحصاء علمي ودراسة مفصلة للتوزع الديمغرافي للکرد وغيرهم من المجموعات. وكانت صحيفة الإكونوميست اللندنية قدّرت عدد الكُرد في المنطقة سنة 1989 كالتالي (77): تسعة إلى عشرة ملايين في تركيا، وأربعة ملايين في العراق، وأربعة إلى خمسة ملايين في إيران، وستمئة ألف في سورية، ومئتي ألف في الاتحاد السوفيتي. ولا بدّ أن نعرف نسبة كُرد الشمال، وكذلك كُرد الشمال الشرقي خصوصاً وهو الذي يتميّر بأكبر تركّز جغرافي للکرد. وتقدر بعض التقارير أنّ 40% من الكُرد يقطنون في الشمال الشرقي لمنطقة الجزيرة، و 30% منهم في منطقة الشمال الغربي لحلب، و 10% في بلدة كوباني؛ في حين أن الخمس الباقي يسكن في المدن (78). أما عن نسبة الكُرد في محافظة الحسكة، فهناك دراسة تظهر أنها 30% فقط، واعتمدت في ذلك على عدد القرى العربية والكردية والمختلطة في مناطق المالكية والقامشلي ورأس العين، مفترضةً أن متوسط حجم القرى متساوٍ (79).

(76) M. Izady, Columbia University, NY. http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Kurds_Distribution_in_Mid_East_sm.png.

(77) Bradshaw, David. "After the Gulf War: The Kurds". *The World Today*, Vol. 47: 5, 1991, pp. 78-80. Published by the Royal Institute of International Affairs.

(78) Gary C. Gabill. The Kurdish Reawakening in Syria. *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6:4, Apr 2004.

(79) انظر: "القامشلي ليست كردية... جدل بالأرقام والخرائط حول التوزع الديمغرافي في الحسكة". أو <http://www.hasakah.net/?p=301>. وبحسب هذه الدراسة، فإن "إجمالي عدد القرى في محافظة الحسكة 1717 قرية. والعدد الكلي للقرى العربية في المحافظة 1161 قرية وتشكل 67.62 % من إجمالي القرى. والعدد الكلي للقرى الكردية في المحافظة 453 قرية وتشكل 26.38 % من إجمالي القرى. والعدد الكلي للقرى الاشورية السريانية 50 قرية وتشكل 2.91 % من إجمالي القرى. وعدد القرى

وبغض النظر عن الأرقام، تحقّق الحلم الكردي مرهونٌ بواقعٍ جيوسياسي يتجاوز ما قد يرتضيه عموم الشعب السوري أو لا يرتضوه. وإنّ غاية الحلم الكردي – المشروع منطقيّاً – لا يتحقّق إلا بتغيرات جذرية في حدود دول ثلاث، تركيا والعراق وإيران، وإنّ ما هو متاح ضمن الظروف الراهنة هو درجة شديدة من اللامركزية، أما ما سواه فيصعب تخيل حدوثه في سورية إلا ظلماً وغصباً.

ويقع الموطن القديم للکرد منذ أربعة آلاف سنة في المساحة بين الهضبة الفارسية ونهر دجلة، مع امتداد وتقلّص بحسب الظروف⁽⁸⁰⁾. وكذلك فإن منطقة عفرين وجبال الكرد (کرد داغ) كانت موطناً للکرد لقرونٍ عديدة، في حين أنّ معظم الكُرد والأرمن في منطقة الجزيرة السورية تدفقوا إليها نتيجة عمليات التطهير القومي للإدارة الكمالية⁽⁸¹⁾. وكما سبق ذكره، وثائق الحركة القومية الكردية في سنة 1908 تكلمت عن "منطقة الجزيرة الواقعة بين الشام والعراق وكوردستان" ووصفتها بأنها "موطن وساحة تجوال لعشائر عديدة كوردية وعربية معروفة"⁽⁸²⁾. كما أنّ أرض كردستان لم تكن وحدة متّصلة عبر التاريخ، فمثلاً الحدود الكردستانية بين إيران وتركيا تعود إلى القرن السادس عشر وليست وليدة ظروف الحربين العالميتين⁽⁸³⁾.

وننبّه إلى أنّ منهجية هذا البحث لا تعطي قدسيةً للأرض كجغرافيا، وإنما للتشكّل الثقافي (الذي تفاعل حتماً مع الجغرافيا). فالمواطن العربية اليوم هي عربية ليس بمعنى أنّ لها جينات تربية عربية، وإنما بمعنى أنه أصبحت عربية ضمن السيرورة التاريخية، وكذا يقال في كردستان. والهجرات من سنن الحياة، وتقلّب الزمان وتغيّر الحال وحتى غلبة ثقافة على أخرى هو في التاريخ القاعدة وليس الاستثناء. ما يهمّ في النهاية هو طبيعة الهجرات وما قدّمته وما بنته، وكيف جرى التفاعل بين القاطنين الموجودين من قبل مع القادمين الجدد. وربما نجد مناطق شبه معزولة يمكن أن تتطابق فيها صفة الشعب مع صفة القوم، لكن المراكز الحضارية القديمة تشكّلت من تراكمات بشرية وثقافية متعددة بحيث يصعب إطلاق الوصف القومي على الأرض بعينها، ولذلك يجري التكلّم عن الثقافة والتشكيل الذي أعطى الأرض شخصيتها (الجديدة) واستقر على ذلك. وحتى المناطق المعزولة التي نظن أنها واحدة العرق والقوم، هي متعددة في حقيقتها. فمثلاً، في دولة باباوا نيوغينيا التي يبلغ عدد سكانها 7 ملايين، يوجد فيها 12 لغة حيّة وأكثر من 800 قبيلة. وفي جزيرة مدغشقر

المختلطة (عربية + كردية) 48 قرية وتشكل 2.79 % من إجمالي القرى. وعدد القرى المختلطة (عربية + سريانية) 3 قرى وتشكل 0.17 % من إجمالي القرى. وعدد القرى المختلطة (سريانية + كردية) 2 قرية وتشكل 0.12 % من إجمالي القرى". ونعلم أنه يكتنف إحصاء مثل هذا صعوبات منهجية جمة، لكن بحسب "الخابور للدراسات العامة" أشرف على هذه الدراسة 121 شخص، 37 منهم من الكرد، ومنهم مختابر وأغوات وأطباء ومهندسون زراعيون وموظفون آخرون على اتصال بالقرى والفلاحين. كما اشترك بها حزب الاتحاد السرياني وحزب الاتحاد الآشوري، وهو فريق متكامل قاداته مجموعة شباب أكاديمي من التجمع الوطني للشباب العربي.

⁽⁸⁰⁾ Elphinston, colonel W.G. "Kurds and the Kurdish question". *Journal of the Royal Central Asian Society*. Vol. 35:1, 2004.

⁽⁸¹⁾ Robert W. Olson. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925*. University of Texas Press, 1989.

⁽⁸²⁾ البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى. وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية. مصدر سابق، ص 589-590.

⁽⁸³⁾ Natali, Denise. *The Kurds and the State*. NY: Syracuse University Press, 2005.

يشكل الملاغاسي 90% من السكان، ولكنهم ينقسمون إلى 18 مجموعة إثنية جزئية. كما تظهر الدراسات الحديثة التي اعتمدت الجذر الجيني أنّ قريباً من نصف سكان الجزيرة تعود أصولهم إلى شرق إفريقيا بينما يعود أصل النصف الثاني إلى جنوب شرق آسيا. وتكاد تجمع الدراسات الحديثة على خرافة النقاء العرقي، بما في ذلك البلاد الاسكندنافية بحسب الباحث في علم الجينات ملكوير⁽⁸⁴⁾. والتعدّد أخصّ بمنطقة الحضارة المسلمة التي اختلطت فيها الأقوام لقرونٍ عدة، مما يجعل ادعاء وجود عرقٍ صافٍ ادعاءً أجوف، فقصة تاريخنا هي قصة تجمعات ثقافية متعدّدة الأعراق والقوميات.

والبلاد العربية هي كذا ضمن هذا المفهوم، فمثلاً لا يمكن التحدّث عن مصر وشمال إفريقيا مع إسقاط الصفة العربية برغم أنه لم يكن فيها عربٌ كثر قبل الفتوحات. ومثال المكسيك مفيدٌ هنا، فلا يمكن الحديث عن هذا البلد وإسقاط ما آلت إليه من لغة إسبانية ودين كاثوليكي، فلغتها الإسبانية (المعدّلة) أصبحت مصدر فخرها، وهم كشعب أكثر كاثوليكيةً من بلدان الأثرية الكاثوليكية في أوربة. وفي المكسيك، خلافاً لجارتها الشمالية، جرى تزوّج بين الوافدين والمقيمين القدامى وتلاقحت ثقافتهم. طبعاً، يمكن القيام بالتحليل التاريخي حول ظروف اللقاء ومدى القهر أو الظلم الذي حدث، وإذا ما كانت آثار الظلم السابق لم تزل مستمرةً إلى الحاضر. غير أنّ النقطة المراد بيانها هو أنه لا يمكن تصوّر بلدٍ من موشور واحدٍ لشعبها القديم، ولا سيما إذا لم يتأسس هذا البلد على أساس التفرقة العنصرية. كما لا يمكن الحديث عن شمال إفريقيا من موشور قبائلها التي عاشت فيها قديماً ولا سيما أنه حدث تزواج وتلاقح ثقافي، والأهم من ذلك دخول جميع المكونات البشرية في رابطة دينية ذات قيم عالمية، فاستوعبت الروابط المليّة/الإثنية، وأعيد صياغة هذه الروابط لتصبح ملتزمة مع الرابط العام وجزءاً منه غير متنافرٍ عنه. وأرض فارس مثلاً آخرٌ قريب من مرادنا، فبرغم النزعة القومية العميقة عند الإيرانيين وشيوع المسلمة بأن أهل هذه البلد كلهم فارس، الشعب الإيراني في حقيقته يتحدّر من أعراقٍ مختلفة. والصفويون الذين أثروا كثيراً في الصورة المعاصرة للتشيع هم تركٌ في أصلهم، ولا مرأى في أنّ الثقافة الفارسية هي التي أعطت هذا البلد هويته.

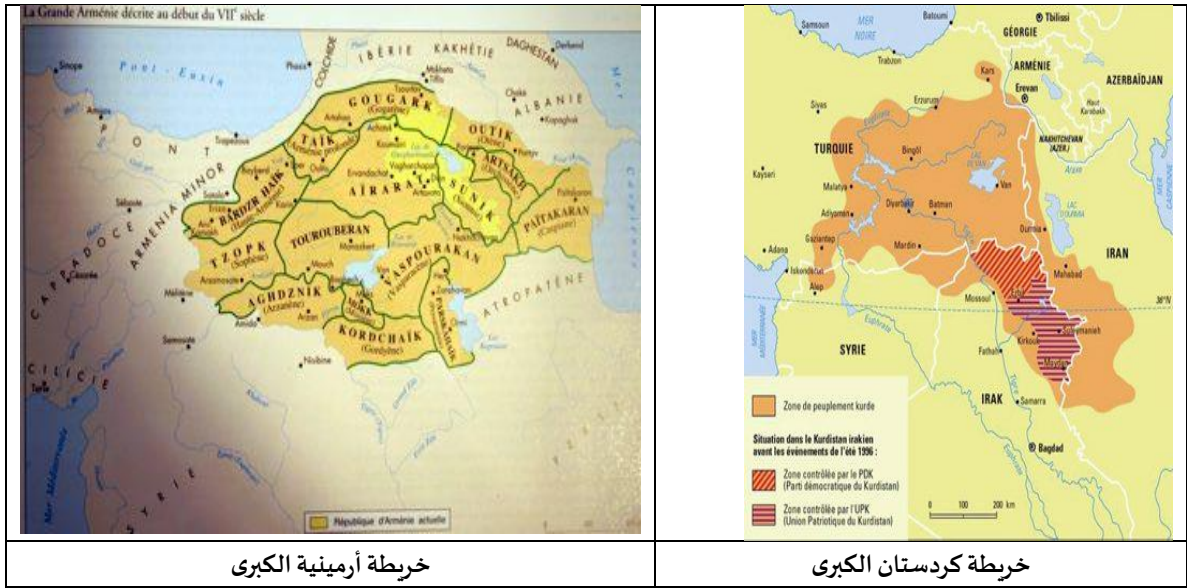
وسورية هي كذا ضمن هذا المفهوم الثقافي التاريخي، ليس بمعنى أنّ ذراتها الترابية هي عربية ولا بمعنى أنّ كلّ مكوناتها البشرية هم عرب؛ وإنما بمعنى أنّ هويتها الحضارية التي شكّلت شخصيتها الاعتبارية هي عربية + مسلمة، ويكاد يستحيل فصل هذين العنصرين عن بعضهما بعضاً. وأرض كردستان التاريخية كانت أيضاً جزءاً من هذا السياق الحضاري، ولو أنها كانت موطن الكُرد. ولو أخذنا كردستان كوحدة تحليلية لما أمكننا الحديث عنها بعيداً عن ذلك السياق الحضاري المسلم الذي كان الكُرد جزءاً منه ومن أسباب قيامه واستمراره. ولقد كانت الانتماءات القومية في ظلّ الحضارة المسلمة لونهاً خاصاً ضمن إطارٍ جامع أكبر، ولم تكن انتماءات لاغية للانتماء الديني الأكبر. لم يكن الانتماء القومي إلا طبقة من طبقات الهوية المتداخلة، تتعلّق بالمعاش اليومي أكثر من تعلّقها بالمخيال والهوية.

⁽⁸⁴⁾ Hawley, Charles. "DNA Shows Genetic Diversity: Find Refutes Scandinavian Racial Purity Myth".

<http://www.spiegel.de/international/europe/0,1518,559284,00.html>

ومما يلاحظ أنّ خرائط كردستان الكبرى المنتشرة في المخيال الكردي تتقاطع في مساحات واسعة جداً مع أرمينية الكبرى في المخيال الأرميني، كما تبين الخريطتان المتجاورتان، والفرق بينهما هو أن الخريطة الكردية لها امتداد نحو الجنوب باتجاه العراق في حين أن الخريطة الأرمينية لها امتداد أكبر في المساحات التركية. ومصدر انقذاح هذا النوع من الفهم الذي يبالغ في حدود الأرض التاريخية أنه يعتمد أقصى انتشارٍ تاريخيٍ لقومٍ ما، وتصبغ الأرض التي حَلَّوا بها يوماً على أنها جزءٌ لا يتجزأ من الوطن الأم، وكأنّ هذه الأرض كانت دوماً خالصة لهم من دون الناس.

خريطة رقم 3: تشارك المساحات التي تدعى أنها جزء من كردستان الكبرى وأرمينيا الكبرى:



وإنّ الهويات القومية تُبنى وتُنشأ إنشَاءً، بمعنى أنّ الحوادث التاريخية العظام –ولا سيما التي تضمنت آلاماً– تقدح أمل بناء وطنٍ قوميٍّ آمن، ويُقنع الناس أنفسهم أنّ مثل هذا الكيان الصافي المختصّ بهم كان دائماً موجوداً وعمراً بالمشاعر القومية وأنهم عاشوا فيه عيشة سعادة وسلام ورغد⁽⁸⁵⁾.

إنّ تقليب النظر في الترتيبات الإدارية المناسبة ينبغي أن يستند إلى واقع التوزّع الديمغرافي للکرد، لا إلى الحلم القومي، بغض النظر عن شرعية هذا الحلم وعمقه عند أصحابه. ومرة ثانية تبرز اللامركزية على أنها حلّ ناجع. والواقع أنّ نوعاً ما من اللامركزية هو ترتيبه يحتاجها المجتمع السوري بكرده وغير كرده لعدة أسباب: (1) لأنها تراعي تعددية المجتمع السوري:

(85) لتعمق في فكرة المخيال القومي الذي يُصبغ على الماضي، انظر: بندكت أندرسن. الجماعات المتخيّلة. دار قدّمس، 2010.

(2) وتخفف من احتكار القرار في مركزٍ منقطعٍ عن حاجات الناس؛ (3) وهي أدعى لاستثمار الجهود المختلفة والإمكانات المحلية. ولا يخفى أنّ كلّ هذا مرهون بانتهاء الصراع على أرض بلاد الشام، وهو الأمر الذي لا نرى بوادره بعد. أما عن طبيعة هذه اللامركزية ومداهما ففيه تفصيل كبيرة، كما أن تحقّقها لن يكون إلا جزءاً من تفاهات دولية قد تكون عادلة أو جائرة.

4. المطلب الإثني والمصلحة العامة

ليس الإشكال في تأكيد الكُرد على أنّهم قومية متميّزة عن العرب، وإنما يقع الإشكال عندما يتمّ طرح هذا وكأنّه لم يكن بين الكُرد والعرب روابط مشتركة، وكأنّ تاريخهما لم يتطورا معاً وفي سياقٍ حضاري واحد. وكثيراً ما يكون إسهام قومٍ من الأقوام إسهاماً من خلال حضارة ذات إطار أوسع من الإطار القومي. وسبق أن أشرنا إلى اختيار كُرد سورية كتابة الكُردية بالأحرف اللاتينية. وإذا كان هذا مفهومٌ من باب ردّ الفعل على الحرمان الثقافي السابق باسم العربية فإنه يضعف الأواصر بين الكُرد ومحيطهم العربي وإن كان يفتح مجالاً أوسع لتفاهم مع الترك⁽⁸⁶⁾.

ولنعالج مسألة جزئية تثير الخلاف ولنحلّل كيف ينظر إليها مختلف الفرقاء، ألا وهي الاسم المستقبلي لدولة سورية الحرّة. فيصّر الخطاب الكردي على أن اسم البلد ينبغي ألا يكون الجمهورية العربية السورية وإنما سورية. وبالمقابل هناك من يتبنّى فكرة حق الأكرية في ترجيح الخيار وأنّه ليس لِعُشر السكان أن يفرضوا رأيهم في ذلك. ويجلب بعضهم مثال ألمانية وتسميتها باسم القبائل الجرمانية برغم أنّ الألمان اليوم يشكّلون ثمانين بالمئة من السكان، وكذا تسمية ماليزية بذلك الاسم برغم أنّ العرق الملاوي يشكّل ستين بالمئة من السكان الحاليين (وكانت النسبة أقل من ذلك عند التأسيس). كما أنّ الاسم المركّب لسورية لا ينفي عنها الصفة السورية ولا يسميها باسم قبيلة عربية، وإنما يزيد على اللفظ صفتين مأمولتين: تأكيد جمهورية نظامها السياسي، وتأكيد رسالة الخلاص من التشرذم والعداء البيئي العربي. وإذا كان الكُرد يطمحون بكيان كبير اسمه كردستان، فلماذا يكون هذا الاسم مقبولاً مع أنّه سيكون أكثر من عشرة بالمئة من سكان هذا الإقليم غير كُرد؟

(86) للتفصيل في البعد السياسي للمسألة اللغوية، انظر: عقيل سعيد محفوظ. الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية. المركز العربي

للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.

وثمة من يؤكد أن الدولة السورية مثلت قلعة الفكرة العربية في مواجهة الاستعمار، فكيف يمكن أن نسلخ عنها هذه الصفة. وسورية من غير عروبة تصبح هزيلة في ثقلها الإقليمي، وتصبح مثل لبنان منطقة تنازعٍ للألانات الملية الإثنية. وهناك آخرون يؤكدون أن الانتقاص من العمق العربي يتحوّل ألياً إلى انتقاصٍ من العمق الإسلامي للمنطقة.

إنّ المقصود من التطرّق إلى هذه النقطة الجزئية الرمزية تجاه اسم سورية لفت النظر إلى مسألة أكبر، وهي أنه يمكن أن توجد مصلحة وطنية كبرى تتحسّس الأقليات من بعض تمظهراتها. ومعلومٌ أنه اتخذ شعار "المصلحة الوطنية" غطاءً للتحيز الإيديولوجي وللممارسات النفعية من قبل أنظمة الحكم، لكن هذا لا ينفي وجود مصلحة كبرى حقاً. بل إنّ الأمم الناضجة هي التي تركز على أولوية المصالح الجمعية الكبرى. ونشير هنا إلى أن كثيراً من الناس في بلادنا ينساقون وراء التنقيح الليبرالي المتمحور حول الحريات الفردية والخصوصيات الشخصية، ولكنّ هذا التنقيح في بلاده لا يمسّ المصالح الأساسية للدولة التي هي أصلاً دول متمكّنة إلى حدّ بعيد، خلافاً لما هو في البلاد الناشئة التي لم تحقّق مداها الطبيعي من النمو. إنّ التدنّع بالمصلحة الوطنية أمر، ورفض السلوك الأقلوي شيء آخر. وطالما قاد السلوك الأقلوي إلى فتح الباب للقوى الدولية للولوج والعبث بالمصالح العامة. ونشير هنا إلى أنّ أول كتاب ألف عن الأقليات في البلدان العربية كان عملاً حرّره باحثان إسرائيليّان يشتغلان في جهاز المخابرات. وضمّ الكتاب حالة الأمازيغ في الجزائر والکرد في العراق والشيعية في البحرين والقطب في مصر والموارنة في لبنان وغير المسلمين في السودان والعلويين في سورية. وكان سؤال احتمال انفصال هذه الأقليات حاضراً في فصول الكتاب⁽⁸⁷⁾. ونرجو عدم حمل إيراد هذه الملاحظة محمل التخوين، إذ أن المقصود منها هو الإشارة إلى أن هنالك قوى خارجية تحاول استغلال التناقضات الداخلية في مجتمعاتنا.

الأمم الناضجة هي التي تركز على أولوية المصالح الجمعية الكبرى

وتأكيدنا على أنّ ثمة مصلحة كبرى أمرٌ يتجاوز الاحتفاء الرمزي. ومن ناحية عددية، هنالك أكثر من ثلاثمئة مليون عربي بحجم هو أكبر من عشر أمثال حجم الكتلة الكردية، فلا يستقيم أن تُعتبر الوحدة الكردية حقاً بدهياً والوحدة العربية غير ذلك، مع كل تحقّظنا على الطريقة التي طُرح فيها مشروع الوحدة العربية في تلك الأيام⁽⁸⁸⁾. ومن المنظور العالم ثالثي، للكتلة العربية بحجمها الضخم أهمية كبرى في وجه الدول المسيطرة. كما أنّ أرض العرب ممتدة على ضلعين من أضلاع البحر الأبيض المتوسط لطول يزيد على خمسة آلاف كيلو متر، ولهذا قيمة كبرى من المنظور الجيوسياسي، ولا سيما أنّ

⁽⁸⁷⁾ Orga Begio and Gabriel Ben-Dor, Eds. *Minorities in the Arab World*. London: Lynne Rienner Publisher, 1999.

⁽⁸⁸⁾ في سعي جمال عبد الناصر إجراء وحدة بين الجمهورية العربية المتحدة والعراق، وقف القوميون العرب في صفّ عبد الناصر في حين وقفت أحزاب عراقية في صفّ عبد الكريم قاسم (الحزب الديمقراطي الموحد لكردستان، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الوطني الديمقراطي)، وكان موقف حزب الباطني السوري متطابقاً مع موقف الباطني العراقي (الحزب الديمقراطي الكردي) الراض للوحدة. انظر البوتاني، وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية، مصدر سابق، ص 566.

هذه السواحل تقابل البلدان الأوروبية. وإذا أخذنا بعين الاعتبار وجود إسرائيل في أرض فلسطين، ظهرت الأهمية الخاصة للبعد العربي.

وفي صدد مناقشة هذه النقطة المحددة، عليّ الإشارة إلى أنّ خيارى الشخصي هو أن يكون اسم سورية هو الاسم عشية الاستقلال (سورية) وبلا إضافات، مع أنه ليس عندي شكّ بالأهمية الثقافية القصوى للسياق العربي وعلاقته المصيرية وعمقه الحضاري. وسبب اختياري هو رغبة البعد عن طنطنة الشعارات.

إنّ الإشكال الرئيس لطرح الأحزاب الكردية كما تطوّر مؤخراً هو أنه لا يبقى مساحةً مشتركةً واسعةً مع بقية الشعب السوري. وكما جرى التنبيه إليه مراراً، التأكيد على المساواة في الحقوق أمرٌ مطلوب على المستوى الإداري للدولة، وإذ تساعد المساواة على نشوء صيغة تعايشٍ تتراح إليها النفوس، غير أنها ليست كافية بذاتها كأساسٍ لقيام الأمة. وإنكار الخلفيات المرجعية لثقافة بلاد الشام في خطاب الأحزاب الكردية، ترتسم صورةً انعزاليةً لموقع الكُرد في المجتمع الكبير. ومن ناحية ثقافية، ثمة حاجة أن يتحسّس العرب والشعب السوري عامةً الظلم الذي نال الكُرد، ومناخ الثورة فسخ هذا المجال، وينبغي أن يرافقه من جهة الكُرد غياب توجيه الاتهام نحو الآخر، فلم يكن العرب كشعبٍ مصدر الظلم، وإنما هي إيديولوجيات بارث ومضت وثارث عليها الثورة، وأنظمة حكمٍ طغيانية ظلمت كلاً من الكُرد والعرب بالوسائل والآليات نفسها.

وصحيح أنّ الكُرد قد حُرّموا دولةً خاصة بهم، لكنّ الدول التي حصل عليها العرب لم تكن من خيارهم ولا هم رسموا حدودها وقرّروا مكوثها السكانية؛ بل كان في تأسيس الدول القطرية إزهاقاً للأمال العربية. وبعبارة أخرى، لقد حيل بين العرب وتحقيق حلمهم القومي مثلما حيل بين الكُرد وحلمهم القومي.

وإنّ التحليل الرصين ليستحضر التاريخ بالقدر الصحيح، وفي هذه الدراسة استحضرت حوادث تاريخية من ناحية ما أسّست للواقع المعاصر. ولقد أخذت هذه الدراسة بعين الاعتبار قيام القوى الاستعمارية بعدم تأسيس دولةٍ للكُرد وتفريقهم بين أربعة بلدان. كما استحضرت حالة التهجير والتنكيل الذي نزل بالكُرد إثر استيثار القومية التركية التي نبذت الروابط الدينية التي كانت تربط التُرك بالكُرد والكُرد بالعرب والعرب بالتُرك بما في ذلك تجريم تعلّم اللغة العثمانية، وما تبع ذلك من ظهور نزعاتٍ عسبوية عربية. أما الذي لا يصحّ فهو الاتكاء على الحوادث الأليمة لهذه الحقبة وخلعها على تاريخ الكُرد كأمة. وإنّ مخيال إمكانية عيش الكُرد عيشة رغدٍ أمةً قوميةً خالصة غير مختلطٍ بها قوميات أخرى، أو أنها القومية المحرومة على امتداد التاريخ... هذا المخيال هو كذا صورة لـ "أمة متخيلة"، وليست صورة الحقيقة المعاشية.

فلم تكن كلتا هاتين الحالتين القطبيتين هما الناظم الغالب، حيث شكّل الكُرد جزءاً ملتصقاً مع باقي الأمم في بوتقة الحضارة المسلمة، وإن كانت الأرض التي عاشوا فيها مسرحاً تلاقت فيه قوى الإمبراطوريات وتصادمت... فهذا هو حال المشرق وبلاد الشام عامة.

ولا مرأى في أنّ الخطاب القومي العربي الذي اصطبغ بصبغة عنصرية عربية ازدادت إشكاليته بعدما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى سدة الحكم سنة 1963 وَاغتصب السلطة وأرسى نظاماً دكتاتورياً، وإن كان لذلك الخطاب وجود سابق. ونسارع إلى القول إنّ هذه الحقبة هي التي استهلّت أيضاً وقوع الظلم على العرب كمواطنين تحت أنظمة ذات إيديولوجيات صلبة وحكمٍ عسكريٍ بغيضٍ وتدخّلٍ لأجهزة الاستخبار في حياة الناس. فكم من الحيف إذاً أن ينسب الخطاب السياسي للكرد الظلم الذي وقع عليهم إلى العرب والعروبة، وإن تسمّى باسمهم.

ولا خلاف في أنّ التجربة السياسية للكيانات العربية الناشئة بعد الاستعمار كانت تجارب مخيِّبة للأمال. غير أننا لو سمحنا لأنفسنا إعادة تركيب حوادث التاريخ وافترضنا أنّ المستعمر لم يرجع عن وعده وأسس دولةً للكرد... لو قمنا بهذا الافتراض، هل كان متوقعاً أن تنشأ دولة كردية ديمقراطية؟ كلّ القرائن تشير إلى عكس هذا، والإيديولوجيات القمعية ذات الخلفية الماركسية التي تبناها حزب البعث العربي الاشتراكي هي مشابهة للنسق الفكري لغالب الأحزاب الكردية. وليس رجماً بالغيب أن يُقال إنّ تلك الدولة الكردية المفترضة يغلب أن تشابه التجربة الناصرية في مصر، وسرعان ما تقع في أسر الاستبداد العسكري الاستخباري. وما نشوء الأحزاب الكردية على النحو الراديكالي والاستحوادي، وتحكّم الروابط العشائرية في الحياة السياسية إلا إشارات راجحة إلى ذلك الافتراض. وإنّ الحزب الكردستاني الذي تأسس سنة 1956 ليشبه حزب البعث في هيكلته ونمط إيديولوجيته، وهو النمط الذي سبغ كل الأحزاب القومية في تلك الفترة.

وإذا انتقلنا من الماضي المفترض إلى الواقع الحالي، لا بدّ من الإشارة إلى إشكالية نمو نفوذ حزب الـPYD⁽⁸⁹⁾. وإذ أنّ الخيار الحزبي للكرد هو أمرٌ راجعٌ إليهم، إلا أنّ طبيعة هذا الخيار تؤثر على خيارات الآخرين نحوهم بسبب طبيعة السلوك السياسي المتوقع. وإذا برّنا للحزب راديكاليته لأسباب تاريخية، فإنّ فرض نفسه بقوة السلاح حديثاً وكتبته للحزبات في المناطق التابعة له أمرٌ يثير القلق عند جيرانه وتجاه مستقبل سورية، وتجاه مستقبلٍ متخيّلٍ لكردستان أيضاً؛ وعند ذلك يصبح الخيار الخاص للكرد شأنًا عامًا، إذ يترتب عليه تبعاتٌ خارج حدود الحيز القومي الخاص.

⁽⁸⁹⁾ Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria. International Crisis Group, *Middle East Report*. No 151: 8, May 2014.

خامساً: ملامح مقترح

في مخاض الموضوع الشائك الذي ناقشناه، والذي تعتلجه العواطف كما تكتنفه الأفكار، أسمح لنفسي التقدم بملامح رؤيةٍ نحو القضية الكُردية، رؤيةٍ شديدةٍ الواقعية تتلمّس مستقبلاً يحدوه السلام. ومن حسن الطالع أنها تتلاقى مع رؤيةٍ كرديةٍ أشرنا إليها في هذه الدراسة.

ونقترح لحالة كُرد شمال سورية نظام حكمٍ ذاتيٍّ على مستوى البلديات، لا على صعيد المحافظة ولا على صعيد الولاية، ونطلق على هذه الترتيبية الإدارية مصطلح "الفدرالية المحليّة التعاقدية". وفي هذا النموذج يكون للوحدة الإدارية صلاحياتٍ واسعة بكل أمرٍ لا يمسّ الوحدة الأكبر (سورية) ولا يزاحم كياناتها المتعدّدة التي يُرجّح أنه سوف يبقى بينها تمايزٌ لفترةٍ ما.

فيضطلع الكُرد بكافة شؤونهم المحليّة في المدن والبلدات التي هم فيها أغلبية ساحقة، مثل المالكيّة و قامشلو/القامشلي و كوبانة/عين العرب و عفرين. وعلاوة على امتلاك الإدارة للصلاحيات المعتادة في البلديات وفي أنظمة الإدارة المحليّة، ليس هنالك مركزٌ أمرٌ ترجع إليه في شؤون تسيير الحياة: قضايا التمويل والصحة وتوزيع المياه إلخ...، وعلى رأس ذلك إدارة شؤون التعليم واستعمال اللغة الكردية وغيره من الوجوه الثقافية. كما تتبني هذه الوحدات قوانينها المحليّة الخاصة بها، بما في ذلك حقّ فرض ضرائب محليّة تُصرف على المحلّة حصراً. كما تقوم بإنشاء جهاز شرطة خاص بها. وبرغم عدم حيابة الوحدات الإدارية في هذه المنظومة على صلاحياتٍ سيادية، إلا أنه باعتبار الوضع المرحلي للأرض السورية يعطى للكُرد حقّ الاحتفاظ بميليشيات كُردية للحراسة والحماية داخل محلاتهم، إلى أن يستقرّ الوضع في أرض سورية عامة ويزغ نظام حكمٍ ما قادرٍ على التنسيق بين الكيانات بعدما تراجعت جيوب النفوذ المتعدّدة، وإلى أن يتمّ امتصاص أفراد الكتل المسلحة المختلفة في النشاط الاقتصادي كي لا يتحوّلوا إلى عاملٍ مثبّطٍ للتطور الديمقراطي.

ويمكن لهذه الوحدات المتفرقة أن تنشئ مجلساً موحداً لها في شتى الأمور وتفوضه بما شاءت من صلاحيات. فمثلاً، يمكن أن تؤسس الوحدات الكُردية المختلفة مجلساً للتعليم الكردي يقوم بوضع المناهج. ويمكن أن تُنشئ وحدة للتنمية الزراعية، ينضم إليها من شاء من الوحدات الكردية؛ غير إن عدم إلزامية الانضمام هي من سمات هذا النموذج. ومن الأسباب الداعية لذلك توفير المرونة للوحدات لاستئناف الحياة، ولا سيما أنّ حال المناطق السورية على ما هو معروف من دمار وترهّل، فلربما ارتأت وحدةً ما أو اضطرت إلى أن تنظّم أمر مواصلاتها أو مائها أو نفاياتها مع وحدةٍ قريبة منها كردية أو غير كردية. وتُعتبر التعاقدية خصيصاً أساسيةً لهذا النموذج لأنّ الاستقلال التامّ في الخدمات وحاجات الحياة غير متصوّر. فمثلاً، في مجال التمويل وتأمين الأغذية لا بدّ أن نعطي بلدة عفرين مرونةً في تأمين ما يلزمها من الأقوات وبأسعارٍ مواتيةٍ وألا تُلزمها بألويات السوق في المالكيّة، فالنشاطات المعاشية في عفرين مرتبطة بحلب وأعزاز ودراة عزة. وفي مجال الزراعة، تعتمد السقاية على الموارد المائية القريبة من البلدة، ويغلب لهذه الموارد أن تمرّ في مواقع بينها اختلاف إثني/مليّ. وفي مجال الصحة، ربما ينتشر مرضٌ ما في منطقة مما يدعو إلى التنسيق مع وحداتٍ مجاورة غير كردية. وفي

مجال المواصلات خارج البلدة، لا مندوحة عن التعامل العابر للقوميات، تنظّمها صيغٌ تعاقدية هي أقرب لعقود الشركات الخدمية.

وتملك هذه الوحدات السيطرة على الموارد الطبيعية في المساحات التي يجثم فوقها بشرٌ ضمن الحدود المعروفة للبلدة والقرية وما انتهى إليه العمران. أما ما تجاوز ذلك من موارد طبيعية واقعة بين المدن والقرى الكردية وغير الكردية وفي مناطق الاختلاط السكاني فيُطلب التوزيع العادل لعوائدها بحسب عدد السكان وتخصيص جزء وافر منها لتنمية المناطق المهملة المنسيّة.

وخلاصة، ترتكز المنظومة على ثلاثة أسس: (1) الإدارة الذاتية لكلّ محلة في شؤونها الداخلية، إدارةٌ تباشرها ولا ترجع إلى غيرها إلا إذا اختارت ذلك؛ (2) صيغ توافقية بين المحلّات الكردية تدخلها الوحدة اختياراً منها، ولربما يكون لوحدة اتفاقان اثنان مع وحدةٍ ما وعشرة اتفاقات مع وحدةٍ أخرى؛ (3) صيغ تعاقدية بين كلّ من المحلّات الكرديّة مع وحدات غير كردية، تعتمد على تقدير الوحدة لمصلحتها.

أما كردستان العراق، فنقدّر أنّ الصيغة المثلى لها هي علاقة كنفدرالية مع العراق وليس الاستقلال التام. وذلك لأنّ الصيغة الكنفدرالية تخفّف الأعباء الدفاعية عن الإقليم الكردي، كما تُبقي له رئةً اقتصاديةً ومنفذاً بحرياً جنوبياً إلى جانب الممرات الشمالية من الناحية التركية. ومن مصلحة هذا الإقليم أيضاً أن يكون على علاقة جيدة مع الطرف السوري.

أما الكرد في تركيا فالحلّ العملي بتقديرنا هو متابعة خطوات الحصول على صلاحيات إدارية خاصة بمناطقهم، غير أنّ هذه الصلاحيات تبقى متساوقة مع الأولويات التي تحددها أنقرة من جملة إدارتها لدولة إقليمية ذات ثقل. أما في إيران فالأمر يحتاج اجتماع مخيال مهاباد مع مخيال الأحواز، وعلى كرد إيران الانتظار لعقدٍ ونيّف لتقوم ثورة مشتركة مع العرب، إذ لا يتوقع في غياب ثورة جادة – وإن كانت سوف تُقمع بلا هوادة – حدوث كثيرٍ من التغيّرات في صالح الكرد في أرض فارس.

وأخيراً أقول، لا معنى لإيراد مزيدٍ من التفصيل في هذا المقترح ما لم يكن ثمة تقبّل مبدئي له من قبل الكرد أصحاب الشأن، ومن قبل جيرانهم الذين يحيطون بهم.

خلاصة

كثيراً ما عصفت العوامل الجيوسياسية بحياة الكُرد، سواءً أكانت الجبال التي جعلت تشكيل كيانٍ سياسي موحدٍ أمراً ليس باليسير، أو السكنى على أطراف الإمبراطوريات التي جعلت المجتمعات الكردية تتعرض للصدمات المتتالية. ولم يكن العرب ككتلة بشرية ولم تكن العروبة المسلمة كمضمون ثقافي هما مصدر الظلم الذي تعرض له الكُرد، وإنما سلوك حكومات ديكتاتورية إلى جانب سياسات القوى الدولية والإقليمية. واليوم تهبّ الرياح الجيوسياسية في مصلحة الكُرد لتقرّبهم من أحلامٍ كانت أشبه بالمحال.

ونقول إنه لا يستقرّ اجتماعٌ إنسانيّ إذا لم يتمّ علاج الأوضاع الظالمة ووضعها على سكةٍ عدلٍ. ولقد أصاب كُرد شمال سورية ظلمٌ كثيرٌ في القرن الماضي، وثمة حاجةٌ لأن يتمّ استشعار هذا الظلم في الثقافة السورية. وكما جرى البسط فيه، الظلم الذي وقع على كُرد الشمال كان ظلماً خارجياً في أساسه، ثم كان جزءاً من نظامٍ استبدادي ظلّم جميع السوريين ونال منه الكُرد نوعاً خاصاً. وليس ثمة شكٌ في أنّ الثورة السورية فتحت للكُرد فرصاً كانت مغلقة فتعاظمت الآمال. والمتوقع أن تُنتج الأمواج الإقليمية المتضاربة تغييراً في وضع الكُرد يقرّبهم مما كانت تصبو إليه أحزابهم وتحول دونها الظروف الداخلية والتوازنات الدولية. وفي سورية تصدّع الرابط السياسي للدولة، ولا بدّ عند التأسيس لواقع جديد من أن يكون أكثر عدلاً وأن يستجيب إلى آمال وأحلام مختلف مكوّنات الشعب السوري قدر الإمكان. غير أنّه ما كان لحلمٍ مّليّ أن يبلغ منتهاه، فلغير الكُرد أحلامٌ وآمالٌ أيضاً. وإذا كانت قد اختلّت المعادلة القديمة للتوازن الدولي، فلا يعني ذلك أنّه لن يحلّ محلّها معادلةٌ جديدة تؤثر على الخيارات الممكنة.

وتعيش القضية الكردية اليوم سياقاً إقليمياً نتجت عنه آثار حاسمة. فحيث يشعر كُرد الشمال أنّ لهم قصة منفصلة مخصصة في الظلم، وأنه كان لهم انتفاضة أخرى مبكّرة جعلت تعاملهم مع الثورة مختلفاً، فإن هذا يوجههم نحو خياراتٍ سياسيةٍ خاصة. كما أنّ تطوّر الأحداث داخلياً من ناحية تفكّك السلطة المركزية، وتطوّرها خارجياً من ناحية وضع كُرد العراق، والاتفاق التركي الكردي في تركيا والتفاهم التركي الكردي في العراق... إنّ كل هذه التطورات فرضت واقعاً جديداً على الخارطة السورية وعلى تشكيلها السياسي، وفتحت لكُرد الشمال فرصةً نادرة تمكّنهم من الدفع بمطالبهم الحزبية بغض النظر عن مدى أحقية هذه المطالب. فإن استُغلت هذه الفرصة لإحلال وضعٍ عادل، بشرّ ذلك بالاستقرار في المستقبل، أما إذا تمّ اقتناص هذه الفرصة بتمحورٍ حول الذات، فإنّ ذلك يضع بدور الشقاق في المستقبل.

ولا بدّ من التذكير بأنّ هذا البحث كان منسجماً مع منطقته الداخلي في رفض التفوق القومي سواءً أكان عربياً أم كردياً. ومهمّ جداً أيضاً ألا نخلط بين الانتماء الهويّ المّلة/إثنية ما والشعور بماضيٍ تليدٍ أو بعداباتٍ وآلامٍ من جهة، والانتماء القومي (أو القومي/العربي) بالمعنى الأوروبي الحديث من جهة أخرى؛ والأول هو فطريّ والثاني هو إيديولوجي. وإننا لنعيش في عصرٍ عولمي يترافق فيه وجود الهويات الخاصة الصغيرة مع هويات أكبر، وتتقاطع هذه الهويات وتتمازج وفق أنسقة متعدّدة

وبحسب الحال. ولذلك فإنّ تخيّل إمكانية حبس المجموعات البشرية في حُجْرٍ ضيقة أمرٌ لا يستقيم مع روح العصر وواقعه، وليس في صالح هذه المجموعات أيضاً. وعلينا دوماً أن لا ننسى أنّ ما يجمع شعوب المنطقة أكثر مما يفرقها، وأنّ ما تتخالف فيه هو تنوّع يمكنه التعايش.

ونلخّص هنا بعض أهمّ النقاط التي انتهى إليها البحث:

- لقد ظلم تاريخُ المنطقة الكرّدَ بسبب عوامل دولية وإقليمية وجيوسياسية.
- وساهمت الإيديولوجيات القومية التركية والعربية في تأزيم وضع الكرّد، ويصحّ في تشكّل القومية الكردية بعد الحرب العالمية ما يصحّ في كلّ الإيديولوجيات القومية.
- ويشعر الكرّد بعمق الحيف الذي وقع بهم، فهو ظلّمٌ أنكر أخصّ خصوصياتهم، ألا وهي الوجود المعنوي الثقافي واللغوي. وحرّيّ بالكرّد أن يضعوا حدوث ذلك في سياق السلوك الاستبدادي للأنظمة الحاكمة.
- وإن إهمال الحكومات السورية المتعاقبة للريف عامة وللأطراف ضاعف مشاكل ومعاناة شرائح واسعة من الشعب السوري بما في ذلك الكرّد.
- لقد أتاح مناخ الثورة فرصةً للتعرف على مشاكل الوطن، وفتح ملفّات كانت مغيّبة. وإنه حرّيّ بكلّ فئات الشعب السوري أن يطلّعوا على تاريخ الكرّد ويسمعوا قصّتهم ويتعرفوا على آمانياتهم.
- ومن حسن الحظّ أن ليس ثمة كرهٌ تجاه الكرّد في الثقافة السورية، والمسألة الكردية ليست مسألة نزاعٍ بين عربٍ وكرّد.
- ولا بدّ من إدراك أنّ القضية الكردية تتركّز في إشكالية كُرد الشمال خصوصاً. وحيث أنه لم يحصل تهجيراً للكرّد أو تدميراً لقراهم بيدٍ سورية، فإن ذلك يبشّر بإمكانية أكبر للتفاهم في المستقبل.
- إنّ كثرة الاتكاء على آلام الماضي ليس مجدداً، فالآلام التي يتجشّمها الشعب السوري بعد الثورة ما زالت تتعاظم وتحجب ما سبقها.
- إنّ انحصار الكرّد تاريخياً بين قوميتين حادثتين (الفارسية والتركية) ساهم في نوعية الهوية القومية للكرّد، إلا أن استنقاذ هذه الهوية لا يتحدّد ضرورةً بسكّنها في إطارٍ قومي صلد، ويمكن أن تؤطّر ضمن سياق وطني تعدّدي. والطرح القومي الخالص ليس من سمة عصر العولمة، إذ لا تسمح مراسي النظام العالمي بحمله أو الحفاظ عليه.
- ومن ناحية الإرث الاستعماري، حيل بين الكرّد وحلمهم القومي في تأسيس كيان مستقل، كما حيل بين العرب وحلمهم القومي بوحدةٍ بين أقطاره.
- ربما لا توجد ثقافة جرى الافتتات عليها مثل الثقافة العربية، كجملةٍ من الافتتات على الإسلام أو كمدخلٍ لذلك (وهذا الثاني ينعكس على عامة الكرّد أيضاً في نهاية المطاف)، ولم نشأ الخوض في ذلك برغم علاقته بموضوعنا.

- تتمتع الأمم الغنية حضارياً بسمة تعددية الانتماء الذي تتقاطع ألوانه ومهاراته وإبداعاته. وإن أرحب هوية لمنطقة المشرق وبلاد الشام التي تتضمن أراضي سُكنى الكُرد هي خلفية الحضارة المسلمة، وكونها هوية حضارية يعني أنها ليست دينية بالمفهوم التعبدي وإن كانت تتمركز في القيم العليا للإسلام.
- إن التنوع هو سمة الشعب السوري وطريقة حياته وطبيعة ثقافته، والمطلوب أن تناسب الطرق الإدارية هذا التنوع وترعاه.
- وليس ثمة خلاف بين القوى السياسية في أنّ اللامركزية الإدارية هي سمة ضرورية لمنظومة الحكم في سورية المستقبل. غير أنه حدث إسفاف في ذكر التعددية أبعدها عن مفهومها العلمي والعملي، فلا بدّ من التأكيد أيضاً أن هنالك مشتركات عميقة بين أطراف المجتمع السوري.
- وعقد المواطنة ضروري من أجل العيش المشترك، لكنه غير كافٍ للاستقرار. فصحيح أنّ المساواة القانونية بين جميع المواطنين أمرٌ لا بدّ منه ولا خلاف فيه، إلا أنّ الشعب السوري، بفئاته وتوجهاته المختلفة، يعيش مرحلة انتعاشٍ للهويات واكتشافٍ لها وإعادة لتشكيلها، مما يحتمّ معالجة مقتضياتها على الصعد السياسية والإدارية والثقافية.
- وإنّ محاذرة الفخاخ الطائفية لا يبرّر شجب الهويات الخاصة، ما دامت هذه الهويات قابلة للتأطر في إطار أوسع ولا تُنصّب نفسها هوية سيّدة مستأسدة.
- والاستجابة العفوية للمطالب الثقافية واللغوية للكُرد هي مفتاحٌ للتفاهم، وليس ثمة ممانعة لعموم تلك المطالب، ولا بدّ أن يضمنها الدستور كحقوق أساسية.
- لا يستقيم للدستور الجديد أن ينصّ على تعويض مكوّن سوري مخصوص دون آخر، فمن ذا الذي لا يستحقّ تعويضاً. ولا يُعقل إلا أن يبدأ التعويض بمن كان آخرهم تأدياً.
- واللغة المطلوبة للحقوق مُقعدة لشعبٍ ينهض من كارثة، ولغة القيام بالواجب هي التي ينبغي أن تتصدّر، وهذا لا ينافي حفظ الحقوق أو التعويض إن سمح الطرف.
- يمكن للامركزية الإدارية ضمن نظام ديمقراطي يتميّز بالفصل بين السلطات أن يلبيّ معظم مطالب المواطنين الكُرد واحتياجاتهم العملية.
- وإذا افترضنا تشكّل لامركزية سياسية ضمن صيغة فدرالية، فإنها تحقّق حلماً كردستانياً في محافظة الحسكة فحسب. وضمن المعطيات الحالية وباعتبار التوزّع الديمغرافي لا يمكن أن تتطابق الولايات المتعدّدة لسورية الفدرالية مع أيّ مكوّن ملّي/إثني واحد.
- وإذا تمّ اعتماد نظامٍ فدرالي في سورية فسيكون هنالك سجلاً طويلاً في تحديد طبيعة سلطة المركز، والحدود الجغرافية للولايات، ولا تصلح الحدود الحالية للمحافظات أن تكون هي حدود الولايات الجديدة، ولا ينفكّ ذلك عن ضغوطٍ إقليمية.
- وإذا حدث حكم ذاتي لمنطقة ذات كثرة كردية، فإنّ ذلك سيضعها أمام خيارات معقّدة جداً من ناحية تركيبها السكانية وعلاقتها مع جيرانها وقوى هي أكبر منها.

- وفي سياق التنافس الإقليمي الحاصل، ثمة قوى تصبّ في غير صالح مستقبلٍ حرٍّ للبشر الذين عاشوا يوماً في سورية، ولا بدّ أن يؤخذ هذا بعين الحسبان عند مناقشة الصيغة السياسية الجديدة لسورية، فليست الدعوة لرعاية المصالح الكبرى للشعب السوري تهرباً من المسؤولية، إذ لا بدّ أن يراعي تحقيقُ المصالح الفئوية تعزيزَ المصالح العامة المشتركة أو عدم الإضرار بها على الأقل.
- وإن انهمار الحدود بين سورية والعراق من جهة، والتحديات التي تعتبرها تركيا تهديداً لأمنها القومي من جهة أخرى، يدفع تركيا نحو تسوية شاملة للقضية الكردية بشكل قد يحسم المسألة الكردية السورية بعيداً عن أي توافق بين القوى السياسية السورية (المعارضة)، ويرشّح أن تحذو مناطق كردية في شمال سورية –وبالتدرج– حذو كردستان العراق، بغض النظر عن الحقائق الديمغرافية أو التاريخية أو المصلحة السورية الآنية.
- التغيرات الداخلية في الجسم الكردي في غاية الأهمية. واستشراف المستقبل الكردي يدلّ على أن القومية الكردية سوف تتراجع بعد توفّرها الحالم الحالي. التراجع هذا يتوافق مع رحيل النخب القومية اليسارية وحلول نخب أكثر اتصالاً بالعالم بعد أن غمرت مدن الكرد منتجات السوق العالمية ورغبة الاستهلاك وتحسين الوضع المعاشي. ويمشي هذا مع تزايد التوجه الديني المحافظ واستعدادة صلاح الدين على حساب أوجلان. وبحكم الطبيعة اللغوية، سيجد الكُرد أنهم مشدودون إلى الترك الذين اعتبروهم يوماً عدواً تاريخياً. والمأمول أن يفضي ذلك –مع مرور الزمن– إلى انسجام أكبر مع إخوانهم العرب أيضاً.

كلّ الدلائل تشير إلى تغيّر في وضع كُرد الشمال باتجاهاتٍ فيها درجة أكبر من الاستقلالية. وإنّ الصيغة التي سيتمّ فيها تحديد علاقة كُرد الشمال بباقي نسيج الفئات التي تسكن الأرض السورية هي جزء من الولادة الجديدة للأمة في منطقة المشرق، وهو أمر يتعلّق بالهويّات ولا يقتصر على البُعد السياسي وإن كان يمرّ به. وإنّ الألام التي رافقت التطورات منذ اندلاع الثورة لهي جزء من منعطفٍ تاريخيٍّ كبير. وتهيب بنا هذه الألام أن نوّسّ لواقعٍ جديدٍ مبنيٍّ على أسسٍ سليمةٍ تشدّها الرؤية البعيدة، وليس النظرة الحاضرة القاصرة.

والله من وراء القصد

مازن موفق هاشم

2014-6-6

المراجع

- أوسي، هوشنك. [الصراع الكردي - التركي بين الحلّ السلمي وتجدد دورة العنف](#). معهد العربية للدراسات. 2013-1-23.
- أوسي، هوشنك. [حزب الاتحاد الديمقراطي والثورة السورية: سؤال الأجنحة والهوية؟](#) معهد العربية للدراسات، 2014-5-6.
- بندكت أندرسن. [الجماعات المتخيلة](#). دار قدمس، 2010.
- البوتاني، عبد الفتاح علي يحيى. [وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية: ملاحظات تاريخية ودراسات أولية](#). كوردستان: إربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر، 2001، ص 34.
- جمال باروت. [التكون التاريخي الحديث للجزيرة السورية: أسئلة وإشكاليات التحول من البدونة إلى العمران الحضاري](#). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة قطر، 2013.
- جميل، أحمد. "أمريكا العثمانية وسعادة العشائر". في عبد الفتاح علي يحيى البوتاني. [وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية: ملاحظات تاريخية ودراسات أولية](#). كوردستان: إربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر.
- زاده، حقي بابان، "الكورد وكوردستان". في عبد الفتاح علي يحيى البوتاني. [وثائق عن الحركة القومية الكوردية التحررية: ملاحظات تاريخية ودراسات أولية](#). كوردستان: إربيل، مؤسسة موكرياني للطباعة والنشر.
- عبد السلام، إسماعيل. [الحسكة من قعر الأهمال إلى هامش الثورة](#). صفحات سورية، 2013-1-13.
- عليكو، فؤاد. هل حزب الاتحاد الديمقراطي (PYD) حزباً كردياً؟ طباعة البريد الإلكتروني التفاصيل المجموعة: آراء، 2014-5-16.
- عليكو، فؤاد. [فدرالية كردية أم فيدرالية سورية](#). ورقة مقترح، 2007.
- محفوظ، عقيل سعيد. [الأكراد واللغة والسياسة: دراسة في البنى اللغوية وسياسات الهوية](#). المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013.
- مشروع حل القضية الكردية في سوريا. إعداد خور شيد عليكا و عبد الله كدو و كُرد زانا، 2014.
- موقع الكتروني. [الخابور للدراسات العامة](#)

Benedict Anderson. *Imagined communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism*. Verso: London, 1983.

Benjamin Thomas White. The Kurds of Damascus in the 1930s: Development of a Politics of Ethnicity. *Middle Eastern Studies*, Vol. 46: 6, 2010, pp. 901-917.

Bonine, Michael E. "The Kurds and Kurdistan: A Commentary". *Eurasian Geography and Economics*, Vol. 43: 4, 2005.

Bradshaw, David. "After the Gulf War: The Kurds". *The World Today*, Vol. 47:5, May, 1991, pp. 78-80. Published by the Royal Institute of International Affairs.

Brian Tierney. *The Idea of Natural Rights: Studies on Natural Rights, Natural Law, and Church Law, 1150-1625*. Wm. B. Eerdmans Publishing, 1997 .

John Finnis. *Natural Law and Natural Rights*. Oxford University Press, 2011.

Bulloch, John and Harvey Morris. "No Friends but the Mountains: The Tragic History of the Kurds". NY: Oxford University Press.

Burr, Malcolm. "A Note on the Kurds". *Journal of the Royal Central Asian Society*. Vol. 33:3-4, 2002.

Çirakman, Asli. *From the 'Terror of the World' to the 'Sick Man of Europe': European Images of Ottoman Empire and Society from the Sixteenth Century to the Nineteenth*. New York: Peter Lang, 2001.

- Elphinston, colonel W.G. "Kurds and the Kurdish question". *Journal of the Royal Central Asian Society*. Vol. 35:1, 2004.
- Eugene L. Rogan. Aşiret Mektebi: Abdülhamid II's School for Tribes (1892–1907). *International Journal of Middle East Studies*, Vol. 28:1, 1996, pp. 83-107.
- Federal Constitution of the Swiss Confederation, Status of January 2011, Article 39-4.
- Feldman, Noah. *The Fall and the Rise of the Islamic State*. NJ: Princeton University Press, 2012.
- Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria. International Crisis Group, *Middle East Report*. No.: 151: 8, May 2014.
- Flight of Icarus? The PYD's Precarious Rise in Syria. International Crisis Group, *Middle East Report* N°151, 8 May 2014.
- Gary C. Gabill. The Kurdish Reawakening in Syria. *Middle East Intelligence Bulletin*, Vol. 6:4, Apr 2004.
- Gunter, Michael M. "The Kurdish Spring". *Third World Quarterly*, 34:3, pp. 441-457, 2013
- Hawley, Charles. "DNA Shows Genetic Diversity: Find Refutes Scandinavian Racial Purity Myth".
<http://www.spiegel.de/international/europe/0,1518,559284,00.html>
- Horowitz, Donald L. "The Cracked Foundations of the Right to Ceded". *Journal of Democracy*, Vol. 14:2, 2003.
- Izadi, M. Columbia University, NY. http://gulf2000.columbia.edu/images/maps/Kurds_Distribution_in_Mid_East_sm.png.
- Jordi Tejel Gorgas. [The Constructions of the Kurdish Identity under the Influence of Orientalism, 1920-1945](#). The Kurdish Institute of Paris in partnership with Salahadin University and with the support of the Kurdistan Regional Government and of the French Ministry for Foreign Affairs. Iraq: Irbil, 2006.
- Jordi Tejel. *Syria's Kurds: History, Politics, and Society*. Routledge Advances in Middle East and Islamic Studies. NY: Routledge, 2009.
- Kurdistan Invest in Democracy, 2011*. An official publication of the Kurdistan Regional Government.
- Loizides, Neophytos G. "State Ideology and the Kurds in Turkey". *Middle Eastern Studies*, Vol 46:4, 513-527: 2010.
- Mango, Andrew. "Atatürk and the Kurds". *Middle Eastern Studies*, Vol 35:4, 1999.
- Meyer, Günter. "Rural Development and Migration in Northeast Syria", in *Anthropology and Development in North Africa and the Middle East*, Eds. Muneera Salem-Murdock and Michael M. Horowitz. Westview Press, 1990.
- Natali, Denise. *The Kurds and the State*. NY: Syracuse University Press, 2005.
- Orga Begio and Gabriel Ben-Dor, Eds. *Minorities in the Arab World*. London: Lynne Rienner Publisher, 1999.
- Özoğlu, Kakan. *Kurdish Notables and the Ottoman State: Evolving Identities, Competing Loyalties, and Shifting Boundaries*. Albany: State University of New York Press, 2004.
- Part I, Canadian Charter of Rights and Freedoms, 6b.
- Robert W. Olson. *The Emergence of Kurdish Nationalism and the Sheikh Said Rebellion, 1880-1925*. University of Texas Press, 1989.
- Soner Cagaptay. "Arab Spring Heats Up Kurdish Issue". *The Washington Institute for Near East Policy*, March 12, 2012.
<http://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis/view/arab-spring-heats-up-kurdish-issue>.
- Stefan Kuhl. *The Nazi Connection: Eugenics, American Racism, and German National Socialism*. Oxford University Press, 1994.
- ORSAM "The Clashes in Northern Syria and The Possible Effects". , *Center for Middle Eastern Strategic Studies*, Report No: 164, August 2013.
- Vertovec, Steven. *Transnationalism*. NY: Routledge, 2009.
- Yildiz, Kerim and Tanyel B. Taysi. *The Kurds in Iran: The Past, Present and Future*. London: Pluto Press, 2007.